

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

رقم جرد 463
تاريخ الوصول 16/06/05
رقم الترتيب

جامعة أبي بكر بلقايد * تلمسان

قسم الثقافة الشعبية
تخصص: أنثروبولوجيا

كلية الآداب و العلوم الإنسانية
و العلوم الإجتماعية

التشريع الفرنسي في الجزائر و أثره على
الحياة الإجتماعية و الدينية و الثقافية
ما بين 1870 - 1920

رسالة نيل شهادة *الماجستير*

تقديم الطالب:
الحمري محمد

تحت إشراف
الأستاذ: د / سعدي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

- أ.د. حاجيات عبد الحميد / رئيسا.
- أ.د. سعدي محمد / مشرفا ومقررأ.
- أ.د. كطولة محمد / عضوا مناقشا.
- د. بشير محمد / عضوا مناقشا.
- د. رمضان محمد / عضوا مناقشا.

السنة الجامعية : 2004/2005

*** شكر وتقدير ***

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والإحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور:

* سعيدي محمد * الذي أشرف على هذه المذكرة منذ أن كانت فكرة

كما أشكر كل من ساعدنا في إنجازها

مقدمة

تركزت الأبحاث في تاريخ الجزائر إبان الفترة الاستعمارية على الجانبين السياسي والعسكري فكان لهما الحظ الأوفر من العناية والاهتمام ، ثم ما فتئت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية تستقطب أنظار الأبحاث و اتسمت بالعمق و الشمولية و التحليل وفق ما يقتضيه المنهج التاريخي .

— و من تتبعي لهذه الأبحاث خلصت إلى نتيجة و هي أن الحركة الاستعمارية وضعت في استراتيجيتها دراسة الإنسان الجزائري اجتماعيا وثقافيا و دينيا ليسهل انقياده و توجيهه و تسخير له لخدمة أغراضه الدينية و لهذا الهدف نشأ علم الأنثروبولوجيا . — إن الدراسات التي استهدفت إجلاء مظاهر الحياة الاجتماعية و الثقافية و الدينية في ظل الوجود الاستعماري خلال الفترة ما بين 1870 - 1920 في حاجة إلى مزيد من جهود الباحثين لتسليط الأضواء و للكشف على مظاهر التغيير التي مست مناحي الحياة و التي كانت نتاجا طبيعيا للتشريع الفرنسي المعمول به .

— فرأيتُ أن تكون إسهاماتي هذه تتبع مراحل هذا التشريع و إبراز أثره على الحياة الاجتماعية و الدينية و الثقافية .

أسباب اختيار الموضوع :

أ- أسباب ذاتية : تعود إلى وظيفتي أستاذ لمادة التاريخ ثم مدير مؤسسة تربوية و تخصص في العلوم القانونية و الإدارية دفعني إلى الاهتمام الجانب التاريخي و التشريعي ، الأمر الذي جعلني اهتم بدراسة تاريخ الجزائر من زاوية أنثروبولوجية حصرتها في التشريع الفرنسي .

ب- أسباب موضوعية :

الخروج من الدراسات العامة أو الطابع العام لفترة الاستعمار الفرنسي للجزائر من ميدان سياسي ، عسكري ، اقتصادي ، إجتماعي و ثقافي نحو جزئية أخرى من هذه المرحلة و التعمق فيها و هي تشريع الإدارة الاستعمارية بالجزائر المحتلة و أثر ذلك على الحياة الاجتماعية و الدينية و الثقافية للمجتمع الجزائري من نظرة أنثروبولوجية .

أهمية الموضوع :

إن الأبحاث في تاريخ الجزائر كثيرا ما تناولت الفترة الاستعمارية من منظور تاريخي لمختلف الميادين بطابعها العام أذكر منها: الحركة الوطنية / د. يحي بوعزيز، و لكن هذا البحث يسمح لنا بتتبع التشريع الاستعماري في الجزائر وأثر ذلك على الحياة الاجتماعية و الثقافية و الدينية للجزائر من منظور أنتروبولوجي حتى نتمكن من استجلاء الحقيقة العلمية أكثر والتعمق في دراسة استراتيجية المستعمر في استيطان الجزائر وتعامله التشريعي مع الجزائريين .

إطار البحث :

أ- الإطار الزمني :

الفترة الممتدة ما بين 1870 إلى 1920 وتعني قيام الجمهورية الثالثة إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الأولى ، وظهرت عدة قوانين ومراسيم وقرارات قبل هذه الفترة وأثناءها كان الهدف منها تكريس الوجود الاستعماري في الفترة ما بين 1870 إلى 1920 لأن فيها عرف الشعب الجزائري أبشع وأقصى القوانين الفرنسية .

ب- الإطار المكاني :

الجزائر تحت الإدارة الاستعمارية .

الهدف من الدراسة :

إن الهدف من دراسة هذا الموضوع هو محاولة مني جمع وحصر أهم النصوص القانونية الصادرة من الاحتلال الفرنسي للجزائر خلال الفترة التاريخية الممتدة ما بين 1870-1920 إذ هي ليست بدراسة نقدية للنصوص القانونية وإنما هي تحليلية ، القصد منها توسيع الإطلاع والمعرفة معتمدة في ذلك منهجية الشرح المبسط لهذه النصوص بمختلف أنواعها : (أمريات - لوائح - موثيق - قرارات - بيانات - نصوص مقننة) في شكل قراءة قانونية حتى يتسنى لنا استيعاب البعد القانوني للحدث التاريخي لفترة ما من تاريخ الجزائر .

إلى جانب التعريف بهذه النصوص القانونية الخاصة بالفترة التاريخية نسعى إلى دراسة مدى تأثير هذه النصوص القانونية على البنية السياسية والاجتماعية والثقافية و الدينية . وكيف كان موقف الجزائريين منها ؟ وفيما انحصر ردُّ فعلهم ...

إشكالية البحث :

— ما هي التشريعات التي وضعها المستعمر بالجزائر أثناء الفترة الممتدة ما بين : 1870 - 1920 .

— ما هو الغرض من هذه التشريعات ؟

— ما مدى تأثير الحياة الثقافية و الدينية و الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1870 - 1920 بالتشريع الفرنسي ؟

— كيف كان يتعامل المشرع الفرنسي مع هذا الواقع من خلال تشريعاته وقوانينه الاستثنائية ؟

— ما هي قدرة الإنسان الجزائري على التكيف مع تلك النصوص القانونية المفروضة عليه من جهة و ما هي مظاهر القبول أو الرفض لهذه النصوص التشريعية من جهة أخرى ؟

الفرضيات :

1. / إن مظاهر التأثير بالتشريع الفرنسي تبدو واضحة ، و لكن كانت في الواقع بطيئة ، فقد تراجع مستوى التعليم ، وخاصة تعليم العربية ، وأغلقت المؤسسات التعليمية و الدينية ، و كل ذلك انعكس سلبا على الجزائريين .

2. / لقد تراجعت كثيرا النظم التقليدية المنظمة للحياة الاجتماعية و الثقافية ، سواء كانت بوعي أو بغير وعي ، بقصد أو بغير قصد محاولة للاستجابة لمتطلبات الحياة المدنية على النمط الغربي كما يظهر في التعليم الحديث (المدارس ، الثانويات ، الجامعات) و شغل وظائف إدارية في الحكومة الفرنسية ...

3. / كان الوازع الديني مانعا حصينا لصد كل محاولة تهدف إلى القضاء على الشخصية الإسلامية و الهوية الوطنية و يتضح ذلك جليا من خلال رفض التجنس المشروط بالتخلي عن الشخصية الإسلامية كما عملت الجمعيات مثل الراشدية و النوادي كنادي الترقى .

منهج البحث :

1. / المنهج التاريخي :

اعتمدته كوسيلة في جمع المعلومات المتعلقة بأهم التشريعات الفرنسية التي صدرت من 1870 إلى 1920 ويعد المنهج التاريخي وسيلة ضرورية من أجل إعطاء الوقائع التاريخية و الظروف التي تحكمت في إيجادها و ليس مجرد الاكتفاء بسرد الوقائع و تكديسها .

2. / الإجراء الوصفي :

يشكل طريقة للتحليل و التفسير بشكل علني ، و منظم يهدف إلى إعطاء صورة كلية عن موضوع بحثنا بعد القيام باستكشاف و صياغة مشكلات الدراسة و تشخيص خصائصها .

3. إجراء تحليل المضمون :

يساعدنا على تحليل البيانات و المراجع المعتمدة بالاستدلالات الصحيحة الدقيقة و المضبوطة وصولا إلى استنتاجات عامة كحقائق عالمية .

تقديم الموضوع :

إبراز مظاهر التغيير في حياة الجزائريين اليومية المرتبطة بالجانب الديني ، فنظام التعليم مثلا مهم من حيث إقرار إجبارية التعليم ، و إنهاء التعليم التقليدي في الزوايا و الكتاتيب ، إجبارية مزاوله التعليم الفرنسي (هل المراد سلخ المسلمين من هويتهم و ثقافتهم أم أنه كانت هناك إرادة في تطوير المسلمين حتى يتماشوا مع مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

ضف إلى ذلك مساهمة البعد الديني دوما في تحديد النظام القانوني الذي يحتكم إليه المجتمع الإسلامي ، و لذلك فإن غلبة التأثير الديني قد واجهت السياسة الاستعمارية التي عملت على تغريب المجتمع من خلال النظم الداخلية و القوانين الجديدة التي فرضت عليه .

و نهدف من خلال الدراسة إلى البحث في الجانب القانوني للسياسة الاستعمارية التي كانت تستهدف البحث في فرض قانون الغالب على المغلوب ، كما عبّر عن ذلك " لارشار " ، و هو من المختصين في القانون و " ميلو " * الـ كي دعا إلى ضرورة التوفيق بين الدين و القانون .

و نعتبر أن هذه المسائل التي أثارها لارشار و ميلو * و غيرهم قد خدمت بشكل كبير العمل الانتروبولوجي فمنظومة المقولات و المفاهيم القانونية لا تقف عند كونها مجرد هياكل نظرية و تجريدات فكرية ، بل تتعداه لتكون ضابطا و معيارا لتحديد توجه و مصير شعب بأكمله .

إن ما يبدو في الأول مجرد تراكم للنصوص و التشريعات القانونية يلعب دورا هاما في ميادين العقل و التنظيم و قد كان عاملا في حياة الإنسان الجزائري الذي أراد الاستعمار - بسلطة القانون - تجريده من هويته و سلبه شخصيته بعد أن فشل ذلك بواسطة القوة و العنف .

* يعد " ميلو " من الباحثين الضليعين في مجال القانون ، كان أستاذا في جامعة الجزائر ثم مدير الشؤون الأهالي . أشرف على نشر النصوص القانونية التي تخص الجزائر بمناسبة مئوية الاحتلال تحت عنوان :
Le Gouvernement et l'Administration de l'Algerie , 1930 .
عن مذكرة نيل شهادة الماجستير تحت عنوان : الجزائر في الفكر الانتروبولوجي كتاب : جزائر
الانتروبولوجيين نموذجا . السنة الجامعية 2001/2000 .

مصادر و مراجع :

لقد اعتمدت على عدة مراجع منها العربية و الفرنسية و المجالات و الدوريات و النشرات .

أ - بالعربية : لقد وجدت في كتاب الحركة الوطنية الجزائري للدكتور أبو القاسم سعد الله بأجزائه الثلاث ما يخدم جزء من الموضوع خاصة من حيث أوضاع الجزائر قبل ، أثناء و بعد الاحتلال .

أشهر القوانين و المراسيم و القرارات و اللوائح التي سنتها الإدارة الفرنسية من أجل القضاء على الشعب الجزائري و إلحاقه بفرنسا . كما وجدت في كتاباته شهادات و آراء باحثين و مؤرخين أجانب كتبوا عن تاريخ الجزائر .

الدكتور يحيى بو عزيز : من الكتب التي اعتمدت عليها :

مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية - كفاح الشعب الجزائري من خلال الوثائق - ثورة 1871 المقراني و الشيخ الحداد ، وهنا نجد الكاتب و الباحث . د/يحيى بو عزيز ركز كثيرا على أثر الاحتلال الفرنسي على المجتمع الجزائري مبينا همجية و شراسة هذا العنصر البشري الذي ادعا أنه جاء إلى الجزائر ليعلم أبناءها و ينهض بها لأنها في نظره لم تكن دولة و لا سيادة و لا شعب و لا كيان و لا حضارة لها ، مبرزا كذلك رفض الشعب الجزائري للوجود الاستعماري عن طريق المقاومة المسلحة و السياسية و التي لم تتوقف منذ أن وطأ الاستعمار أرض الجزائر .

حمدان بن عثمان : في كتابه المرأة الذي تناول فيه و بالأخص الاحتلال الفرنسي للجزائر و إدارته بقوانينه التعسفية و الشرسة التي عملت منذ الوهلة الأولى على طمس الشخصية الجزائرية و محاربة مقوماتها من دين و لغة و عادات و تقاليد .

الدكتور جمال قنان : في كتابه قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر .

عدي الهواري : في كتابه الاستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي) .

أما المجالات و الدوريات فقد اعتمدت على مجلة الرؤية العدد الأول و الثاني و هي مجلة دورية تعنى بالثقافة و المعرفة الفكرية .

المذكرات :

- الجزائر في الفكر الانثروبولوجي (كتاب جزائر الأنثروبولوجيين نموذجا) .

لنيل شهادة ماجستير للطالب بن زنين بلقاسم السنة الجامعية 2001/2000 حيث تناول في دراسته كيف اهتم الاستعمار بالمجتمع الجزائري من الناحية الانثروبولوجية ، وأن الاستعمار لا يسن القوانين إلا بعد معرفته القريبة لهذا المجتمع .

ضف إلى ذلك " قرص " تحت عنوان تاريخ الجزائر من 1830 إلى 1962 و الذي قام بإنجازه مجموعة من الباحثين و الكتاب تحت إشراف : المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و

ب - بالفرنسية :

L'Algérie des anthropologues /Vatin et Lucas و استندت من هذا الكتاب من حيث الدراسة الأنثروبولوجية للمجتمع الجزائري .

Les Algériens Musulmans et la France / C. Agéron

La vie Musulmane en Algérie / Jean Paul Charnier .

صعوبات البحث :

بالرغم من بعض الصعوبات التي واجهتني كقلة الدراسات في الحقل أو الميدان الأنثروبولوجي باللغة العربية و صعوبة الحصول على أرشيف ما بقي عند الإدارة الجزائرية فإنها لم تثن عزيمة البحث و الفضل في ذلك يعود إلى توجيهات و إرشادات الأستاذ الدكتور سعدي محمد الذي حرص على عناية هذا البحث و رعايته منذ أن كان فكرة إلى أن أثمر و هو الآن بين أيديكم .

الفصل الأول

الجزائر بين 1830 و 1870

المبحث الأول :

الاحتلال الفرنسي للجزائر و الإجراءات الأولية .

المبحث الثاني :

ردود فعل الشعب الجزائري الأولية .

الاحتلال الفرنسي للجزائر و الإجراءات الأولية .

قبل أن نتطرق إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر نلقي نظرة عامة على واقع المجتمع الجزائري من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية .
إن المجتمع الجزائري - مثل كل المجتمعات - لم يتكون دفعة واحدة ولم يعرف الجمود إن وراءه تاريخا طويلا متصل الحلقات حقق أثناءها انتصارات رائعة و ذاق فيها أحيانا مرارة الهزيمة و الاستعمار . وقد عرف خلال الحقب الماضية عهود ازدهار حضاري و تقدم ثقافي و تطور عمراني ، كما مر بفترات ركود و انحطاط (1) لقد تحددت الملامح الأساسية للجزائر (2) عبر العصور متأثرة بالمحيط الجغرافي و المجال الفكري الذي ساد الشرق الأردني و إفريقيا و حوض المتوسط حيث تفاعل الشعب الجزائري مع أحداث هذه المناطق تأثرا و تأثيرا ، فاستفاد من الإبداعات الحضارية لمحيطه و ساهم في صياغة تاريخ المنطقة .

كما تدل على ذلك الآثار العابرة و المنجزة الحاضرة بدءا برسوم التاسيلي و انتهاء بالمنجزات الصناعية الكبرى الراهنة ، مروراً بآثار العهد الإسلامي في المجال الفكري و المعماري ...

و يمثل عصر صيفا قص و ماسينييسا الذي كان أول من رفع شعار " إفريقيا للأفارقة " قمة التطور الذي عرفته بلادنا في الزمن القديم : فقد قامت في القرن الثالث قبل الميلاد دولة مركزية ثابتة الأركان ، و اتسع نطاق المساحات الزراعية مما ساعد على تعدد مراكز العمران الثابت . لكن الاستعمار الروماني قد حال دون أن نحقق المنطقة النقلة المتوقعة من مجرد الوجود التاريخي إلى طور الإبداع الحضاري، و أجهض حضارة كانت ستتطور لولا مداها الكامل عندما قضى نهائيا على تلك الدولة بعد هزيمة يوغرطا ثم يوبا الأول (3)

إلا أن سقوط الدولة لم يضع حدا للمقاومة على جميع الأصعدة فقد ظهر رجال مثل (تاقفريناس) في بداية القرن الأول الميلادي قادوا المعركة حتى التضحية القصوى .

(1) التقرير التمهيدي لملف السياسة الثقافية - لجنة الاعلام و الثقافة و التكوين

(2) حمدان بن عثمان خوجة المرأة تقديم و تعريب د . محمد العربي الزبيري ص 5 بقوله :

" إن الجزائر كان لها من القوة ما يمكنها من الصمود في وجه أعدائها "

(3) ملفات من حزب جبهة التحرير الوطني لسنة 1980 .

اكتسب المقاومة المسلحة أحيانا عديدة طابع تحرك شعبي واسع شمل مناطق تمتد من نوميديا إلى موريطانيا القيصرية .

و تبلورت بعض السمات الأساسية للشخصية الوطنية (1) منذ العصور القديمة وقد عبّرت الشخصية عن ذاتها ليس فقط بمقاومة الاستعمار ، و لكن عبّرت عن ذاتها أيضا بالتعامل الحر مع كل ثقافة تدعو إلى التحرر و المساواة ، وظهر ذلك في التعاطي الحر مع الحضارة الفينيقية و الحضارة اليونانية ، و في تقبل الديانة المسيحية عندما كانت هذه مضطهدة من طرف الإدارة الرومانية ذات المعتقدات الوثنية . و أكدت هذه الشخصية ذاتها على الخصوص عندما أبدعت مذهب الدونتيّة الذي كان دعوة قوية للانعتاق من التسلط الكهنوي اللاتيني .

و تأكد هذا المعنى مع انتشار المذهب الدوناتي في القرن الرابع بين جماهير الثوار من العمال الزراعيين الذين كانوا يحاربون في آن واحد جيوش الاحتلال الروماني والإقطاعيين المتعاونين مع السلطات الأجنبية. أدرك بعض أمراء البربر (2) أهمية هذه المعركة فانضم إليها الرجال مثل الأمير فيرموي ، و عززوها بجيوشهم فجعلوا منها ثورة وطنية ذات بعد اجتماعي واضح و أن الاستقرار الموضوعي للتاريخ (3) يكشف بأن سقوط روما و انهيار سلطانها في بلادنا تحقق في الواقع نتيجة ضربات المقاومة الشعبية المتواصلة التي فتحت في نفس الوقت المجال لقيام إمارات بربرية مستقلة ظلت قائمة رغم محاولات الوندال و البيزنطيين الذين استقروا في مناطق محددة شمال البلاد ، إلى أن جاء الاسلام الذي كان ثورة حقيقية أدخلت تغييرا جذريا على معطيات المنطقة ، و تبينت القيادات المحلية ، بعد الاصطدامات الأولى ، طبيعة الدعوة الإسلامية و تعرفت على حقيقة شعائرها الداعية إلى المساواة الإنسانية كما تأكدت من احترامها للمميزات الخاصة و رفضها للتسلط العرقي . هذا ما دفع الكاهنة إلى أن تطلب من أبنائها الدخول في الإسلام بينما ظلت هي تقاوم .

إن سرعة انتشار الإسلام بين سكان المنطقة لا يمكن تفسيره بالانتصار العسكري وحده . كما أن التغيير في توزيع الجنود المسلمين عبر الشمال الإفريقي و من وراء البحر إلى الأندلس مضافا إلى الكثافة السكانية المعتبرة لم يكن ليُدخل كبير التغيير على تركيب السكان .

(1) الرؤية (نشرة دورية) تعنى بالثقافة و المعرفة التاريخية العدد 1 1996 ص 2

(2) المرأة ص 65 (طابع و عادات البربر) كلمة التاريخ حيث يقول محمد العربي الزبيري "أبرز حدث تاريخي يجب الرجوع إليه لفهم هذه الفترة و ما عرفته من تحركات سياسية".

و كل ما هناك إن إقبال البربر على الإسلام عن طواعية و قناعة جعلهم يتبنون اللغة العربية التي كانت في آن واحد لغة دين و أداة تعليم و ناقلة حضارة أما اللهجات المحلية فقد انقرضت من مناطق العبور و مراكز العمران و انحصرت في مناطق جبلية أو ساحلية كانت بمعزل عن مناطق طرق المواصلات الكبرى .

فتح الإسلام المجال لازدهار بلاد المغرب العربي (1) الذي اكتملت شخصيته في ظل حضارة جديدة إسلامية الروح ، عربية اللسان ، إنسانية الطابع .
انصهرت شعوب المنطقة بهذه الخصائص كما يؤكد ذلك قيام دولة إسلامية أسسها قبائل و أسر بربرية حكمت في ظل الإسلام و باسمه دون أن يؤدي ذلك إلى أي اصطدام عرقي الطابع .

إن رجالا مثل عبد المومن بن علي و حماد بن بلكين و يغمراسن بن زيان طبعوا عصرهم بوصفهم نتاج حضارة واسعة ساهمت في صياغتها عدة شعوب و أجناس . ذلك أن ما اصطلاح على تسميته بالحضارة العربية الإسلامية و الذي لم يكن من صنع شعب واحد ، بل ساهمت فيه شعوب و أجناس عديدة من أقصى آسيا حتى شمال و غرب إفريقيا لذلك قامت الممالك و الإمارات البربرية بمهمة نشر الإسلام و تعميم اللغة العربية شمالا و جنوبا دون أية خلفية عرقية أو عنصرية . هكذا صهر الإسلام المجتمع الجزائري كقوة متماسكة متعلقة بأرض واحدة و معتقد واحد و لغة واحدة و شخصية اكتمل نموها في ظل المغرب الإسلامي الذي كان في تعاطيه و تفاعله مع الشرق خلال سيادة الحضارة الإسلامية و أوضح دورا أخصب تبادلا وأكثر تنوعا مما كان عليه الأمر في العصور القديمة .

نتيجة لذلك وجدت الجزائر نفسها في موقع الصدارة عندما أدركت أوروبا المسيحية أهمية جبهة " المغرب الإسلامي " في الكيان الاستراتيجي و الجغرافي للإسلام ، حيث كان للجزائر دورا جليلا من خلال جهاد البحر .

ففي الوقت الذي تمكن فيه الغرب المسيحي احتلال الشواطئ الغربية لإفريقيا جنوب الصحراء مني بهزائم عديدة على يد مجاهدي البحر من أبناء المغرب الأوسط الذين تجندوا وراء قادة مهرة سيطروا على المتوسط في عصور مختلفة بدءا بعهد عروج و خير الدين إلى عهد الرايس حميدو .

(1) د / عدي الهواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي ترجمة جوزيف عبد الله . ص 14 .

لقد كان الاحتلال الفرنسي للجزائر دورا في هذا الصدام الذي تميز بالعنف و الهمجية و حملات الإبادة و الاستئصال ، مما أدخل ارتباكا كبيرا على حياة المجتمع .
كان استعمار الجزائر التي كانت احتياطا ديناميا هائلا للمنطقة ضمن العالم العربي إيذانا بسقوط بقية الأجزاء مغربا و مشرقا .

الحياة الاجتماعية و الثقافية :

كانت العلاقات المعنوية و الثقافية و الفكرية و الدينية التي تجمع بين أفراد المجتمع الجزائري هي الحضارة الإسلامية من دين ، وثقافة ، وتقاليد وقوانين و أحكام بحيث لم يكن الإسلام مجرد دين أو مادة للعبادة فقط عند الناس ، وإنما مصدرا للثقافة و النظم القانونية والعلاقات الاجتماعية والتقاليد الوطنية و كان عنصرا من مقومات الشخصية الجزائرية (1) .
من الناحية الثقافية لم يكن المجتمع الجزائري أميا بل كان الناس يقرؤون و يكتبون وكانت مدينة الجزائر وحدها تضم مائة مدرسة لتعليم القراءة و الكتابة والحساب ضف إلى ذلك المراكز الثقافية في كل من قسنطينة و تلمسان وتولت الزوايا التعليم في البوادي .
و مهما كانت درجات هذا التعليم وأنواعه مختلفة و متنوعة فقد كان هناك مبدأ مشترك يجمع بينها وهو مبدأ التسامح و الأخوة الذي كان يعتبر روح الحياة الدينية و الثقافية في البلاد.
(2)

أما المرأة فحياتها في المدينة تختلف عما هي في البادية ، فإذا كانت في المدينة سيدة بيتها ففي البادية تقاسم الرجل كل متاعب العمل ، بالإضافة إلى أعمالها البيتية . (3)
التنظيم الاقتصادي :

أ - الفلاحة : كانت المنتجات متنوعة كما يعترف بذلك الغزاة الفرنسيين أنفسهم و كانت الملكية العقارية أقسام منها :

- ❖ أرض العرش : و هو ملك للقبيلة كلها تستعمله للرعي أو توزع شيئا منه على أفراد القبيلة ممن هم في حاجة من غيرهم .
- ❖ نظام الملكية الفردية : و هو الإقطاع الكبار .
- ❖ أراضي القبيلة : وهي خاصة بالقبيلة فقط .
- ❖ أراضي الأحباس أو الأوقاف .

ضف إلى ذلك الإنتاج الحيواني من لحوم حمراء و ألبان و صوف . (4)

(1) الجزائر في مرآة التاريخ . عبد الله شريط ، محمد الملي . ص 155 - 156 .
(2) الجزائر ماضيها و حاضرها . من كتاب الجزائر في مرآة التاريخ ، ص 156 .
(3) نفس المرجع ص 157 .
(4) نفس المرجع ص 152 .

ب- الصناعة :

كانت الصناعة تقليدية و منها صناعة الصوف ، الجلود ، القطن الحرير ، الأواني الفخارية و النحاسية و الصناعة الخشبية و بناء السفن .
و بالرغم من أنها كانت صناعة بسيطة يدوية إلا أنها كانت تشتغل اليد العاملة و أعفت البلاد من الاستيراد و وفرت الأموال إلى الخزينة الوطنية . (1)

ج - التجارة :

ازدهرت التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية وذلك بازدهار الفلاحة و الصناعة :
1- التجارة الداخلية : و هي أبرز مظهر تجاري يبدو في نظام الأسواق الأسبوعية التي كانت تتم في المدن و القرى و كان التبادل التجاري بين أهل سكان البدو و سكان المدن .
و كانت هذه الحركة التجارية مدعمة بطرق مواصلات حيث كانت البلاد باعتراف الفرنسيين مزودة بالطرق التي لم تكن معبدة طبعا و لكنها كانت مزودة بالجسور .
2- التجارة الخارجية : كان التبادل التجاري الخارجي يتم بين الجزائر و تونس و المغرب و هذا حتى أثناء الحصار الفرنسي للجزائر الذي دام ثلاث سنوات إلى جانب التعامل مع أقطار إفريقية . و كانت التجارة الخارجية تقوم أساسا على تصدير القمح و المنتجات الحيوانية و بعض منتجات الصناعة التقليدية و تستورد القطن و الحديد . كما لعبت موانئ مقاطعة وهران و الجزائر العاصمة نورا هاما في تصدير الناتج الفلاحي نحو دول أوروبا كإسبانيا و فرنسا و إيطاليا مما أدى إلى ازدهار الاقتصاد الوطني .

د - المجتمع السكاني :

كانت أغلبية السكان تسكن البوادي و الجبال و القرى الصغيرة أما المدن الكبرى فكانت العناصر البارزة لسكانها هم الأتراك و اليهود و عليه نجد أن التمييز الأساسي بين السكان لا يقوم على أساس العرب أو سكان الصحراء بل على أساس سكان البادية و سكان المدن - البدو و الحضار .

كان مجموع سكان الجزائر قبل الاحتلال لا يقل عن ثلاثة ملايين نسمة بدون سكان الصحراء . (2)

(1) الجزائر في مرآة التاريخ . عبد الله شريط ، محمد الميلي . المؤسسة الوطنية للكتاب ص 151 -

(2) نفس المرجع ، ص 153 .

إن هذه الوضعية العامة التي أتيت عليها لحد الآن في مختلف الميادين قد طبعت المجتمع الجزائري بطابع من الانسجام في مختلف مناطق الوطن حيث توطدت الروابط و العلاقات طيلة قرون و توحدت فيها الخطوط العامة الثقافية ، الإسلامية ، العربية ، العادات مقومات الشخصية و الأنظمة الاقتصادية و القانونية .

إن الاحتلال الفرنسي لم يأت بأي ثروة اقتصادية أو ثقافية أو عمران أو حضارة بالعكس إن كل ما فعله هو أنه دمر ثروة البلاد الاقتصادية و الثقافية ، و أقر العنصرية الدينية و الجنسية في مجتمع سادته التسامح بين الأجناس و الطوائف ، كما أثقل هذا المجتمع بالتفكير و التجويع و الاستغلال .

إذا كانت حالة بلادنا قبل الاحتلال الفرنسي بعيدة عن الهمجية و الخراب إلا أنها لم تكن توازي تقدم الدول الأوروبية و خاصة في ميادين العلوم و الصناعة .

تم إقرار ضرب حصار بحري على الجزائر في اجتماع الحكومة الفرنسية بتاريخ 1827/06/15 بعد إعداد الرأي العام الداخلي ، و الرأي الدولي فكان مرحلة من المراحل الحاسمة في تنفيذ مخطط فرنسا الاستعماري الذي استهان به حكام الجزائر حتى وقعت البلاد في قبضة الفرنسيين .

لقد أخذت حادثة المروحة حيزا كبيرا من الكتابات التاريخية حول الاحتلال الفرنسي للجزائر على أنها سبب الحملة الفرنسية سنة 1830 .

لكن السؤال المطروح :

هل فعلا كانت حادثة المروحة السبب الوحيد و الحقيقي في تجهيز حملة تكلف ملايين الفرنكات أم هناك أسباب و دوافع أخرى خفية وراء ذريعة المروحة ؟

فإذا بدأنا الحديث عن فرنسا فقد كان لوضعها الداخلي دوره في إعداد الحملة ذلك أن ملك فرنسا شارل العاشر (1) حاول تغطية أعماله الاستبدادية عن طريق إعداد حملة عسكرية ضد الجزائر و التي من شأنها صرف الأنظار عن الوضع السياسي الداخلي و من شأنها صرف الأنظار عن الوضع السياسي الداخلي و إسكات المعارضة (2) .

(1) شارل العاشر [1757-1836] ملك فرنسا من 1824-1830 . من آل البرمون ابن لويس 15 و أخ لويس 16 عاد إلى فرنسا في 1824 بعدما أقام في إنجلترا طوال فترة حكم نابليون بونابارت انتهى حكمه بعد الأيام الثورية 29،28،27 جويلية 1830 و يخلفه لويس فيليب .

(انظر . collectio,microsoft.Encarta 2005 /1993 Chares x)

(2) أبو القاسم سعد الله -أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر- ق 1 ط 2 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1981 ص 257 .

و من الجانب الديني جاءت الحملة الفرنسية امتداد للحروب الصليبية ، حيث كان الفرنسيون يهدفون إلى تنصير شمال إفريقيا بعد طرد المسلمين من الأندلس مبررين عملهم هذا بإعادة المسيحية على إفريقيا بدعوى أنها الدين الذي كان سائدا هناك (1) .

و من هنا تظهر النية المبيتة لضرب الإسلامي و أنها امتداد للنزاع المسيحي الإسلامي البحر في المتوسط في التقرير الذي رفعه وزير الحربية الفرنسي كلير مون إلى مجلس الوزراء في 14 أكتوبر 1827 : " إن لمن الممكن أن يكون لنا الشرف في أن نمدنكم و نجعلكم مسيحيين " . (2)

و بمثل هذا صرح الجنرال " دوبرمون " (3) قائد الحملة في ندائه للمبشرين اللذين رافقوا الحملة "لقد جنتم معنا لنعيد فتح الباب على مصرا عيه ، لتدخل المسيحية إفريقيا ، وإنما لكبيرو الأمل لأن تعم دياناتنا هذه الربوع قريبا " . (4)

و لعب الجانب الاقتصادي دورا مهما في قدوم شارل العاشر على الجزائر ولعل الدوافع الاقتصادية و المالية هي التي حركة الأطول الفرنسي نحو الجزائر فالملك الفرنسي كان يريد استرجاع سيادة مالكة عبر انتخابات لم يكن قادرا خوضها دون أموال يشتري بها أصوات الناخبين وولاء المعارضة ، وهو ما دفعه إلى تكليف دوبرمون لقيادة حملة على الجزائر التي كانت تنام على كنز مهول حددت قيمته ما بين 150 - 350 مليون فرنك . (5)

(1) مجاهد مسعود : تاريخ الجزائر - ج 1 [دت] ص 109

(2) عمار خوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ط 1 دار الغرب الإسلامي بيروت 1997 ص 83 .

(3) لويس دوبرمون [1773-1846] مريشال فرنسي وزير للحربية سنة 23 ماي 1825 اختاره الملك شارل العاشر لقيادة الحملة العسكرية على الجزائر في 11 أبريل 1830 ، كان من دعاة الملكية الرجعية لذلك قربه الملك شارل العاشر . لم يتمتع بنتائج الحملة على الجزائر لها و نجاحه فيها استقر في شبه الجزيرة الإيبيرية حتى 1840 تاريخ عودته إلى فرنسا .

Collection Microsoft Encarta 2005 . 1993 2004 Microsoft corporation .

(4) عبد الرحمن الجيلالي المرجع السابق ، ص 383 .

(5) بيار بيون - أمريكا تنهب بترول العراق كما نهبت فرنسا كنوز الجزائر - جريدة الخبر العدد 4339 10 مارس 2005 . ص 19 .

و في هذا الصدد يقول دو بورمون : " إن الفوائد المادية التي تعود على فرنسا من غزو الجزائر ، بغض النظر عن ملايين الفرنكات الذهبية التي تزخر بها الخزينة الجزائرية أسمى و أنفع من كل عمليات الغزو الاقتصادي التي قامت بها حتى الآن ، فهناك سهول طيبة و مناجم غنية " . (1)

و من هذا التصريح لقائد الحملة الكونت دو بورمون يمكن أن نستنتج أن الدافع الاقتصادي هو أهم دوافع إعداد الحملة الفرنسية ، لذلك لسببين هما :

• أن الفرنسيين سيعوضون تكاليف الحملة من الأموال و الكنوز الموجودة في الخزينة الجزائرية .

• أن الوضع الذي توجد عليه الجزائر من حيث كونها تتوفر على أراضي زراعية واسعة ، و سهول خصبة تساعد على إمداد فرنسا بكل ما تحتاجه من قمح و منتجات زراعية و هو ما يجعلها بعيدة عن الأزمات الاقتصادية التي كانت تعصف بها قبل الاحتلال و من جهة ثانية تتوفر على مناجم من شأنها تحريك المصانع الفرنسية التي تحتاج إلى موارد أولية بعد الثورة الصناعية ، و نتيجة لهذا فإن فرنسا تحتاج إلى سوق لتصريف منتجاتها الصناعية فوجدت في الجزائر التي تعتبر مفتاح أفريقيا غايتها المنشودة .

و مهما يكن من أمر فإن الملك الفرنسي أقر في اجتماع بتاريخ 07 فبراير 1830 مشروع الحملة تحت قيادة الكونت دو بورمون و الأمير آل دي بيري في قيادة الأسطول و أفلعت من ميناء طولون في 25 ماي 1830 و التي تشمل عل ستمائة مركب و 123 بارجة و 383 مركبا للشحن بمساعدة إيطاليا و نمساوية و روسية. (2) و في 13 جوان 1830 وصلت القوات الفرنسية إلى المياه الإقليمية لمدينة الجزائر و كانت معركة سطاوالي بتاريخ 19 جوان 1830 أول معركة بين الطرفين انتهت بهزيمة الجزائريين ، و تقدم الفرنسيون نحو مدينة الجزائر التي دخلوها في 04 جويلية 1830 و هو ما دفع الداوي حسين إلى توقيع معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830 (3) التي نصت على ما يلي :

* { تسليم كافة قلاع مدينة الجزائر و حصونها إلى الجيش الفرنسي صباح السادس من جويلية على الساعة العاشرة }

* يتعهد القائد الفرنسي بترك أموال الباشا (الداوي حسين)

(1) حلمي ، محروس إسماعيل - تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى - مؤسسة شباب الجامعة - مصر 1997 - ص 221 .

(2) عبد الرحمن الجليلي - المرجع السابق ص 383 .

(3) يحيى بو عزيز - علاقات الجزائر الخارجية - ص 134 ، 135 .

- ❖ حرية تنقل الداى حسين الذي يختاره تحت الحراسة الفرنسية .
- ❖ إن القائد العام الفرنسي يمنح نفس الحماية لجميع أفراد الجيش الإنكشاري
- ❖ تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ، و لن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات و لا من دياناتهم و ممتلكاتهم و تجارتهم و صناعاتهم .
- * يتم استبدال المعاهدة غدا (06 جويلية) على الساعة العاشرة صباحا . (1)
- و بتوقيع معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830 انتهى الحكم العثماني في الجزائر .

الاجراءات الأولية :

و هكذا لم تكن فرنسا تنتهي معاهدتها مع الداى حسين حتى استولت على الخزينة و حجزت كل الأحباس الدينية و استولت على المساجد و المؤسسات الثقافية .
و من هنا فهم الشعب الجزائري معنى احترام فرنسا لتعهداتها ، و أن احترام الممتلكات و الأشخاص و الديانة معناه الإستلاء عليها جميعا . (2)

ضف إلى ذلك ما قام به الجيش الفرنسي يوم 15 جويلية 1830 حيث نهب و حرق و قام بتقتيل السكان العزل بالعاصمة و في يوم 26 نوفمبر 1830 نظمت الحامية الفرنسية في مدينة البليدة مذبحه رهيبة ضد السكان العزل كذلك (3) .

كما اتخذت السلطات الاحتلال من سياسة النهب و التفقير أداة دائمة لإرهاق الشعب و الحط من شخصيته . كما لجأت منذ الوهلة الأولى إلى مصادرة أراضي الأهالي و طردهم إلى المنطقة الجبلية و الاستحواذ على ممتلكاتهم و هذا بالرغم من معاهدة الاستسلام التي نصت على حماية ممتلكات الناس و أموالهم .

رد الفعل السياسي للشعب الجزائري :

إن الحملة الفرنسية ضد الجزائر قررها شارل العاشر اليسوعي المتحمس و باركها البابا و أيدتها الكنيسة في فرنسا و في غيرها من دول أوروبا . (4)

فالعزو الفرنسي كان ذا طابع صليبي شبيه بتلك الحروب الصليبية التي عرفها المشرق العربي و الأندلس .

-
- (1) جمال قنان / نصوص و وثائق ص 303 ، 304
 - (2) الجزائر في مرآة التاريخ عبد الله شريط ، محمد الميلي - مكتبة البحث ص 167 .
 - (3) جمال قنان / قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ص 114 .
 - (4) أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر / د . أبو القاسم سعد الله - ج - د - ص 16 .

فالقوانين التي أصدرتها السلطات الفرنسية كانت كلها استثنائية يدخل في ذلك :

• قانون إلغاء القضاء الإسلامي .

• قانون الجنسية الصادر سنة 1865 .

• إهمال التعليم الإسلامي .

• إطلاق الحرية للمبشرين مثل منظمة الآباء البيض و الأخوات البيض و

تشجيعهم على التبشير و التمسيح .

• تسليط المستشرقين الفرنسيين للطعن في الإسلام و تراثه .

و يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله في هذا الصدد :

"كل ذلك وغيره من القوانين الاستثنائية نجعل من الوجود الفرنسي ليس مجرد احتلال سياسي و استغلال اقتصادي و لكن قوة صليبية تحمل معها أضغان الماضي بكل بشاعتها ."⁽¹⁾

فماذا كان رد الجزائريين على ذلك ؟

كانت المقاومات المعلنة في المدن على أساس ديني فالغزو الاستعماري الصليبي قوبل بإعلان الجهاد .

الجهاد بمفهومه آنذاك عند الجزائريين كان يحوي المعنى الديني المحض و المعنى السياسي و أيضا إنها حرب في سبيل تحرير الوطن من الغازي المغتصب أملا في التخلص من سطوات الاستعمار الصليبية و ابتغاء للحرية و الكرامة .

بعد سيطرة الاستعمار الفرنسي على الجزائر مدنا و أريافا و بطرق مختلفة شملت التقتيل و التهجير و النفي و الإرهاب و الترويض . بعدها التفتوا إلى مكامن الخطر و تجندوا بسلاحهم المعنوي و ذلك بعد ملاحظاتهم و قناعاتهم أن مادة التلاحم و الارتباط هي الدين الإسلامي فعملوا على تفتيت تلك المادة بإثارة التفرقات القبلية و العائلية .

لاحظ الخبراء الفرنسيون أن زعماء حركة الجهاد كانوا ينبثقون من المعامل الدينية المنتشرة عبر الوطن ومنها الزوايا و المعاهد التي كانت تتركز على الطرق الصوفية.⁽²⁾ إن انتشار هذه الزوايا و المعاهد و تكاثرها عرف إقبالا كبيرا و أصبحت ذات تأثير قوي في حركة تاريخ العالم الإسلامي ، و من أبرز تلك الطرق الصوفية :

- القادرية و التي أنجبت الأمير عبد القادر .

- الرحمانية و التي أنجبت الشيخ الحداد و فاطمة انسومر .

- الشيخية و التي أنجبت الشيخ بوعمامة .⁽³⁾

(1) المرجع السابق ص 16 .

(2) الطرق الصوفية في الجزائر أصولها و تطورها حتى سنة 1939 - ص 4 .

(3) نفس المرجع ص 18

اتجهت أنظار خبراء الاستعمار من علماء الأنتروبولوجيا و الأديان و اللغات إلى تحييد الطرق الصوفية بوسائل عديدة كشراء الذمم و توليت الوظائف الدنيوية و التجزئة . فلم تأت الحرب العالمية الأولى حتى دجنت هذه الطرق الصوفية ، و أبرز ظاهرة شاهدها هذه الفترة هي اختفاء روح الجهاد عند هذه الفئة ، و أصبحت أدوات التنفيذ

رغبات الاستعمار الغاشم مثل تخدير الشعب و تأييده روحيا و معنويا . (1) إلا أن الجزائر جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي ففي الوقت الذي اعتقد المستعمر أنه سيطر على البلاد سيطرة كاملة ، ظهرت في المشرق العربي حركة إسلامية شاملة هدفها : الثورة على الاستعمار و الدعوة إلى قوة الإسلام بالعودة إلى أصوله الأولى (2) فكان من بين هؤلاء الدعاة دعاة الإصلاح و النهضة الإسلامية في الهند و مصر و تركيا و الجزيرة العربية و تونس . فأسماء محمد عبد الوهاب ، جمال الدين الأفغاني و محمد عبده و سيد أحمد خان لن تتساهم الذاكرة التاريخية .

إن تيار الحركة الوطنية في الجزائر كانت تغذية عوامل دينية داخلية و خارجية و التي كانت تشجع الجزائريين على الإلحاح في طلب حقوقهم كمسلمين أحرار ، و من ذلك استقلال بعض الشعوب الإسلامية و انعقاد مؤتمرات و تجمعات إسلامية ، فالمقاومة الوطنية انقسمت إلى جزأين رئيسيين المقاومة المدنية أو السياسية و المقاومة الريفية أو العسكرية .

المقاومة المدنية أو السياسية :

لقد كانت القيادات السياسية بين الجزائريين شبه منعدمة في العهد العثماني حتى و إن كانت انحصرت في الميدان الديني (العلماء و المرابطون) و في المجال الاقتصادي الأغنياء و كبار التجار و ملاك الأرض (3) . أما عن القيادة السابقة فكان يعبر بالأعيان في مجالها الديني و الاقتصادي و قد أخذ هذا التكتل في الظهور و التحرك منذ جوان 1830 ، وأصحابه هم الذين على حسين باشا بقبول الصلح و رسموا المفاوضات و الاتفاقيات التي حصلت بين حسين باشا و بورمون ، و هذا من أجل الاستفادة من الوضع الجديد :

(1) المرجع السابق ص 18 .

(2) نفس المرجع ص 16

(3) د . أبو القاسم سعد الله - الحركة الوطنية الجزائرية ج 1 ص 109

- خروج الإنكشاريين و حمايتها سلطة الدايات
- وجود الفرنسيين الدين أعلنوا أنه سيتركون لهم البلاد بعد القضاء على الخصم المشترك (أي الجزائري) (1) . ولكن هؤلاء الأعيان لم يكونوا على درجة واحدة من التفاهم و الطموح و المصالح فكان عليهم أن يدخلوا في دوامة البحث عن الذات ، و دراسة نوايا العدو الفرنسي و قد ظهر في بعض الأحيان " أن اللقمة كانت أكبر بكثير من أفواههم ، و ان اللعبة السياسية كانت أعقد بكثير أيضا مما ملكت أيديهم و من نكائهم " (2) .
- و من البديهي أنه يتولد على الوضع الجديد ثلاث تيارات سياسية أحزابا :
 - **الحزب الوطني** : و الذي كان يضم عناصر تنظر داخليا ، و يعمل للصالح العام و التحرير الوطني و استعمال كل السبل لجمع الشمل
 - **الحزب العثماني** : و هو الذي كان أصحابه يهدفون إلى البقاء على ولائهم للخلافة العثمانية و تحرير الجزائر من رقبة الفرنسيين ، و عودة الحكم العثماني إلى الجزائر إذا أمكن و لو تكوين سلطة في الجزائر موالية للسلطان .
 - **حزب المصالح** : هو الذي ارتبطت مصالح أصحابه بالمصالح الفرنسية و كانت قيادات هذه الأحزاب ليست على الشكل الذي نفهمه اليوم من القيادات السياسية زعامة و تنظيمًا و برنامجًا لأن الزعامات كانت غير ثابتة و التنظيمات كانت شبه منعقدة و الأهداف كانت غامضة إلى حد بعيد .
- و من زعماء هذه الأحزاب في المدن " أحمد بو ضربة " في صف الحزب الوطني و " حمدان خوجة " في صف الحزب العثماني و " مصطفى بلحاج اعمر " في صف الحزب الفرنسي أما في الأرياف فكان الأمير عبد القادر على رأي الحزب الوطني و أحمد باي على رأي الحزب العثماني و مصطفى بن اسماعيل على رأي الحزب الفرنسي .
- ادعى المستعمر بأنه جاء لميدان البلاد وزعم أنه صاحب رسالة حضارية و لكن الأهالي أدركوا أغراض المحتل الذي كان يريد السلطة من أجل ثروات الوطن و تسخير السكان إلى تحقيق مصالحه فكانت المجابهات و المقاومة حتمية طبيعية (3)

(1) د . أبو القاسم سعد الله - الحركة الوطنية الجزائرية ج 1 ص 109

(2) نفس المرجع ص 109

(3) أبو عمران الشيخ - كلية الآداب م المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة

من 1830 - 1880 ص 120

رفض الشعب الجزائري رفضا باتا فلاسفة الاستبداد و قاوم بكل ما لديه من قوة و اكتست المقاومة أشكالا متنوعة حيث بدأت بمحاربة المدارس الرسمية و الخطوط العريضة الثقافية للاستعمار و قد لعب رجال التعليم و العلم دورا كبيرا في ذلك حيث حرضوا الشعب على رفض سياسة الاندماج و بينوا للمواطنين أهداف خطيرة هذه السياسو و جعلوا من كل مدرسة جزائرية و كل مسجد و كل زاوية مراكز محصنة لمحاربة العدو و عملوا على توحيد الصفوف و الآراء حتى أصبح المستعمر يتساءل عن سر الوحدة الشعبية بدون ان يلتمس لأسبابه الحقيقية .

الفصل الثاني

المبحث الأول :

الدراسة الأنثروبولوجية للمجتمع الجزائري

المبحث الثاني :

الإجراءات القمعية والزجرية

من خلال القوانين والمراسيم

إن الدراسة الأنثروبولوجية وبداية البحث الأنثروبولوجي في الجزائر يكون قد اقترن بالحركة الاستعمارية الفرنسية وبما أن الفرنسيين لم يكونوا يعرفون عن الجزائر إلا الشيء القليل ، حاولوا معرفة كل ما يتصل بالجزائر وز الجزائريين بهدف تهيئة وتسهيل مهمات العسكريين للتعرف على الخصائص الجغرافية للأراضي ثم البحث في شؤون السكان الثقافية والاجتماعية والدينية .
ليس القوانين التي بواسطتها يستطيعون فرض سيطرتهم على هذا المجتمع ونشير هنا إلى الاهتمام الأنثروبولوجي عند ويليام مارسى (W.Marcais) حيث ارتبطت الأنثروبولوجيا بالاستكشاف الاستعماري ، وكذلك عند هنري باسي (Henri Basset) .

إن بداية كتاب جزائر الأنثروبولوجيين (Lucas et Vatin) * والتي عنوانها المؤلفان باستكشافات لها ما يبرها سواء بمقدمتها أو بالنصوص المختارة ولذلك كان التركيز على أعمال العسكريين في البداية تجسيدا لقولهما بأن الاكتشاف العلمي هو قبل كل شيء مهمة الاحتلال . إنها تبدأ فعلا مع ومن خلال العسكريين وتتطور معهم في الميدان بنفس الوتيرة . (1)

إن أول اهتمام للفرنسيين كان البحث في الإنسان الجزائري من جميع النواحي : العادات ، التقاليد ، الدين ، أي البحث عن ثقافة هذا المجتمع .
فكان العسكريون أول من بدأ في هذه الدراسة الأنثروبولوجية للمجتمع الجزائري ، حيث في نظر بعضهم أن الجزائر سوى تجمعاً هجيناً لفئات اجتماعية مختلفة : عربية ، بربرية أو يهودية كما عبر عن ذلك P.Raynal (2)

(*الباحثان ليكا وفاتان هما صاحبا كتاب جزائر الأنثروبولوجيين شكل عملهما مرحلة للتفكير النقدي في الأعمال الأنثروبولوجية ولاسيما تلك الخاصة بالفرنسيين كما أبرز المؤلفان نشأة الفكر الأنثروبولوجي ومسار تطوره في الجزائر ، ويبدأ عملهما من تاريخ الاحتلال 1830 وينتهي إلى سنة 1971 .

(1) P.Lucas et Vatin , op ,cit , p 13 .

(2) الجزائر في الفكر الأنثروبولوجي مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص أنثروبولوجيا قسم الثقافة الشعبية السنة الجامعية 2001/2000 للطالب بن زنين بلقاسم .

أما الجزائريون في نظر العقيد تريملّي - Trumelet (*) - >> فيستحقون كل صفات
الدناءة والحساسة و الإحتقار.<<
و هكذا يكونوا الضباط الفرنسيون قد أسسوا مدخلا مهما في البحث
الانثروبولوجي الخاص بالجزائريين عرف >> الأنديجينوفيل<<
>> Indigenophilie<< وكذلك القبائلوفيليه >> Kabylophilie<< (**)

كما ان هذه الأبحاث اصبحت أكثر دقة بعد ان كانت تتميز في إنطلاقها الاولى بالشمولية
و المحلية وكان من اولي مظاهر الاهتمام وضع عدّة قواميس مثل القاموس الفرنسي الذي ألفه
العقيد (LAPENE)

وهكذا مثلت هذه الفترة انطلاقة للبحث الانثولوجي الذي باشره العسكريون الفرنسيون ومن
نتائجه نشر >> حوليات الجزائر<< التي تعد مرجعا للبحوث المتعلقة بالعلوم الإجتماعية
و الإنسانية في الجزائر. (1)

الانثروبولوجيا كعلم حسب البعض من أمثال >> بريتشارد<< (PRITCHARD)
هي ذلك العلم الذي يدرس المجتمعات ليس باعتبارها أنساق طبيعية
بل بصفتها أنساق ذهنية (Système Moraux) و أنساقها
(الانثروبولوجيا) تبحث عن تنظيمات (Agencement)
و ليس عن قوانين علمية فهي تعال أكثر مما تفسر (2).

(*) يعد العقيد تريملّي من أشهر الانثولوجيين العسكريين كان مستعربا ومهتما بالحياة الدينية في الجزائر
ومن أهم أعماله المرابطون في الإسلام و الجزائر الاسطورية

(**) نترجم المصطلحين عادة بمحبي الانديجان و محبي القبائل

(1) الجزائر في الفكر الأنثروبولوجي مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص أنثروبولوجيا للطالب بن زنين بلقاسم
السنة الجامعية 2001/2000 .

(2) Pritchard .INP.Descola et autre ; les idées de l'anthropologie
Armand Colin Paris 1988 ; P .26

حتى وان كنا نريد هذه العبارات فإننا لا ننكر أن من بعض هذه الأعمال كانت تشرح و تفسر و بدقة بالغة عند تركيبة المجتمع الجزائري وشرح مفصل لكل فئاته وما تتسم به من خصائص ثقافية و العلاقات التي تجمعها بينها , و النشاطات التي تمارسها ضف إلى ذلك دراسة دوما وفابار (FABAR-DAUMA)(1) عن المجتمع القبائلي الذي يعد بحق بحثا ثريا قيما عن هذا المجتمع من حيث عاداته و تقاليده و مؤسساته . بل و يبحثان في الانثروبولوجيا الفيزيقية حيث يدرسان الخصائص الجسمانية للقبائل و يميزان بينها و بين تلك الخاصة بالعرب , دون إغفال الجانب الاخلاقي و المعتقد الديني .

و بالاضافة الى الحملة العلمية التي بدأت عام 1837 كانت المكاتب العربية (Bureau Arabe) التي أنشأت سنة 1844- بغض النظر عن جانبها الاداري المتمثل في الإشراف على تسيير شؤون السكان - تباشر مهام ذات صلة مباشرة بالبحث في خصائص السكان (الأهالي) و ظروف معيشتهم و تنظيمهم الاجتماعي. إن رؤساء هذه المكاتب جلهم من ضباط الجيش الاستعماري .(2)

و إذا كانت الانثروبولوجية العسكرية قد انتقلت من « الاستراتيجيية » << التكتيك >> لأنها كانت تهدف مباشرة تحقيق اغراض الاستعمار العسكرية و التوسعية بدءا بالتعرف على الخصائص الطبيعية و الجغرافية لهذه البلاد المستعمرة، ثم التعرف على طبائع سكانها و فئاتها الاجتماعية و بغض النظر عن الجانب الكلاسيكي في الفكر الانثروبولوجي, ينبغي ان نشير الى جانب هام في كتابات العسكريين تتعلق بالوحدة السياسية للجزائر خاصة (3) و ان تعلق الأمر بالدولة التركية أو الدولة التي تأسست خلال فترة المقاومة الشعبية (دولة الأمير عبد القادر) .

لقد كان تعرض الضباط الفرنسيين في كتاباتهم الى الفكرة نابعا من ادراكهم لما تمثله الدولة لدى السكان من تجسيد واقعي لهويتهم الجماعية و الحفاظ عليها .

ثم لينتقل الامر بعد ذلك الى البحث في النظام القبلي ليس في بعده الاجتماعي ولكن في تنسيقه السياسي القائم على كيفية رئاسة القبيلة و طريقة خلافة الرئيس.(4)

(1) M. Daumas et M. Fabar ; la grande Kabylie , étude historique 1847.

(2) المرجع نفسه ، ذكر سابقا ص : 23 .

(3) Elbaki Hermasi , Etat et Société au Maghreb , ed Anthropoïdes, Paris 1975 P-44

(4) المرجع نفسه ص 24 .

إن هذا الميل إلى البحث في التنظيم السياسي في المجتمع لم يكن ليخرج بطبيعة الحال عن السياسة التي رسمها الاستعمار وحدد معالمها وهي كما وصفها أحد الضباط تقوم على تفكيك وحدة السكان العرب وإنهاء ترابط القبائل (1).

إن إعادة قراءة تاريخ المقاومات الشعبية التي كانت تجد سنداً و عامل قوّة في مواجهة الاستعمار من الأمير عبد القادر إلى بومعزة و المقراني و الشيخ بوعمامة... اثبتت لنا أن مهمة العسكريين كانت تهدف بالأساس الى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات لتكون في متناول وزير الحرب ' ثم الحاكم العام للجزائر (من بعده) و هو السبب الذي جعل عددا من هذه الأعمال تتصف بالشمولية و العمومية , بل و التناقض و الغموض في بعض الأحيان .

كما كان لهذه الدراسات دور مهم من الناحية المنهجية و العملية على اعتبار أنها تستند أساسا على الملاحظة المباشرة التي كانت تبيح للعسكريين ان تراقب عن كثب سلوك الجزائريين و عاداتهم و طبائعهم , و طريقة الملاحظة هذه في نظر << الاثنولوجيا >> هي التي تبيح للباحث تسجيل كل شيء - حتى أدق التفاصيل , في دراسة ثقافة الغير (2).

كما تناولت كذلك إشكالية هوية الجزائريين و أصولهم , و لكن على طريقة القاعدة الاستعمارية - << فرق تسد >> .

و لا بأس من الإشارة في هذا المقام إلى أحد أنصار <<السانسيمونية >> * (SAINT- SIMON) صاحب النزعة الاشتراكية الذي كان له الأثر الملحوظ في توجيه السياسة الاستعمارية في فترة حكم نابليون الثالث نحو إبداء بعض الاهتمام في شؤون السكان , أنه إسماعيل عربان (ISMAEL -URBAIN) صاحب فكرة - << الجزائر للجزائريين >> , والذي كان يدعو إلى ضرورة التوفيق بين خصائص الهوية و التقاليد و الأعراف الخاصة بالمجتمع الجزائري , و بين القانون الفرنسي المتعلق بالجنسية , و أملاك الأوقاف و حتى القانون الخاص بتوزيع الأراضي . (3) و هكذا وجد لأول مرة في الجزائر المستعمرة من يراعي خصوصية المجتمع و ثوابته .

(1) Mahfoud-Bennoune Esquisse d'une Anthropologie de l'Algérie Politique , ed Mariman Alger , 1998, P .

(2) Yvonne Turin . Affrontements ,culturels dans l'Algérie coloniale ENAL , ALGER, P .119

(3) المرجع نفسه ص 25 .

* السان سيمونية (Saint Simonisme) نزعة فكرية اشتراكية تنتسب إلى المفكر الفرنسي سان سيمون عرفت رواجاً في منتصف القرن 19 كانت تدعو لوضع حد لتسلط النظم السياسية و منح العمال حقوقهم و قد انتشرت أفكارها خارج فرنسا و لاسيما في الدول المستعمرة من طرفها .

و كان من نتائج ذلك إصدار نابليون قراره المعروف ب القانون المشيخي سيناتوس
كانسولت <<SENATUS- Consultes>> سنة 1863 أوقف به احتلال الأراضي
واعترف به بحق الجزائريين في التمتع بالأراضي التي كانت لهم بالعرف (1)
ولعل من الأهداف التي كان يريد الوصول إليها العمل بالانثروبولوجي العسكري
ما يلي :

1 - الوصول إلى معرفة السكان الأصليين من التعرض لفكرة الثقافة المحلية السائدة وفي
هذا الصدد يقول أحد الانثروبولوجيين العسكريين << ينبغي الاستيلاء على روح هذا
الشعب قبل الاستيلاء على جسده.>> (2)

2 - عجز الانثروبولوجية العسكرية في الوصول الى الاحاطة بكل الابعاد (الفعل
الانثروبولوجي) << Action Anthropologique >> الذي تشكل فيه العادات و المعتقدات
و السلوكات الفردية و الجماعية و الاخلاق كلا متكاملًا .
و بالنسبة للإنسان الجزائري فإنها تمثل معيارا و سلمًا للقيم يتلاقى فيه الفرد مع الجماعة
و تتجسد من خلاله روح الأمة .

3- إطلاق أحكاما مطلقة مسبقة على الإنسان الجزائري والسبب في ذلك وجود أغلب
العسكريين في مجال البحث الأنثروبولوجي وجود صدفة . (3)

إن العمل الانثولوجي العسكري الذي أعقب الغزو الفرنسي فإنه
مشوه للحقائق من خلال الصورة السلبية التي وصف بها
الإنسان الجزائري (الانديجان بتعبير المستعمر) لا يعد و ان يكون
إنسانا جامدا - كسولا - مستسلما خاضعا دينيا ... هذه النظرة تؤكد
فعلا إن الانثولوجيا استعملت لتبرير السيطرة الغربية بتقديمها
التشكيلات الإجتماعية التي درستها و كأنها بدون تاريخ و بالتالي
جامدة و هكذا لا يكون للغرب اية مسؤولية في جمود هذه المجتمعات
لان هذه الحالة صادقة على التوسع الإستعماري (4)
و الواقع ان الانثولوجيا العسكرية لم تنته كلية وان الأعمال المنجزة
خلال الفترة (1830-1900) لم تكن كافية ولا شاملة ولا
دقيقة .

(1)R.Ageron et autres, les origines de la guerre d'Algérie
Paris ed Fayard 1962. P. 46

(2)Capitaine .c. Richard In El Baki Hernasi op cit , P.70

(3) المرجع نفسه ص 27 .

(4) A.Djeghloul - in Daumas , Op.Cit, p 12 .

إضافة الى اعمال العسكريين في هذا المجال هناك عمل الاداريين في محاولتهم لدراسة المجتمع الجزائري و التقرب منه محاولة منهم تكريس الوجود الاستعماري بهدف طمس الشخصية الجزائرية و السيادة الوطنية و هدم مقومات الامة الثقافية و الاجتماعية و الدينية.

إن عددا كبيرا من العسكريين و بعد اقرار نظام الحكم المدني قد تولوا مناصب مدنية في الادارة العسكرية و بغض النظر عن الدور الذي لعبته المكاتب العربية فإن التنظيم الاداري الجديد الذي أقر إحداث البلديات المختلطة، لم يكن في الواقع إلا امتداد و تطویر لعمل المكاتب العربية بعد ان تم إلغاؤها من طرف المستوطنين الذين اتهموا بـضباط هذه المكاتب بأن لديهم مواقف مناصرة للأهالي او انهم محبين للعرب(1)

مارس الاداريون أعمالهم وفق تعليمات الحكومة الفرنسية فكانوا عوناً لها في أداء مهمتين :

الأولى : ادارة شؤون السكان.

الثانية : القيام بدراسات و ابحاث عن هؤلاء السكان بهدف معرفة ذلك الآخر الذي ظل رغم كل التحقيقات منذ إحلال فرنسا للجزائر موضع ارتياب لانه يحمّل في ذاته تعقيدات لا سيما في ما يخص الجوانب الاجتماعية و الثقافية .(2)

لقد اتجهت أعمال الإداريين الى التركيز في أبحاثهم على الجانب الاجتماعي في حياة الجزائريين و ظروف معيشتهم و دراسة الاختلافات الممكنة ملاحظتها في نمط السكن و العمل و العلاقات الأسرية و الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تبعات لها أثرها المباشر و غير المباشر على النظام العام ككل و النظام الاجتماعي بشكل خاص و ما قد ينجز عن ذلك كله من تأثيرات سياسية و ثقافية و دينية من شأنها أن تهدد الاستقرار العام.

الأ ان الفرنسيين لو يدركوا كل الجوانب المتعلقة بحياة الجزائريين ويعبر عن هذه الفكرة >> اجيرون << بقوله :

>> إنه من المثير ان نقرأ أحكام الفرنسيين في الجزائر عن المجتمع المسلم و ان نرى الى أي مدى كانوا يجهلون تحولاته الداخلية (3) .

(1)M. Bennouhe, op cit , p26

(2) المرجع نفسه ص 30

(3) C-R Ageron, les Algérien Musulmans et la France
TII ? PUF ? Paris, 1968, P 552

و إذا كان الإداريون قد ساهموا حقا في توسيع حقل الدراسة المتعلقة بالمجتمع الجزائري من خلال محاولة معرفة حياته الخاصة و مقومات شخصيته - و التدقيق في التحولات الطارئة من خلال البحث في أسبابها و إدراك تبعاتها , فإننا نجد أن كثرة الأعمال لا تعني أنها كانت كلها أعمالا دقيقة , خاصة إذا علمنا أن الهدف الأول من إنجازها لم يكن بالدرجة الأولى علميا فلا غرابة أن نجد بعض هذه الأعمال تحمل مغالطات بل و افتراءات مفضوحة أحيانا فهذا احد كبار الاداريين الفرنسيين يتحدث عن الوضع العام في الجزائر على أساس انه حقق تطورا في ظرف عشرين سنة لم يستطع تحقيقه خلال ثلاثة قرون >> وهي الفكرة التي يرفضها كلية >> إيفر >> « G.yver » احد الانثروبولوجيين الجامعيين الذي يرى ان المجتمع الجزائري لم يتغير تقريبا خلال قرن من حيث طرق تفكيره و شعوره , ومعيشته >> (1).

و كان بعض هؤلاء الإداريين إضافة إلى الوظيفة التي كانوا يشغلونها كتابا مشهورين لـ راندو >> « R. RANDAN » مثلا , الذي حاول من خلال أعماله الأدبية تصوير الجزائر كجزء من الأمة الاوربية (2).

و مع ذلك فإن الاهتمام الأكبر للإداريين كان التركيز على الجانب الديني مثل ما قام به >> كوبولاني >> (*) و >> دبون >> « (O. DEPONT- COPOLANI) » هذا الأخير الذي لم يكتف بدراسة ظروف معيشة القبائل في فرنسا فتحول إلى البحث في الطرق الدينية و علاقة النخب الدينية بالسكان.

و هناك تقارير مهمة حول دراسة المجتمع الجزائري كالتقرير الذي أعده هذا الإداري ابا ن فترة توليته منصب المفتش العام للبلديات المختلطة , وهذا العمل يمثل في نظر >> شارل أجرون >> تبريرا لممارسات الإدارة الفرنسية الاستعمارية المدنية و يصف صاحبه (PHOBIE) كراهية شديدة تجاه الزوايا و الطرقية >> « Les Confréries » (3)

ويضاف إلى هؤلاء الباحثين الإداريين شخصية مشهورة و يتعلق الأمر ب >> ساباتي >> - C.SABATIER الذي كان مستشارا ونائبا في البرلمان عن مدينة تلمسان وله دراسة هامة و متنوعة عن الوضع الاجتماعي للسكان >> الحضر >> و >> المرأة القبائلية >> (4).

(1) Ibid, P.553

(2) LUCAS et VATIN, op. . cit. , P.40

(3) Ageron, op,cit. P.553

(*) يصف مصطفى لشرف "كوبلاني" أديب رائع الصيت و أنه اب الرواية الجزارة >> « Algérianiste » و سليل ادارة البلديات المختلطة .

(4) M. lacheraf , littérature de combat , ED, Bouchène
Alger 1991, P.54

ينظر :

الأنثروبولوجيا الجامعية :

الى جانب اهتمام العسكريين و الإداريين افرنسيين بالمجتمع الجزائري قصد التوصل إلى معرفة عاداته و تقاليده و سلوكه من أجل القضاء على شخصيته و سيادته و ذلك عن طريق سن قوانين و مراسيم وقرارات . يضاف عمل الطبقة المتفكرة أي الجامعيين أرادوا تكريس الوجود الاستعماري عن طريق دراستهم العلمية و الأكاديمية للمجتمع الجزائري.

من رواد الانثروبولوجيا الجامعية في الجزائر المستعمرة اساتذة الجامعات والثانويات من أمثال فليكس غوتيهي -ديبارمي، أمريت، وباسي بالإضافة إلى عدد من الأساتذة و المدرسات كالأستاذ الفراد بال * (A.BEL) الذي اهتم بشؤون السكان خاصة في ما يخص ممارستهم الدينية بالإضافة إلى جورج مارسسي << G.Marçais >> الخبير بالثقافة الإسلامية . ونشير أن أعمال الانثروبولوجية الجامعية لم تكن بالضرورة لاحقة لأعمال الإداريين و العسكريين بل أنها كانت ملازمة لهما . ومن الأبحاث الأولى التي اهتمت بدراسة الجزائر من الجانب الإجتماعي و السياسي كذلك دراسة ألكسيس دوتكفيل << A.de.Tocqueville >> فكانت له مواقف من الواقع الاستعماري جديرة بالإشارة لا سيما أثناء عضويته في البرلمان حينما أبدى معارضته للطريقة التي كانت السلطات الاستعمارية تعتمد فيها في ما يخص المسائل الدينية كمصادرة الأوقاف و التدخل في تعيين القضاة و الأئمة مما أرغم العديد من الجزائريين على الهجرة .(2)

(*) كان كل من الفراد بال و جورج مارسسي مديرا للمدرسة الإسلامية (MEDARSSA) بتلمسان بداية القرن العشرين نال بال A. BEL مكانة خاصة في الأوساط الشعبية لهذه المنطقة وارتبط بالسكان ولم يتردد في دخول المساجد حتى أثناء الصلاة وكل ذلك من أجل كسب الثقة و الحصول على معلومات تهم مواضيع بحثه له مؤلفات عديدة تهتم بدراسة التاريخ الإسلامي في منطقة تلمسان أشهرها كتاب : الفرق الإسلامية في شمال إفريقيا الذي ترجمه الفيلسوف عبد الرحمن بدوي و كتاب :

La religion Musulmane en Berberie Paris 1938

L'Islam Mystique dans revue Africaine 1927 pp 329.372.et 1928 pp .65-111

(3) المرجع نفسه ص 35 .

كما انه خالف أي «دوتوكفيل» ما ذهب إليه قادة الحملة العسكرية عام 1830. بشأن نشر الثقافة و الحضارة الفرنسية في بلاد الجزائر المتخلفة بل انه يعترف بما فعلته حكومة بلاد من هدم و تحطيم للقيم و المبادئ و المعالم التي تجسد هوية الجزائريين و تكرر تواصلهم الثقافي و الفكري ضمن المنظومة العربية الإسلامية، ألا يقول في هذا الصدد: " لقد أرجعنا المجتمع المسلم أكثر مأسوية و فوضوية و أكثر جهدا و أكثر بربرية مما كان عليه قبل أن نعرفه." (1)

و على عكس «دوتوكفيل» نجد أن «بومل» أحد أعضاء مجلس الشيوخ يؤلف كتابا عن «أصول السكان الأهالي» في الجزائر موضوع بحثه هو «الانديجان» و هو كتاب لا يخلو من أحكام مسبقة كلها احتقار و سخرية من الإنسان الجزائري خاصة «العربي» الذي لا يراه إلا جامدا , كسولا و منافقا لا يؤتمن جانبه. (2)

و يعتبر كل من المؤلفين «دوتوكفيل» و «بومل» من أوائل المستقلين الذين انصبت دراستهما على المجتمع الجزائري من حيث تركيبته الاجتماعية و الثقافية ، و الواقع ان الاستعمار الفرنسي، الذي توطدت اركانه وجد في الدراسة الانتروبولوجية، للطبقة سندا قويا لا يقل أهمية عن عمل العسكريين و الإداريين الذين أدوا عملهم كلا على طريقته . وتمثلت هذه الأهمية في وجود مرجعية علمية تركز عليها الدراسات عوض الانصياع وراء التفسير الاسطوري لبعض المسائل المهمة. (3)

(1) A. de Tocqueville, écrits politiques, œuvres complètes T II
Paris 1962 P. 145

(2) المرجع نفسه ص 37

(3) المرجع نفسه ص 38 .

الإجراءات القمعية و الزجرية من خلال القوانين و المراسيم

منذ احتلال فرنسا للجزائر طبقت إجراءاتها القمعية و الزجرية التي كانت و بالأعلى على الشعب الجزائري , حيث ظهر الوجه الحقيقي للاستعمار القائم على القهر و الإبادية الجماعية . فلا النظام العسكري البغيض الذي تميز بحملاته العسكرية على القبائل و المدن الجزائرية ما بين 1830-1870 و لا النظام المدني السافر الذي أطلق يد المستوطنين من المهاجرين الفرنسيين و الأوروبيين في الجزائر ابتداء من سنة 1870 . كان يهدفان إلى ضمان حقوق الشعب الجزائري الأ أنه وقع العكس من خلال إصدار إجراءات و قوانين و مراسيم تعسفية .

وهكذا وبعد فشل الإستعمار الفرنسي من عملية تجريد الشعب الجزائري من هويته و سلب شخصيته عن طريق القوة لجأ إلى سن قوانين و مراسيم و قرارات قانونية تعسفية زجرية لأنه يرى فيها أنها تلعب دورا هاما في ميادين العقل و العمل و التنظيم بل و إنها عاملا فاعلا في حياة الإنسان الجزائري .

وفي هذا الإطار عملت النصوص القانونية لتصبح خادما للسيطرة السياسية على عقل الإنسان الجزائري و معتقداته .

قانون المصادرة

من الإجراءات الاقتصادية القمعية و الردعية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية تجاه الجزائريين , إجراء المصادرة أو الاستلاء على الأملاك و الأراضي , مما الحق بالمجتمع الجزائري أضراراً.
المصادرات على عهد النظام العسكري:

مصادرة الأوقاف والأملاك الخاصة : كانت المؤسسات الوقفية من الميادين الأولى التي مسها إجراء المصادرة و ذلك لما كانت تمثله من مكانة ذات وزن ديني و ثقافي و اقتصادي في المجتمع الجزائري في تلك الحقبة التاريخية . و يمكن إجمال خلفيات هذا الإجراء الفرنسي بما يلي :

- إن الإستلاء على أملاك هذه المؤسسات سوف يسهل عملية نقل الملكية و يفقد الطرف الجزائري مصدر قوته الاقتصادية و العلمية و السياسية و في حالة ترك هذه الأملاك بيد الجزائريين فإنه يحرم الوافدين الجدد من المستوطنين من شراء و الإستفادة من هذه الأملاك و من ثمة الاستقرار في المستوطنة الجديدة , و هذا ما يتعارض مع أهداف الإستعمار الفرنسي .

إجبار الجزائريين على الهجرة و ترك الجزائر , و ذلك بإستخدام سياسة النفقير التي ترغمهم على مغادرة أملاكهم و أراضيهم , أو القبول بالعمل تحت سيطرة المستوطنين الأوروبيين . ولتجسيد هذه السياسة باد النظام العسكري الى اصدار قرار 8 سبتمبر 1830 في عهد "كلوزيل" * الذي نص على :

- >> أن كل الدور والدكاكين والمخازن والحدائق والأراضي والمحلات و المؤسسات مهما كانت , التي يشغلها الداوي و البسايات و الأتراك الذين خرجوا من إيالة الجزائر , والتي كان يشغلها الآن أناس بإسمهم , بالإضافة الى المؤسسات التابعة لمكة و المدينة , كل ذلك يدخل في أملاك الدولة اللدوميين و يجب أن تستثمر لحسابها<<(1)

(1) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954

لسنة 2002 - تاريخ الجزائر من 1830 - 1962

* كلوزيل : عينته حكومة الملك لويس فيليب قائدا عاما بعد الكونت دي بورمون قائد الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر من 12 أوت 1830 إلى 21 فبراير 1831 , رقي الى رتبة ماريشال في 27 جويلية 1831 وهو صاحب سجل حافل بالجرائم البشعة في حق الشعب الجزائري وكان من دعاة الاحتلال الشامل . تمثلت سياسته في الجزائر في النقاط التالية : - أنشأ فرقة مشاة من الجزائريين عرفت بإسم الزواف في أكتوبر 1830 - قام بتوزيع الأراضي على فرقه العسكرية .

- أصدر قرارا يجعل أملاك الأوقاف و إحصائها و إدارتها و حساباتها ترجع إلى إدارته الجديدة .

و لحرمان أصحاب هذه الأملاك من فرصة الرد على القرار , أضاف >> أن كل الأشخاص الذين تخضع لهم تلك الأملاك عليهم ان يقدموا في ظرف ثلاثة أيام من نشر القرار بإثبات البيانات التي تحتوي على طبيعة ووضع كمية الأحواز التي بحوزتهم , و كمية الدخل منها أو الذي ينجز عنها, وأخيرا مدة الدفع ... <<

و في سنة 1830 صدر قرار 7 ديسمبر , و الذي ينص على مطالبة المفتين و القضاة و الوكلاء , تقديم حساباتهم عن الأوقاف و السجلات التي يملكونها إلى مدير أملاك الدولة , وفي حالة عدم الإستجابة هدد بإنزال أشد العقوبات على المخالفين . وازدادت الهجمة الإستعمارية على المؤسسات الوقفية في عهد "بيجو" * الذي ضم إلى العقارات المصادرة أوقاف المسجد الكبير بالجزائر العاصمة و كذلك جميع المؤسسات الدينية الأخرى مثل المساجد و الزوايا و المقابر و القباب ... الخ و ما كادت سنة 1848 على الإنتهاء حتى أصبحت كل مداخيل هذه المؤسسات توجه مباشرة إلى ميزانية الدولة و قد قدرت هذه المداخيل سنة 1842 ب 1.035.914.25 ف/ف

مصادرة أراضي القبائل النائرة :

كانت الأرض الجزائرية مسرحا لعمليات اغتصاب و نهب منظمة قننتها الإدارة الفرنسية في سلسلة من المراسيم و القوانين تبيح لها الإستحواذ والإستلاء على الأراضي الزراعية . وكان أول إجراء و أخطرها المصادرة هذه الأخيرة تتم بصيغتين , جماعية و فردية , حيث تستولي الإدارة بالقوة على كل الأملاك المنقولة و غير المنقولة . و بهذه القمعية , تم تحويل غالبية الفلاحين الجزائريين من ملاكين للأرض الى مستأجرين و خماسين .

و تم هذا كله بمقتضى القانون الصادر سنة 1845 , الذي قرر , أن المصادرة تطبق على كافة القبائل التي تدخل في حرب مع الفرنسيين و حلفائهم من القبائل المتعاونة و كل من يساعد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المقاومة , أو له معها اتصالات إضافة الى اعتبار كل جزائري تغيب عن قريته أكثر من ثلاثة أشهر من دون رخصة من السلطات الفرنسية - في نظر القانون - متخليا عن أرضه . (1)

(1) المرجع نفسه .

* هو طوماس روبرت بيجو المعروف بالدوق دي زلي ولد في 15 أكتوبر 1784 ومات سنة 1849 رقي إلى رتبة مارشال فرنسا في 31 جويلية 1843 تولى الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840 إلى 29 جوان 1847 . سلك خلال سنوات حكمه سياسة الفقر والعنف والإبادة والتدمير والتهمير والنفي في إطار الحرب الشاملة التي مارسها اتجاه الجزائريين ارتكزت سياسته في الجزائر على المبادئ التالية :

- عمل على توطيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر .

- ترسيخ الاندماج من خلال القضاء على مقومات المجتمع الجزائري بإحلال المقومات الفرنسية .

لتطبيق هذه المبادئ والمفاهيم أصدر عدة قوانين قمعية جائزة منها قانون مصادرة الأراضي وأملاك الثوار إجبارية عقد الأسواق للتبادل التجاري بين الجزائريين والأوروبيين - توسيع صلاحيات المؤسسة المعروفة باسم المكاتب العربية - إباحة الحرائق وإتلاف الأرزاق وطرده ونفي قادة الرأي خارج حدود الجزائر .

أتبعت الإدارة الفرنسية قانونا آخر وهو الأمر الملكي الصادر في 21 جويلية 1846, والذي بموجبه تصادر الأراضي الزراعية غير المستثمرة في مناطق محددة, و تصبح بعد أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من صدور هذا القانون, وفي حيازة دائرة المصلحة العقارية الفرنسية. وهذا القانون و الذي سبقه مكن الفرنسيين من الإستلاء على 131.672.45 هكتارا من مجموع 168.203.59 هكتارا واقعة في سهل متيجة.

و الواضح أن المصادرة كانت تخدم هدفين اثنين, الأول: قمع انتفاضات الجزائريين ضد الوجود الفرنسي الثاني: الحصول على الأرض و التي تشكل عائقا أمام التوسع الإستيطاني. يتجلى لنا التصرف الاستعماري بصورة أكثر وضوحا, في الإجراءات المتخذة ضد القبائل المشاركة في مقاومة المقراني سنة 1871. ألحقت بأمالك الدولة مساحات شاسعة من الأراضي تخص سبع مجموعات قبلية, أي حوالي 306.614 هكتارا من أراضي المرور, و حوالي 503.506 هكتارا من الأراضي الزراعية التابعة لـ 306 قبيلة اعتبرت متمردة, و تعرضت 1178 ملكية خاصة للمصادرة و ألحقت أراضيها بأمالك الدولة. و قد بلغ مجموع عمليات الاقتراع 446.406 هكتارا من بينها 301.516 هكتارا من الأراضي الزراعية و 54461 هكتارا من أراضي الرعي و 90.429 هكتارا من أراضي المرور. علينا أن نشير أن إجراء المصادرة لم تنتهجه الإدارة الفرنسية مع مقاومة 1871 و إنما مع كل الثورات السابقة واللاحقة مثل مقاومة الأوراس عام 1879 و أولاد سيدي الشيخ. وبالعودة الى الإحصائيات نجد ان المصادرة الجماعية للأراضي الزراعية قد مكنت المستوطنين من الإستلاء على 2.639.999 هكتارا تعود ملكيتها لحوالي 313 قبيلة. أما المصادرة الفردية ضحيتها حوالي 4.827 جزائري. (1)

(1) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954 لسنة 2002
— تاريخ الجزائر من 1830-الى 1962

نظام الضرائب

استخدمت الإدارة الفرنسية السياسة الضريبية وسيلة من وسائل الضغط ضد الأهالي لإرغامهم على الاستسلام ، وسد احتياجات المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر. فكان فرض الضرائب الحل الأمثل . و ما يقال عن الضرائب في الجزائر ، أنها اتصفت بخصائص جعلتها فريدة من نوعها . ومن هذه الخصائص نذكر :
كانت متنوعة الأصناف و غير قارة خضعت للظروف والمستجدات الطارئة التي كانت تمر بها الجزائر .

مرتفعة لا تتوافق مع مقدرة الفرد الجزائري .

تعالت الأصوات المتنفذة للنظام الضريبي المطبق على الجزائريين من الفرنسيين أنفسهم و حتى من غلاة الاستعماريين ، الذين انتقدوا ادارتهم في مبالغتها في عملية الإفقار الأهالي دون مراعاة أحوالهم الاجتماعية و الاقتصادية .

نتج عن أسلوب الإفقار المتوخى من وراء هذه السياسة الضريبية ، الى اضطراب الغالبية من الجزائريين الى بيع ممتلكاتهم و الهجرة عن الوطن ، أو تحولهم الى اجراء في أراضٍ يهملهم التي تم الاستلاء عليها من الإدارة الفرنسية ، بعد أن عجزوا عن تسديد المبالغ الكبيرة من الضرائب المسلطة عليهم . ومع هذا الوضع كانوا ملزمين بدفع ضرائب ثقيلة قدرت قيمتها الإجمالية بضعفي ما كان يساهم به الأوروبيون .

أنواع الضرائب :

من أشهرها الضرائب العربية ، و هي نظام ضريبي ورثته إدارة الاحتلال عن العهد العثماني . وقد بدأت الإدارة الفرنسية في جباية هذا النوع من الضرائب ابتداء من سنة 1845 . و كانت الضرائب العربية قبل هذا التاريخ تدفع عينا ، ثم أصبحت تدفع نقدا . وكانت القيادات العربية في نظام الحكم العسكري هي المسؤولة على عملية الجباية ، ومع صدور مرسوم 24 أكتوبر 1870 و ما رافقه من انتقال القسم الأكبر من القبائل الى التراب المدني كان وراء قيام الإدارة المدنية بعدة تغييرات مست الجهاز المشرف عليه . يتمثل الضرائب العربية في ثلاثة أنواع رئيسية :

أولها << الحكور >> و هي ضريبة يدفعها الفلاحون على استغلالهم للأراضي العزلية ، وتخضع قيمتها المرودود الأرض .

الثانية : << العشور >> ، وهي تفرض على الأراضي الزراعية و تتحدد قيمتها اعتمادا على نوعية الأرض و كمية المحصول .

الثالثة : << الزكاة >> وهي تفرض على الحيوانات و تختلف قيمتها بحسب نوعية المناطق و القيمة التجارية للحيوانات . (1)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

أضيفت لهذه الضرائب العسة» التي تدفعها القبائل سلسلة أخرى منها، ضريبة
>> الصحراوية، إلا أنها ألغيت عام 1858. وهناك ضريبة <<اللزمة>>
و فرضت في البداية على منطقة القبائل و عممت فيما بعد على مناطق الحكم
المدني .. أما مجموع هذه الضرائب في الجزائر فقد وصلت سنة 1863 إلى
17.000.000 ف، دون الأخذ بالاعتبار الضرائب التي استحدثت
مثل الضرائب الاستثنائية، وتلك التي أقرها مرسوم 13 جويلية 1874 والتي
عرفت بضريبة الملكية الأهلية و حددت قيمتها بسنتيمين في الفرنك الواحد من المدخول
الإجمالي للفرد. النوع الثاني من الضرائب، الذي لم يسلم منها الفرد الجزائري هي
الضرائب الفرنسية التي تقرها التشريعات الفرنسية على مواطنيها من
الفرنسيين. فأضافت إلى هذه المعاناة اليومية أعباء إضافية. وقدرت
عائدات هذه الضرائب من عام 1851 إلى عام 1866 ب: 3.70.861.553 (1)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا

نظام الغرامات

الهدف من وراء هذا الأسلوب العقابي وضع حد للمقاومات الشعبية التي بدأت تهدد الوجود الفرنسي في الجزائر و سـاـكـت اـدـارـة الإحتلال في تطبيق هذا الأسلوب ,نوعين من التـغـرـيم , الجماعي و الفردي لكن الشائع كان الأول لما له من أثار مدمرة على من تقع عليه العقوبة من قبائل و أعراش . بدأت السلطات الفرنسية العمل به من السنوات الأولى للإحتلال بعد أن أقره (قرار ربيجو) الصادر في جانفي 1844م و الذي وضع الأسس التنظيمية لهذا النوع من التـغـرـيم , أما أقصى الغرامات كانت إثر مقاومة المقراني عام 1871 فقد فرضت السلطات الفرنسية و من خلال اللجان التأديبية التي أقامتها غرامة مالية تقدر ب 100 فرنك على كل بندقية متفجرة , مما جعل القيمة التي أخذت من 928 مجموعة ريفية تصل الى 36582298 فرنك , اقتطع منها 900000 فرنك كتعويض عن الأضرار التي الحقت بالمستوطنين و أنفق منها 150000 فرنك على المجهود الحربي , و حول منها 7933820 فرنك للأنفاق على الأشغال العامة كما خصص منها مبلغ 6000000 فرنك كإعانة لمهاجري الأزراس و اللورين الذين قدموا للمنطقة للإستقرار فيها . و بإيجاز فإن الثورة كلفت الجزائريين مبلغ 63212252 فرنك أي حوالي 70.4 من رأس مال الثائرين و ذهب هذا المبلغ كله لصالح الإستيطان و إصلاح ما تخرب من الحرب كالكمائن و المدارس و الثكنات . و نكتفي بسرد هذه الأمثلة من نماذج التخريب الفرنسي العقابي المطبق على الجزائريين . و هو أن هذا الرادع العقابي لم يكن فقط موجها لإخماد الثورات و معاقبة المتسببين فيها . وإنما كان أسلوبا انتهجته الإدارة الفرنسية و أعوانها في تعاملها اليومي مع الأهالي فأى سلوك يدبر من الجزائريين تجاه الفرنسيين تسارع السلطات بفرض الغرامة عليهم و الأمر الثاني الذي يفضح إدعاءات الفرنسيين هو أن كافة القوانين الفرنسية التي مرت على الجزائريين لا تخلو من بنود و فقرات و مواد قانونية ذات طابع جزري و قمعي تحتل فيها المغرمة الحيز الكبير . (1)

السيناتوس كانسولت

لا يمكن فهم مبادئ السياسة الإستطانية الفرنسية في عهد النظام العسكري في الجزائر دون التطرق بإسهاب الى المرسوم المشيخي السيناتوس كانسولت الذي أصدره (نابليون الثالث)* في 23 أفريل 1863 وقانون فارنييه الصادر في 26 جويلية 1873 حيث إرتبطا بإجراءات المصادرة. إن القانونين كانا بداية لترسيخ و ارساء التشريعات القانونية الفرنسية العقارية , الهادفة الى تحويل طابع الملكية الجماعية الجزائرية الى الملكية الفردية ومن ثمة فرنستها . و هذا الأمر لا يمكن أن يتم دون ضرب أساس البنية الإجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري , و المتمثلة في القبيلة , و منه القضاء على التضامن و الروح الجماعية و التماسك التي نسجتها القبيلة . وبضرب القبيلة ينهار ذلك البناء الإجتماعي المتراسخ , و يتحول الى بضعة مجموعات من الأفراد , لا تربطها سوى المصالح , فتسهل في النهاية عملية اختراق المجتمع. تنص المادة الثانية من السيناتوس كانسولت , عن توزيع افراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير أو القرى التي تنتمي اليها القبيلة . و بمعنى اخر الإستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام اداري جديد أساسه الدوار وليس القبيلة . و بموجب هذا المادة , تم توزيع القبيلة الواحدة على ثلاث أو اربع دواوير , وأصبحت كل وحدة جديدة تعرف انطلاقا من موقعها الجغرافي . و تتكلف لجان الجماعة في داخل الدوار بخلق الملكيات الفردية و تنظيمها بين أهالي القرية و هكذا تتحول أراضي الأعراش و القبائل الى ملكيات فردية فتسهل من بعد ذلك على السلطات الإستعمارية عملية ابتلاعها و الإستلاء عليها بعدة طرق و أساليب .

كان لتطبيق هذا المرسوم آثار مدمرة , يمكن إجمالها في ما يلي :

-إن توزيع القبائل في وحدات إدارية صغيرة أو دواوير , و تجميعهم اعتباريا دون مراعاة إنتماءاتهم المختلفة داخل الدوار أو الدشرة , أدى الى إنحلال القاعدة العقارية التي تعود عليها المجتمع الجزائري في العهود السابقة . و بعد نجاح السلطات الفرنسية في تكسير السمة العائلية لحق الملكية , و التي تمنع عمليات البيع و الشراء الحرة , تحولت هذه الملكيات الى ميدان التنافس بين المجموعات الضاغطة من المستوطنين الأوروبيين و اليهود للإستلاء عليها و المتاجرة فيها . (1)

* نابليون الثالث هو شارل لويس نابليون بونابارت ولد بباريس في 20 أفريل 1808 . ثالث أبناء لويس بونابارت وشقيق نابليون الأول . في سنة 1848 وبعد سقوط النظام الملكي , وفي شهر ديسمبر من نفس السنة انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية لمدة أربع سنوات أطلق سراح الأمير عبد القادر في ديسمبر 1853 , خاض الحرب ضد بروسيا في معركة سودان 1870 أين ألقى عليه القبض . مات سنة 1873 .
(1) المرجع نفسه ذكر سابقا

- أحدث تطبيق المرسوم اضطرابا كبيرا في ذهنيات الأفراد, إذ لم يعد الفرد الجزائري يشعر بذلك الرباط القوي الذي كان يشده الى الجماعة, و بالتالي حرم من الدعم الحسي والمعنوي الذي كان بالنسبة له الضمانة الأساسية لوجوده و التي مكنته من الإستمرار في المقاومة لعهود طويلة في وجه مختلف التحديات التي فرضت عليه .

- رغم ادعاء الإدارة الفرنسية , ان المرسوم جاء ليضع حدا للآثار المدمرة التي ألحقتها القوانين الفرنسية بالجزائريين كالطرد و الإبعاد و الإستحواذ على الممتلكات . إلا أن الواقع التاريخي في تلك الفترة , يخالف هذا الادعاء , حيث أنه خلال 1862-1863 , منحت هذه الإدارة 160000 هكتار من الغابات الواقعة بين سكيكدة و عنابة لثلاثين من أصحاب النفوذ في باريس . إن السلطات الفرنسية في الجزائر استمرت في القيام بعمليات الحصر القديمة في كنف السيناتوس كانسولت , إذ طبقت هذه العمليات على 372 قبيلة كانت تملك 6883811 هكتارا تم الإستلاء على 2861175 هكتارا و توزيعها على أصحاب المال .

و يضاف الى هذا التشريع ما قام به نابليون بخصوص الجزائر هو قراره المعروف بالسيناتوس كانسولت لعام 14 جولية 1865 أي بعد حوالي شهر فقط من عودته الثانية من الجزائر و قد نص هذا التشريع :

-الجزائريون رعايا فرنسيون و لكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها و لكن في هذه الحالة يصبح خاضعا للقانون الفرنسي و هكذا فإن الجزائريين قد أصبحوا فرنسيين من ناحية و رعايا فرنسيين من ناحية اخرى .
يوضح قرار 1865 بأن الجنسية الفرنسية غير متناسبة مع حالة المسلم الجزائري ما دام هذا الأخير يعيش بمقتضى الشرع الإسلامي و قد قدر لهذا القرار أن يستمر مع بعض التعديلات سنة 1919 الى سنة 1947 (1)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا

الجنسية الفرنسية: تجنيس الأجانب وتمتع مواطني الدرجة الثانية (الأهالي)
بالحقوق السياسية في الجزائر (1830-1938).

- في الجزائر من 1830-1962 تحت السيادة الفرنسية، تجنيس الفرنسيين كانت تسير دون تمييز النظم المقننة حسب النصوص المطبقة آنذاك في فرنسا ومستعمراتها (FRANCEMETROPOLITAINE).
إلا أن النصوص الخاصة سمحت أيضا لأصحاب الأرض المسلمين و اليهود للاستفادة من الحقوق السياسية، جعلت منهم ما يسمى آنذاك مواطنين فرنسيين بنظام مدني للقانون الجنائي.
يمكننا أن نعتبر بأن حتى لظهور القانون SENATUS-CONSULTE المؤرخ في 14 جويلية 1865 يعني خلال ثلاث عشرينات الأوائل من الحضور أو الوجود الفرنسي بالجزائر. وأن سكان هذا الإقليم مركبه من القانون .
-السكان الأصليون الأهالي INDIGENE المولودون محليا قبل أو بعد 1830 المعتبرين حسب المخطط الوطني الدولي * كعنصر فرنسي * (وليس مواطن فرنسي) بدون حق التجنيس مما يعني خضوعه لسلطة السيادة لفرنسا الذين كانوا منزوعي الحق السياسي وبقوا خاضعين لقانون الأحوال الشخصية (الزواج، حق الملكية، العقود... إلخ) .
بواسطة نظم الأحوال الشخصية للقانون المحلي قرأني للمسلمين والتوراة لذوى الأصل الاسرائيلي (اليهود).
-المواطنون الفرنسيون المولودين على تراب المستعمرات الفرنسية (أو خارج فرنسا) من أب فرنسي الذين دخلوا الجزائر بعد 1830 معظمهم كمستعمرين لديهم الحقوق السياسية.
كسببا مقلصة تحت نظام LOUIS PHILIPPE وأكثر مرونة في عهد الجمهورية الثالثة والإمبراطورية الثانية ومقننين بما يخص الحقوق المدنية بقانون (1) NAPOLEON

SOURCES: "LA NATIONALITÉ FRANÇAISE - Textes et documents" publié par le Ministère de la justice à " La Documentation Française " .
Pièrre d'OUTRESCAUT. Octobre 1997

- الملقبون بالفرنسيين الأصليين كانوا كذلك*مواطنين فرنسيين* الأطفال المولودين بالجزائر سنة 1830 من أب فرنسي مهما كانت الأم فرنسية أو أجنبية أو حتى ذات أصل جزائري.

- الأجانب ذوي الدين المسيحي من اصول إسبانيا, إيطاليا أو مالطية...إلخ المجذوبين بالمنافع الاقتصادية الناجمة عن الإستعمار. وكذلك القادمين بعد 1830 الذين لا يتمتعون بالحقوق السياسية الإستفادة منها خضعوا للنظام المدني والقانون الجنائي مقننين كالفرنسيين لقانون NAPOLEON هؤلاء الأجانب كانوا تحت حماية القنصلية الوطنيين الدائمين أو الشرفيين المقيمين بالجزائر, أمثالهم المولودين بالجزائر يبقون أجنب. - واخيرا الأجانب (أقلية) ذوي الدين الغير مسيحي (الإسلامي أو اليهودي) رغم إتباع سلطات تركيا...إلخ, رغم كونهم INDIGENE سلطان المغرب, إتباع باي تونس, إتباع غير الأهالي بقوا تلقائيا من طرف قانون الأحوال الشخصية المحلي.

يحتفظ المواطنون الفرنسيون والأجانب ذوي الدين المسيحي خاضعين لقانون الحالة المدنية. (1)

(1) المصدر نفسه ذكر سابقا .

قانون سيناتوس كونسولت 14 جويلية 1865

الأهالي الجزائريون يمكنهم التجنس بالجنسية الفرنسية .

في وقت الإمبراطورية الثانية وعن طريق القانون سيناتوس كونسولت المؤرخ في 14 (NAPOLEON III) جويلية 1865 المتعلق بوضعية الأفراد وتجنيس (هونفسه

الجزائريين أن المشرع الفرنسي

الذي إهتم للمرة الأولى بتسوية الجنسية الخاصة بثلاث مقاطعات

جزائرية وهران، الجزائر، وقسنطينة.

- المادة رقم 01: الأهالي المسلمون هم فرنسيون غير أنه يبقى بالتشريع الإسلامي يسمح

له بالتجنيد في صفوف الجيوش الفرنسية البرية والبحرية. ويمكن لهم أن يستدعوا لأداء

خدمات وأعمال مدنية بالجزائر. ويستطيع بطلب منه التمتع بحقوق المواطن الفرنسي. في هذه

الحالة تطبق عليه القوانين المدنية والسياسية الفرنسية.

- المادة رقم 02: الجزائري اليهودي الأصل هو فرنسي غير أنه (L'indigène Israélite)

يبقى بالتشريع الشخصي اليهودي. ويسمح له بالتجنيد في صفوف الجيوش الفرنسية البرية

والبحرية. ويمكن له أن يستدعى لأداء خدمات وأعمال مدنية بالجزائر. ويستطيع بطلب منه

التمتع بحقوق المواطن الفرنسي. في هذه الحالة تطبق عليه القوانين المدنية والسياسية

لفرنسا.

المادة رقم 03: الأجنبي الذي يقدم بيانا بأنه مكث أو أقام 03 سنوات بالجزائر يستطيع أن يقبل

بالتمتع بحقوق المواطن الفرنسي.

المادة رقم 04: لا يمكن التمتع بحقوق المواطن الفرنسي طبقا للمواد

1, 2 و 3 بقانون Senatus- Consulte إلا في 21 سنة كاملة والمرسمة في المرسوم

البرلماني المسلم إلى مجلس الأمة.

SOURCES: "LA NATIONALITÉ FRANÇAISE - Textes et documents" publié par le
Ministère de la justice à " La Documentation Française " . Pière d'OUTRESCAUT.
Octobre 1997

1867 الأجنبى يمكنهم أن يصبحوا فرنسيين بعد 03 سنوات من الإقامة.

القانون المؤرخ في 27 جوان 1867 المتعلق بالتجنس الذي لا يشترط من الجانب إلا 03 سنوات من الإقامة على التراب الوطني كي يتمكنوا من وضع طلب الإدماج بصفة الفرنسية. يضم الجزائر في ضمن الحق المشترك للمستعمرات والمتعلق بالتربصات الافتراضية. التسهيلات الممنوحة للجزائر فيما يخص التربص من طرف سيناتوس كونسولت في 14 جويلية 1865 للأجنبى الراغبين أن يصبحوا فرنسيين لا تدوم إلا سنتين 02 فقط.

المادة رقم 01 : الأجنبى بعد استكمالها 21 سنة له طبقا للمادة 13 من قانون Napoléon يتحصل على تصريح الإقامة لثلاث سنوات قد يمكنه

من التمتع بجميع حقوق المواطن الفرنسي. يضاف للإقامة بفرنسا التواجد بدول أجنبية للقيام بأعمال لصالح الحكومة الفرنسية. ويضاف على طلب التجنيس بعد التحريات على سلوك الأجنبى المرسوم الإمبراطوري. تبلغ عن طريق تقرير وزير العدل والاستماع لمجلس الدولة.

المادة رقم 02 : "فترة 03 سنوات" المقررة بالمادة السابقة يمكنها أن تنقلص إلى سنة واحدة لصالح الأجنبى الذين قدموا خدمات مهمة لفرنسا (مواهب, صناعات مفيدة, اختراعات...). (1)

(1) المصدر نفسه ذكر سابقا .

ازدواجية صلة الأرض 1889

هو فرنسي كل شخص ولد بفرنسا من أب أو أم هو مولود بفرنسا

"قانون 26 جوان 1889 الخاص بالجنسية" النص التشريعي الأول المهم الذي يراجع خاصة يعدل جوهر القانون المدني الفرنسي المؤرخ في 21 مارس 1804 المتعلق بمنح الجنسية عند الولادة أو اكتسابها عن طريق مرسوم الولاء الفرنسي و يطبق حيناً أو فوراً بالجزائر. جديده يجعل مبدأ ازدواجية "حق الأرض" كشرط للحصول على الجنسية الفرنسية عند الولادة. في حين أن قانون 22. 29 جانفي و 07 فيفري 1851 يترك للأشخاص المولودين بفرنسا من أجنبي مولود بها إمكانية التمتع بصفة أجنبي كي لا يكونوا فرنسيين بالإكراه. القانون المؤرخ في 26 جوان 1889 يصرح رسمياً لنفس الأشخاص " فرنسيين منذ الولادة" بدون إمكانية تخليه أو رفضه المطلق الجنسية الفرنسية إلا في حالة مغادرته التراب الوطني دون نية الرجوع و ذلك بعد إجراءات مكلفة: "طلب التحرر من روابط الولاء".

بدون احتجاج ضد فرنسا فيما يخص القانون الدولي أن تنظم قانون داخلي فضم الجنسية عدد كبير من الدول الأجنبية يترددون في مقارنة ازدواجية حق الأرض الفرنسي "تجنيس مفروض وإلزامي".
لكن المرأة الفرنسية المتزوجة بأجنبي تبقى تتبع وضعيتها زوجها. (1)

(1) المصدر نفسه ذكر سابقاً .

الفصل الأول

إن الأراضي التي تصرف أعراش الصحراء و التل من البلاد الجزائرية بأي حجة كان قد صار ملكها مستقلا لأهل الأعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرف المذكور منذ استقرارهم فيها إلى الآن و كان ذلك معروفا بالتواتر ثم إن المعاملات و التقسيمات و التفتيحات التي قد جرت في أمر الأراضي بين الدولة و أهل البلاد الجزائرية تبقى مقررة ثابتة لا رجوع فيها.

الفصل الثاني

إن وكلاء الدولة المكلفين بتدبير الأمور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا تـوان أو لا يحددون الأراضي التي لأعراش الصحراء و التل، ثانيا يقسمون أرض كل عرش من أعراش بلاد التل و غيرها من الأوطان القابلة للحرثة و يوزعونها على الدواوير التي يشتمل عليها العرش المذكور بعد تعيين الأراضي التي يلزم بقائها على حالها من مساح الأنعام و غير ذلك و منفعتها عامة لأهل العرش المذكورة ثالثا يقسم و كلاء القطعة الحاصلة لكل دوار و يفرضون أقسامها للأهل.

الفصل الثالث

سيصدر قانون من طرف ديوان و شورة الدولة يتعين فيه كل ما يتعلق بالأمور الآتي ذكرها و هي أولا كيفية العمل في تحديد كل عرش ثانيا كيفية العمل في تقسيم أرض كل عرش بين الدواوير التي يشتمل عليها العرش المذكور و كيفية العمل حين يريد أهل الدوار نقل أملاكهم إلى غيرهم و ذكر شروط ذلك ثالثا كيفية العمل و الشروط اللازمة في تقرير ملكية الأقسام لأهل الدواوير و أشخاصها على حسب حقوقهم المتقدمة

الفصل الرابع

أن المطالب المخزنية و أنواع اللوازم التي يجب دفعها على الأعراش المستقرين في تلك الأراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدم... يصدر بخلاف ذلك أوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة .

الفصل الخامس

أن حقوق الدولة في أملاك البايك و حقوق كل من كان مستقلا بملكه لا تغيرها وكذلك لا تغير في حال الأملاك التي تسمى الدومين العامي و قد ذكرت أعمالها في الفصل الثاني من القانون الشرعي المؤرخ 12 جوان سنة 1851 كما لا تغير في حال الأملاك الخاصة بالدولة و لا سيما فيما يتعلق بغابات الأشجار الكبيرة و الصغيرة كما هو مقرر في القسم من الفصل الرابع من القانون المذكور. (1)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

الفصل السادس

قد نقص و أبطل القسم الثاني والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعي المؤرخ 12 جوان 1851 المتضمن تثبيت ملكية الأملاك التي في البلاد الجزائرية لكن الأراضي التي يقسمها وكلاء الدولة بين أهل الدواوير لا يجوز انتقالها لغيرهم الى صدور الرسوم المتضمنة تقريرها ملكا مستقلا.

الفصل السابع

لا تغير فيها سوى ذلك من الشروط المعينة في القانون الشرعي 12 جوان 1851 ولا سيما الشروط المختصة بشأن ... وجبر الدولة الناس على بيع أملاكهم كلما تدعوهم الى ذلك المصلحة العامة. (1)

قانون فارنييه

إن الإصرار الذي أظهره الفرد الجزائري بتمسكه بأرضه , رغم الإجراءات القمعية التي رافقت تطبيق القوانين الفرنسية الأنفة الذكر , دفعت بالسلطات الفرنسية الى إصدار قانون فارنييه LOIS WARNIER أو قانون المستوطنيين . هذا القانون الذي نظر اليه على أنه أخطر إجراء تشريعي اتخذته الجمهورية الفرنسية الثالثة في حق الجزائريين . ويظهر في أنه سيغير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا , بفتحه الباب على مصراعيه لعمليات البيع والمضاربة في الأراضي الجزائرية لصالح الأوروبيين و اليهود للتحايل على سلب الجزائريين أملاكهم و بطرق أكثر ما يقال عنها أنها ملتوية .

نص قانون فارنييه في مادته الأولى على ما يلي :

يخضع تقرير الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة عليها , و الانتقال التعاقدى للعقارات و الحقوق العقارية الى القانون الفرنسي , بغض النظر عن المالكين . وبالتالي , تلغى كل الحقوق الحقيقية والإتفاقات وأسس القرارات المبنية على القانون الإسلامي أو القبائلي و المتناقضة مع القانون الفرنسي . و من نتائج هذا القانون , أن الأهالي في الفترة الممتدة بين 1877 الى 1898 , باعوا للمستوطنين حوالي 432.388 هكتارا , دون الأخذ بحساب المبيعات لدى الموثقين . و في الفترة ما بين 1885 و 1889 , تم إحصاء 1086 عملية بيع و شراء للأراضي التابعة للقبائل و 666 عملية إستيلاء على الأراضي و 343 عملية بيع بالإباحة , اعتمدا على القانون المدني الفرنسي في مادته 822 التي تنص على أنه >> إذا كان من غير الممكن تقسيم العقار على نحو ملائم , فلا بد من إصدار قرار بإباحة البيع << . ومنه , أصبح المستوطنون الأوروبيون بهذين القانونين , و ما سبق من قوانين تطرقنا اليها , يمتلكون في سنة 1930 حوالي 2.720.000 هكتارا تمثل حوالي 27 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة , و كلها أراضي تقع في المناطق الجيدة الخصبة أما الأهالي الذين كانوا يمتلكون قبل سنة 1830 حوالي 14.000.000 هكتارا من الأراضي الصالحة للزراعة , فقد إنخفض هذا الرقم عام 1930 الى 7560.000 هكتار (2)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

(2) المرجع نفسه ذكر سابق

قانون الغابات

أوجدت السلطات الإستعمارية قانونا تنظيميا آخر خاص بالأهالي الجزائريين عرف بقانون الغابات La loi Forestiere بحجة حماية الغابات من عبث الأهالي و أقل ما يقال عن هذا القانون , و رغم معرفة السلطات الفرنسية بأهمية الغابات في الحياة اليومية للأهالي , خاصة عندما جردوا من أراضيهم الخصبة مما جعلهم يفرون الى الأراضي الجبلية و الصحراوية وعلى أطراف الغابات التي إتخذوا منها مصدر رزق لهم إلا أن هذه السلطات أبدت انزعاجها من الإستغلال الفوضوي للغابات . و قررت أن تطبق قانون الغابات السائد في فرنسا على غابات الجزائر .

رغم أن القانون الفرنسي وضع لمناطق قليلة الكثافة السكانية و بالتالي لا يمكن تطبيقه في الجزائر. و اتبعت هذا القانون بمجموعة نصوص من المراسيم و القرارات والقوانين , لا تختلف عن بعضها البعض فيما يتعلق بتشديد العقوبات على كل مخالف كان للحرائق التي عرفتها الغابات الجزائرية في تلك الفترة التاريخية وتحميل الجزائريين مسؤوليتها, سببا كافيا وراء اطلاق يد مصلحة المياه و الغابات الفرنسية- وهي الجهة المكلفة بالإشراف على الغابات و صيانتها - في ملاحقة الأهالي من خلال إبادة قطعان ماشيتهم و مصادرة أراضيهم . فعند ما أشتعلت النيران في غابات قسنطينة سنة 1881 تعرض الأهالي لعقوبات شديدة , و ذلك تطبيقا لما ورد في قانون جويلية 1874 , الذي نص على المسؤولية الجماعية في حالة إندلاع الحريق , و اعتبار فعل اشعال النار عمل عدائي ضد فرنسا مما يعرض فاعله للإجراءات الصارمة . ففي سنة 1885 , وضع القانون الأساسي للغابات تضمن فرض غرامات مالية كبيرة على كل فلاح يشتبه في انه ارتكب مخالفة . قوبل قانون الغابات الجزائري باستنكار شديد من طرف الأهالي , واستعدادا لمواجهة ردود الفعل الوطنية , شرعت السلطات الفرنسية في اتخاذ إجراءات إدارية عديدة ضد بعض القبائل التي رفضت ما جاء من ترتيبات جديدة في هذا القانون , فسخرت ضدهم الألاف من المحاضر , وقد موا للمحاكمة و فرضت عليهم الغرامات

و إجراءات أخرى . وقد كان آخر قانون للغابات هوذاك الذي صدر في 22 فيفري 1903 . وقد أقر هذا القانون الإجراءات العقابية التي سنتها القوانين السابقة , فابقي على الغرامات الفردية و الجماعية و المصادرة . و أغرم في احدى مواده الأهالي القريين بين من الغابات على القيام بدوريات حراسة للغابات في الفترة المتعددة من شهر جويلية الى شهر نوفمبر . زيادة على أنه خول صلاحيات قضائية لمصلحة الغابات للفصل في القضايا قبل وصول محاضر المشتبه بهم للمحاكم . (1)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

الفصل 144 - كل من استخرج أو اتخذ حجرا أو رملا معدنا ترابا أو طينا بنباتاتها أو ترابا صالحا للوقد أو النباتات المعروفة بالخنج أو رتما أو حشيشا أو أوراق خضر أو يابسة أو زبلا مفترشا في أرض الغاب أو بلوطا أو غيره من أثمره الغاب أو بزورها فتجري عليه خطية يتعين قدرها حسب ما يأتي . فإن كان المنقول على عجلة فالخطية من عشرة إلى ثلاثين فرنكا لكل دابة جارة . وإن كان أحمالا فالخطية كل انسان كما يصوغ للحاكم ان يسجن الفاعل مدة ثلاثة ايام فأقل .

الفصل 147 - ان من وجدت عجلا ته أو مواشيه أو دوابه سواء كانت للحمل أو للركوب مطلوقة في الغاب خارجة عن الطرق و السبل المعلومة فتجري على كل عجلة خطية قدرها عشرة فرنكات و هذا في الغاب التي أشجارها ذات عشرة أعوام فأكثر و عشرون فرنكا في الغاب التي دون السن المذكور . وعلى كل رأس من المواشي الغير المقترنة فخطيتها حسبما هو مبين في فصل 199 المختص بتعدية الرعي . و هذا خلاف ما لعله يلحق المخطيء من الإرش.

الفصل 151 - لايجوز استعمال الفرن للجيرة أو فرينة للجبس سواء كانت لمدة زمنية أو على الأبد و لا معمل لطبخ الأجور بداخل الغاب و أقل كيلومتر واحد منها دون الإذن من البايك و الى فيضرب الفاعل لهذا بخطية قدرها من 100 فرنك الى 500 فرنك مع هدم ما بناه للعمل .

الفصل 152 لا يجوز انتصاب خص و لا عشة و لا سوان بداخل الغاب . وبأقل كيلومتر واحد منها لأي سبب كان دون إذن من البايك و الا فيضرب المخالف لهذا الأمر بخطية قدرها 50 فرنكا مع هدم ما بناه و له في ذلك مدة شهر من يوم ابراز الحكم الشرعي عليه .

الفصل 153 - لا يجوز بناء دار أو رباغ على مسافة 500 ميتره من الغاب الداخلة تحت القوانين الغيبية دون إذن الحكم و الا فيلزمه هدم ما بناه , و اما ان يطلب الاذن للعمل فينبغي له أن يترجى الجواب بالقبول أو الرد مدة ستة أشهر ثم يشرع في البناء بعده . و أما الديار و الرباع الموجودة الآن فلا يحكم عليها بالهدم . و اعلم أن الغاب التي في ملكية البلدان و مساحتها من 250 هكتارا لا سيما الشرط الأول من هذا الفصل (1).

(1) عبد الحميد زوزو - نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1890-1900 .
المؤسسة الوطنية للكتاب ص 195 ، 196 .

الفصل 154 - لا يجوز لأحد من سكان الديار أو الرباع الموجودة الآن على المسافة المذكورة من الغاب أو اذن له بالبناء حسبما تقدم في الفصل قبله أن يجعل في الديار أو الرباع المشار إليها مصنعا لخدمة الآت من العيدان و لامخزن لبيع الحطب دون الإذن من البايك والافتجري عليه خطية قدرها 50 فرنكا مع أخذ معمولاته . فإذا اتفق لأحد ممن نال الإذن المذكور ان جرى عليه حكم لتعديته على الغاب فيسوغ للبايك الرجوع في إذنه .

الفصل 196 - ان كل من قص رأس شجرة أو نزع قشرتها أو أداها بما يضرها او قطع منها اعظم اغصانها يعاقب كأنه قطع شجرة من جذرها .

الفصل 197 - إن كل من أخذ من الغاب شجرة سقطت لعارض فتجري عليه و الخطية و الإرش ما يجري على من قطعها تعمدا .

الفصل 198 - فكلما اتفق أخذ حطب أو غيره من الغاب الا ويرد المؤخوذ منها أو قيمته مع أداء الأرش ان وجب الحال وذلك زيادة على ما يلحقه من الخطية ثم ان من يوجد عنده المنشار والشاقور و المزبر والقادوم و نحوذلك من آلة القطع أو عدد شريكه في العمل تفك من يده غصبا .

الفصل 199 - إن أرباب المواشي الموجودة نهارا في الغاب التي بلغت في سنها 10 أعوام فصاعدا يعاقبون بخطية قدرها فرنك على كل رأس من الخنزير و فرنكين على كل رأس من البقر أو العجول ثم إذا كانت أشجار الغاب أصغر من السن المذكور أعني لم تبلغ 10 أعوام فتضاعف الخطية المشار إليها .

المحاكم الردعية 1 جوان 1902

جاء تأسيس هذه المحاكم إثر الحملة التي شنتها صحافة المعمرين للإدارة الفرنسية بين عامي 1897 و 1889 متهمه في توفير الأمن والطمأنينة للمستوطنين . وقد اشعل بعض المستوطنين احداثا وقعت في هذه الفترة , منها أحداث (SAINT MARGUERITE) لتقوية مزارعهم بخصوص ضرورة الضرب بيد من حديد على كل من يلحق ضررا بالمستوطنين و المصالح الإستعمارية . إستجابة للإدارة الفرنسية في عهد الحاكم العام ريفوال REVOIL لرغبات المستوطنين وتم إعلان المرسوم 1 جوان 1902 الذي يؤسس محاكم ردعية . للعمل وفق قانون إجراءات خاصة وأحكامها غير قابلة للإستئناف . وهي تتكون من قاضي الصلح و قاضيين يعينهما كل سنة الحاكم العام , أحدهما من الموظفين السامين و قد يكون متصرفا اداريا , و الثاني جزائري من الأعيان .

قوبل صدور هذا المرسوم للمحاكم الرا دعة بترحاب كبير من طرف الصحافة الفرنسية التي رأت فيه , بداية عصر جديد يمكن من خلاله توفير الأمن للأشخاص و الأملاك .

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا ص 196 ، 198 .

وتهاطلت على مقر الحكومة برقيات التهاني وقد ارسلت من طرف الكثير من المجالس البلدية و الهيآت الحكومية، تهنئتها على هذا الإنجاز الكبير. إلا ان طبيعة الأحكام الجزرية الصادرة عن هذه المحاكم تدفعنا الى القول انها كانت بمثابة مجالس حرب أو محتكم أقامت—ها ادارة الإحتلال لزجر و ردع الأهالي على ادنى السلوك أو الخطأ و الذي قد يكيف بالمفهوم الإستعماري على انه جريمة كاملة تستحق إنزال أقصى العقوبات على مرتكبيها , زيادة على ما اتصفت به هذه الأحكام بالسرعة في إجراءات المحاكمة و اتخاذ الأحكام مما الحق أضرارا بالغة بالكثير ممن وقفوا امامها من الجزائريين , و قد وصل بها الحد أن تحاكم 30 الى 40 جزائريا في ساعة واحدة . ونورد احصاء كثافة القضايا الأهلية التي نظرت في احتياجاتها. فقد حاكمت حوالي 71162 جزائري في الفترة الممتدة ما بين 1902 و 1905 في 557797 قضية عرضت عليها و برأت 32226 منها (1)

القضاء الإسلامي

من المجالات التي احتدم فيها الصراع واشتد بين الجزائريين و السلطات الإستعمارية الفرنسية , القضاء الإسلامي , الذي أظهر فيه الطرف الجزائري استماتة كبيرة للحيلولة دون فرنسته بإعتباره الحصن المنيع الذي يصون المجتمع الجزائري من الدوبان و الإنصهار في الحضارة الأوربية المسيحية , من خلال منع العمل بأحكام الشرعية الإسلامية و إحلال القاتون الفرنسي محلها . أما الطرف الفرنسي فقد نظر في بقاء القضاء الإسلامي , استمرارا للذات العربية الإسلامية للجزائر . و دون السيطرة عليه فإن شخصية الجزائر تظل قائمة و المقاومة بمختلف أشكالها مستمرة المبادئ السياسية القضائية الفرنسية:

اعتمدت السياسة القضائية الفرنسية على مجموعة من المبادئ و الأسس منها:

- 1- اثبات تبعية القضاء الإسلامي للقضاء الفرنسي
- 2- تحديد صلاحيات القضاء الإسلامي فيما يقع بين الجزائريين
- 3- الحرص على كسب العلماء و القضاة كوسيلة لإخضاعهم و امتصاص غضب الشعب و اعتماد أسلوب الترغيب و الترهيب مع هؤلاء القضاة و العلماء تأكدت السيادة الفرنسية على القضاء الإسلامي في تسمية السلطات القضائية و هيأتها و صلاحياتها من خلال سعي السلطات الفرنسية الى تشديد رقابتها على هذه المؤسسة و تهميش و تدجين رجالها . كانت الخطوات التي باشرتها الحكومة الفرنسية في هذا المضمار , وضع مؤسسات قضائية فرنسية في الجزائر لخدمة المستوطنين. و بذلك أصبحت مؤسسة القضاء الإسلامي الجزائري , كباقي المؤسسات الفرنسية حتى أنه لم يعد للمحكمة الإسلامية الا وجود رمزي فقط لا حول لها ولا قوة .

(1) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 - سنة الإنجاز 2002
- تاريخ الجزائر من 1830 - 1962 .

4- القضاء الإسلامي على عهد النظام العسكري

كان أمام الحكومة العسكرية الفرنسية في بداية أمرها، أن تعمل بأحد الأمرين إما أن تترك للجزائريين قانونهم الخاص المطبق من طرف الشيوخ وإما أن تطبق في الجزائر وعلى الجزائريين القانون الفرنسي. ولذلك أصدر القائد العام قرار يوم 9 سبتمبر 1830 أسس بموجبه المحكمة الخاصة بالجزائر العاصمة وتشكلت من رئيس وقاضيين ووكيل ملكي. ولكنها لم تعمر طويلا لأنه صدر قرار 22 أكتوبر 1830 تأسس بموجبه مجلس قضائي. ثم صدرت سلسلة من القرارات في تواريخ 7 ديسمبر 1830 و 9 جوان 1831 و 16 فيفري 1832 و 11 مارس 1832 و 9 مارس 1833 و 16 أوت 1833 إلى درجة

أنها بلغت خلال الفترة الأولى من الإحتلال (1830-1834) حوالي 245 قرارا (1).
إما عن القضاء الإسلامي، فقد اعتمد الحاكم العام القاضي المسلم في المدينة نظاهرا بالترامه بنود معاهدة 5 جويلية 1830 لكن الأمر قد يكون غير ذلك إذ باستبقاء هذا الجهاز القضائي الإسلامي يسهل على السلطة الفرنسية كسب الجزائريين إلى الصف الفرنسي. وأصدرت الإدارة الإستعمارية مرسوم 22 جويلية 1834 الذي أكد على أن الجزائر امتداد لفرنسا، تأسست ثلاثة محاكم في كل من الجزائر ووهران وعناية بالإضافة إلى محكمة تجار يوت تشكل مجلسها من سبعة تجار. وقد أشرك الجزائريون في إدارة المحاكم الثلاث، وتأسست 10 المحاكم من دون إلغاء المحاكم الإسلامية الخاصة بالجزائريين والمحكمة الخاصة باليهود. واعتمد قانون 10 أوت 1834 هذه المحاكم التي أسستها السلطة الفرنسية بعد إجراء تعديلات، ترتب عنها تأسيس المحكمة الملكية فيما بعد ذات الصلاحيات الواسعة يوم 28 فيفري 1841. ثم صدر قانون 26 سبتمبر 1842 الذي حاول الفرنسيون من خلاله أحداث التوافق بين الجزائريين والأوربيين قصد تطبيق سياسة «الإدماج» إذ بواسطته تأسست

محاكم كثيرة. وسمح هذا القانون للجزائريين بممارسة مهام قضائية شرط أن يتم تعيينهم من طرف الحاكم العام. وبذلك داخل «القضاء» في الجزائر مرحلة الإزدواجية المتناقضة بين القضاء الإسلامي وقانون المحاكم الفرنسية و بموجب قانون 19 أوت 1854 تأسس قضاء الصلح. وفي عام 1858 توسعت محاكم الجنايات وضمت إليها غرفة الإتهام. وأنشئ نظام المحلفين في أكتوبر 1870 بمحاكم الجنايات العليا في المدن الكبيرة. و بقانون 30 أوت 1883 ألحقت المحاكم في الجزائر كلها بوزارة العدل الفرنسية في باريس.

و يمكن حصر أنواع المحاكم التي وجدت في الجزائر بهذا الشكل :

(1) المرجع نفسه ذكر أبقا .

- 1- دائرة إستئناف واحدة (cour d' appel) .
- 2- أربعة محاكم جنائية (cour d' assise)
- 3- 17 محكمة ابتدائية أو محكمة الدرجة الأولى أو محكمة التأديب
- 4- أربعة محاكم تجارية
- 5- حوالي 140 قضاة صلح (juges de paix) مدنية وعسكرية عبر انحاء الوطن
- 6- 10 مجالس عرفية للحرف و الصنائع
- 7- محاكم المجالس الحربية المتميزة و الخاصة بسكان الجنوب الجزائري
- 8- مكاتب الشؤون العربية
- 9- بجانب هذه المحاكم كان أعوان الشرع من محضرين (26 نوفمبر 1842)
- و موثقين (20 أوت 1848 و 27 جوان 1901) و مترجمين شرعيين (25 أبريل 1851)
- و المترجمين المحلفين و أعوان الضبط من شرطة و جندرمة/درك
- 10 - المحاكم الزجرية (1)

القضاء الإسلامي على عهد النظام المدني

على غرار الحكم العسكري للجزائر، قام الحكام المدنيون بالعمل للقضاء على مقومات القضاء الإسلامي، و على هذا الأساس جاء مرسوم إلغاء مجالس الإستثناء و إعطاء صلاحيتها الى المحاكم الفرنسية، و بالتالي أصبح القضاة المسلمون يخضعون في عملهم التشريعي الى القضاة الفرنسيين و هذا ما حدث عام 1872 عندما وجهت تهم عديدة الى 620 شخصية جزائرية مسلمة، صدر في حق 71 منها الحكم بالإعدام بدعوى أنهم كانوا وراء المقاومات الشعبية للقضاء الفرنسي و لم يراع في هذا الشأن القضاء الإسلامي .

ومن الضروري ان يكون رد فعل الجزائريين هو الرفض التام للبديل عن قوانين القضاء الإسلامي و عدم قبول عرض قضايهم على المحاكم الفرنسية، و كان رد الفعل هو وضع حد للقضاء الإسلامي من خلال الضغط على الحاكم العام المدني آنذاك (دوقيدون)* الذي كان يتأمر بأوامره، و الذي صرح في هذا الشأن بما يلي :

>> ان العدالة تتدخل في اطار السيادة و على القاضي المسلم الانحناء أمام القاضي الفرنسي و على كل واحد ان يفهم اننا الغالبون >> و على عهده تم الغاء حضور المسلمين في لجان المحاكمات على أساس انهم يتعاطفون مع ابناء جلدتهم و ليسوا حازمين في معاقبتهم، و حتى توثيق القضايا المتعلقة بالمسلمين الجزائريين، فقد أوكل أمرها الى موثقين فرنسيين عوض إبقائه من صلاحيات القضاة الجزائريين .

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

* دوقيدون : عين حاكما عاما على الجزائر في 25 مارس 1871 كان من حكام النظام المدني ومن أعماله الخطيرة على المجتمع الجزائري هو إصداره قرارا في 15 سبتمبر 1871 يقضي بانتزاع أراضي الجزائريين الذين شاركوا في المقلوبات الشعبية ضد فرنسا ومنحها للمهاجرين الجدد القادمين من منطقة الأناضول و اللورين كما عمل على تشجيع حركة التنصير والاستيطان وقوله في هذا الصدد مشهور (قضيت حياتي وأنا أساند الحركات التبشيرية في جهات العالم فكيف تسمح لي نفسي أن أقف ضدها في أرض فرنسية هي الجزائر) .

وفي عام 1880 تم اغاء 13 محكمة و بقي في الجزائر كلها 61 محكمة صغيرة انحصر عملها في النظر في القضايا الثانوية , كما قررت السلطات الإستعمارية رفض تحرير فريضة أو عقد باللغة العربية .

و على هذا الأساس فإن القضاء الإسلامي في السياسة الإستعمارية دجن الى درجة كبيرة حيث تم انتزاع كل صلاحيات هذا القضاء المتعلقة بالجرانم ثم تلاها اجراء اخر هو تدجين القضاة المسلمين و تحويلهم الى أداة من أدوات القهر و السيطرة و الإبتزاز و النهب , قصد تشويه القضايا الإسلامية و ايجاد مبررات لإزاحته و احلال القضاء الفرنسي محله , بعد وضع اجراء اخر يهدف الى تقليص صلاحية القضاء الإسلامي في مجال المعاملات فقط . ولم تتوقف الإدارة الإستعمارية عند هذه الحدود بل عمدت الى اجراء اخر و هو تجريد القضاء الإسلامي من كل صلاحياته و حصره في الأحوال الشخصية كالزواج و الميراث , اما القضايا ذات الأهمية فقد ارجعت الى القضاء الفرنسي و القضاة و المحاكم الفرنسية . و كرد فعل من المسلمين الجزائريين على هذه الإجراءات التعسفية ضد القضاء الإسلامي , تم تقديم عرائض ضدها منها عريضة سكان قسنطينة التي وقع عليها أكثر من الفي شخص في 10 أبريل 1891 و التي طالبت سلطات الإحتلال الحاكمة بإعادة الإعتبار للقضاء الإسلامي و صلاحياته التي كانت له قبل صدور مرسوم 10 سبتمبر 1886 . و قد سبق هذا المرسوم قانون 26 جويلية 1873 الذي نزع من القضاة المسلمين حق النظر في قضايا الملكية و الإستحقاق . وبتاريخ 28 أوت 1874 صدر أمر حكومي بموجبه ألغيت المحاكم الإسلامية في الجزائر و ذلك على عهد الحاكم العام المدني الجيرنال شانزي في منطـقة القبائل و استبدالها بجماعات أهلية تعرف بجماعات القضاة و التي خول لها الإحتكام الى الأعراف و التقاليد و العادات دون العودة الى القضاء الإسلامي القائم على الشريعة . و انحصر عدد القضاة في النظر فقط في قضايا الزواج و الطلاق و الميراث . لقد افرغت كل هذه المراسيم في القضاء الإسلامي من محتواه الديني و ربطته بالقضاء الفرنسي البعيد عن مقومات الشعب الجزائري كما حولت النظر في القضايا المصيرية للجزائريين الى قضاة فرنسيين لا يعرفون حتى اللغة العربية . لم تتعدل أوضاع القضاء الإسلامي طيلة فترة الحكم المدني حيث استمرت الإدارة الإستعمارية الفرنسية تنتهج السياسة التي حددها الأميرال دوقيدون . (1)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

قانون التجنيد الإجباري

إن النزعة الإستعمارية التي طبعت السياسة الفرنسية خلال قرن 19 م والقرن 20م ولدت لدى قادة الإمبراطورية الفرنسية الحاجة الى توفير قوة عسكرية وقد لجأت فرنسا الى استغلال الموارد البشرية في مستعمراتها و من اهمها الجزائر . لم تكن طرق تجنيد الجزائريين اجبارية في بداية الأمر بل تطوعية مقابل أجر ضئيلة الا أنها كانت مغرية بالنسبة للشباب الجزائري نظرا للحرمان و الفقر الذي كان يعيشه ومن هنا شارك الجزائريون في عدة حروب استعمارية فرنسية كحرب القرم 1854 و حرب المكسيك 1860 و الحرب ضد بروسيا 1870 و حملة احتلال تونس 1881 و حرب مد غشقر 1889 . ومع تزايد حاجة فرنسا الى تدعيم قواتها العسكرية باللجوء الى التجنيد الإجباري للشباب الجزائري لذلك شكلت الحكومة الفرنسية لجنة للتحقيق في امكانية تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين عام 1907 تبلورت نتائج عملها في مرسوم 17 جويلية 1908 القاضي بإحصاء الشباب الجزائري البالغين 18 سنة ولكن المسألة بقيت بدون تجسيد بسبب معارضة الكولون الذين لمسوا في المشروع خطرا على الوجود الإستعماري و معارضة الجزائريين لإعتبارات دينية و سياسية (1) وفي اعتقادي أن معارضة الكولون كان لسببين : أحدهما أن تجنيد الشباب الجزائري يخلف فراغا ونقصا في اليد العاملة التي انعكست سلبا على مدخولهم الزراعي . والسبب الثاني أن الشباب الجزائري إذا ما تم تجنيده سيكتسب وعيا سياسيا ومن ثم يتمرد على المعمرين . وهذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية . إن تأزم و توتر الأجواء السياسية الدولية عجل بصدر مرسوم 3 فبراير 1912 حول تجنيد الجزائريين لثلاثة سنوات مع البقاء في فرق الإحتياط لمدة سبعة سنوات بعد الإنهاء من الخدمة و جاء هذا المرسوم كنتكلمة للتجنيد عن طريق التطوع الذي لم يعط نتائج كبيرة , ثم صدر مرسوم 19 سبتمبر 1913 حول العقوبات الخاصة بقانون التجنيد الإجباري (2)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

(2) المرجع نفسه ذكر سابقا .

إن قانون تجنيد الأهالي قسرا مع عدم التساوي بينهم وبين الجند الفرنسي والمفرتسيين من التمتع بجميع الحقوق الطبيعية للجند الفرنسي من مرتبات و القاب و رتب ... أي بدون مراعاة للشروط التي ينص عليها قانون التجنيد العام وان كانت المدة التي يقضيها الأهالي في الجندية هي أطول وأمد بكثير و أشق في عملها من المدة التي يمضيها الفرنسي أو المتفرنس في نفس العمل فالأهالي الجزائري هو دائما وأبدا أحط من زميله في كل شيء . فإستاء الناس لهذا الإجراء الغريب . (2)

وقد توسعت عملية التجنيد الإجباري في سنوات الحرب لتشمل كذلك الألاف من الشباب المجند كيد عاملة لخدمة الإقتصاد الفرنسي و تمكنت فرنسا من تجاوز محنة الحرب العالمية الأولى .

و لكن كانت الإحصاءات تختلف من مصدر الى اخر الا انها تجمع على

- نسبة القتلى من الجزائريين في الحرب الكبرى 30 % من مجموع المجندين في الفترة 1914 الى 1918

- نسبة الجرحى 50 % من المجندين الجزائريين الذين بلغ عددهم 5600 (1)
>> إن قرار 3 فبراير 1912 م الخاص بتطبيق قانون التجنيد الإجباري العسكري على الأعلي الجزائريين قد أثار مشاعر سخط عظيمة في كل أنحاء البلاد و انها مشاعر تهدد بلاستمرار إذ لم يوضع حد سريع للقرار الذي كان السبب في اثارته >> كان هذا النص بيان التحية الجزائرية التي تكونت من زعماء الطبقة المثقفة بالجزائر و التي عرفت باسم >> الشاب الجزائري <<

وتطبيق هذه التحية في بيانها أن الحكومة الفرنسية بأن أهالي الجزائر مستعدون للقيام بكا واجباتهم كأبناء مخلصين نحو الوطن و اكنهم من جهة يعتبرون الأمور التالية ضرورية :

1 - إن الخدمة العسكرية يجب أن تخفض الى سنتين بدل ثلاث على قدم المساواة مع الفرنسيين الآخرين .

2 - سنة التجنيد واحد وعشرون (21 سنة) بدل من (18 سنة) . (2)

(1) المصدر نفسه ذكر سابقا .

(2) الحركة الوطنية الجزائرية - أبو القاسم سعد الله الجزء الثاني ص 330

- 3 - تغيير الإجراءات الإضطهادية
- 4 - تمثيل بياني جاد كاف في المجالس الجزائرية و الباريسية
- 5 تطبيق عالي للضرائب
- 6 - توزيع متساوي للمواد الميزانية بين العناصر المختلفة من سكان الجزائر (1)

موقف الفرنسيين من التجنيد الإجباري

وعلى الرغم من سكوت المستعمر وامتناع المؤرخين الفرنسيين عن إبراز تضحيات الجزائريين في سبيل انقاد فرنسا و شعبها , فإن بعض الأصوات داخل فرنسا قد دعت الى ضرورة منح بعض المكافأة السيادية و الإجتماعية المحدودة للجزائريين مقابل مشاركتهم في حرب لاتعنيهم و الدفاع عن وطن غير وطنهم الا أن فرنسا و كعادتها لم تستجب لمطالب الجزائريين الا جزئيا .
تمثل ذلك في اصلاحات 24 فبراير 1919 التي لم ترق الى مستوى طموحات الجزائريين الذين أصيبوا بخيبة أمل عميقة جعلتهم يتيقنون و يؤمنون من أن النظام الإستعماري الفرنسي لن يمنحهم حقوقهم مهما كانت ضخامة تضحياتهم وقد كانت معاناة الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الأولى جد قاسية .
إن توقف فرنسا عن مطالبهم من الأسباب الرئيسية التي أدت الى الظهور المبكر للتيار الإستقلالي الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية التي مثلها الأمير خالد *

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا ص 330 .
* الأمير خالد : ولد خالد الهاشمي ابن عبد القادر (الأمي) يوم 20 فبراير 1875 بدمشق . درس اللغتين العربية و الفرنسية عادت عائلته الى الجزائر سنة 1892 شارك في الحرب العالمية الثانية . انسحب من الجيش الفرنسي سنة 1919 واستقر بالجزائر . يعتبر مؤسس الحركة الإصلاحية حسب الدكتور سعد الله ، وقف في وجه السياسة الاستعمارية و تصدى لدعاة الإدماج و الداعين الى التجنس بالجنسية الفرنسية و ضد غلاة المعمرين و النواب للفرنسيين ، أسس جريدة الإقدام سنة 1920 ، نفي إلى مصر سنة 1923 .

1851 فرنسا بحاجة متزايدة للعسكريين

صلة الأرض أو ازدواجية صلة الأرض

بعد سنتين سبب نقص الولادة وكذلك الإنشغال بالالتزام بعدد كبير من الأجانب المقيمين بفرنسا والجزائر بالالتزامات المدنية المثقلة على الوطنيين وكذلك الخدمات العسكرية .
المشرع الفرنسي سيمنح مؤثرات جد هامة فيما يخص بصلة الأرض .

المادة رقم 01 : هو فرنسي كل من ولد بفرنسا من أجنبي هو بفسه مولود بها إلا في حالة السنة الموالية للسن القانوني كما يسن عليه القانون الفرنسي . لا يطلب صفة الأجنبي عن طريق تصريح تقدمه إلى السلطات البلدية بمقر إقامته أو أمام الأعوان الديبلوماسيين أو القنصلين المؤهلين بفرنسا من طرف الحكومة الأجنبية .

المادة رقم 02 : المادة 9 من القانون المدني : يطبق على أبناء الأجانب المجنسين رغم ازديادهم ببلدان أجنبية إذا كانوا قصر خلال التجنيس . بالنظر للأطفال المولودين بفرنسا أو بالخارج والذين كانوا بلغوا السن القانوني في نفس الفترة . المادة 9 من القانون المدني ستطبق بعد السنة الموالية من عملية التجنيس .

ويسجل أن بالنسبة إلى قانون 22 و 29 جانفي و 7 فبراير 1851 الفقه اعتبر أن الألفاظ : "مولود من أجنبي" ستطبق على الأم كما على الأب للشخص المعني .

إذا كانت قرابة الدم "الأم" لا يعترف بها رسميا بفرنسا في أواسط القرن 19 (لا يكون الإعتراف بها إلا طبقا للقانون المؤرخ في 10 أوت 1927) إلا أنه دخل في حيز منح

الجنسية الفرنسية عن طريق صلة الأرض للأجانب مولود بفرنسا من أم ولدت بفرنسا . (1)

(1) المصدر نفسه ذكر سابقا .

1849 الأجانِب المولودون بفرنسا يمكنهم أن يكونوا فرنسيين إلا لقيامهم بالإلتزامات العسكرية

لكن قانون 22 مارس 1849 سيغير الفقرة 09 من القانون المدني ويحمل ثغرة أولية في المبدأ الموحد لصلة الدم لتسليم الجنسية الفرنسية دون اللجوء إلى التجنيس تحت بعض الشروط كصلة الأرض (الإزدياد على التراب الفرنسي).

مادة خاصة: الفرد المولود بفرنسا يؤهل حتى بعد السنة التي تلي السن القانوني. يقوم بتصريح الموضع في الفقرة 09 من القانون المدني إذا كان في إحدى الحالتين التاليتين:
1- إذا كان يؤدي أو أدى الخدمة في الجيش الفرنسي البري أو البحري .

2 - s'il a satisfait à la loi sur le recrutement sans exciper de son extranéité .(1)

(1) SOURCES: "LA NATIONALITÉ FRANÇAISE - *Textes et documents*" publié par le Ministère de la justice à " La Documentation Française " .
Pièrre d'OUTRESCAUT. Octobre 1997

قانون الأهالي

- بمقتضى هذا القانون اكتسبت السلطة الإدارية - وهي سلطة تنفيذية - اختصاصات وصلاحيات السلطة القضائية ، وسقطت بذلك الضمانات المألوفة لحرية الأفراد بحجة المحافظة على الأمن وإقرار النظام . وهذه الإختصاصات يمكن إجمالها في:
- سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن.
 - الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية، بالفرد وحده لا يعنهم إذا ارتكب جريمة أو حريق بل كل سكان المكان مسؤولون .
 - سلطة المتصرفين الإداريين ورؤساء البلديات ، بحبس الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون حكم قضائي .
- وهذا ما مكن المتصرفين الإداريين عمال العمالات وكذا لجن التأديب بموجب قانون الأهالي من صفة الشرعية المطلقة في التطبيق والتنفيذ وقانون الأهالي عبارة عن نصوص وضعت بقصد فرض النظام والإنضباط في صف المسلمين بحيث يتعين عليهم إظهار الطاعة العمياء للأوربيين وقد حدد القانون عند صدوره ب 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون ثم خفضت إلى 21 مخالفة عام 1891 لتستقر عند 27 مخالفة في قانون 21 ديسمبر 1898 ، ورغم أن الإدارة الفرنسية حددت مدة سريان مفعول هذا القانون بسبع سنوات لكنها مددته لنفس المدة عند نهاية كل أجل وذلك حتى سنة 1930 . (1)

(1) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 54 / تاريخ الجزائر 1962/1830
سنة 2002

سياسة الإدماج

إن هذه السياسة تهدف إلى تحويل المجتمع الجزائري تحويلا كليا يجعله يخدم مصالح المستعمر .

اتبعت فرنسا سياسة الإدماج ورأت أن التعليم هو أحسن وسيلة لتحقيق هذه السياسة فأرادت أن تزيل الأفكار المتخلفة المتفشية بين الأهالي ومعنى ذلك القضاء على لغتهم وثقافتهم وشخصيتهم وبالتالي تتمكن من السيطرة على الوضع ويتركز نفوذها في البلاد ويتقبل السكان في النهاية النظام الجديد ويرضون به ولاسيما في المدن وجاء في تقرير أحد المسؤولين: " إن بناء مدرسة أفضل من فيلقين لإقرار الأمن " . وتخيّل للمستعمرين أن التعليم يستطيع مزج العناصر البشرية المختلفة بفضل اختلاط الأطفال في المدارس وبهذه تكون وحدة شاملة من شعبين متضادين . (1)

بدأت فرنسا في تطبيق هذه السياسة في مرحلتين :

المرحلة الأولى : مراقبة التعليم الأصلي ومؤسساته ورجاله مع محاولة توجيهه نحو أغراض المستعمر .

المرحلة الثانية : الاستيلاء على التعليم الوطني وإنشاء تعليم رسمي يقوم مكانه ويحقق للمستعمر تنفيذ سياسته مباشرة .

ضف إلى ذلك سياسة مصادرة الأوقاف التي كانت تمول المدارس والمساجد والزوايا وتتفق على المعلمين والطلبة وقد تم ذلك سنة 1843 مما أدى إلى إغلاق الكثير من المدارس والمعاهد وتفجير رجال التربية والثقافة وتشريدتهم وإهمال التعليم العربي .

(1) مجلة الأصالة العدد 6 - جانفي 72 وزارة للتعليم الأصلي والشؤون الدينية ص 118 .

قانون كريميو

في 24 أكتوبر 1870, أصدرت حكومة الدفاع الوطني المجتمعة بمدينة تور الفرنسية قرارا هذا نصه:

>> إن حكومة الدفاع الوطني, تقرر بأن جميع الإسرائيليين الأهالي في عمالات الجزائر قد أصبحوا مواطنين فرنسيين, و سوف ينتظم قانونهم الحقيقي و الشخصي ابتداء من اصدار هذا القانون الفرنسي. و سوف يحتفظون بجميع الحقوق التي اكتسبوها. إن كل التشريعات و كل القوانين الصادرة عن مجلس الشيوخ و الأمراء أو القوانين المخالفة لهذا القرار تعتبر لاغية. <<

جاء القرار مختوما بعجالة حرر بمدينة تور في 24 أكتوبر 1870, وحمل امضاء حكومة الدفاع الوطني, وهم تيا كريميو غامبيطا بيزوان فوريشون. (1)

بذلك تم إدماج جميع يهود الجزائر البالغ عددهم انداك 35 ألف نسمة دفعة واحدة و لم يستثن من هذا الإدماج سوى يهود الأقاليم الصحراوية الذين كانوا يقدرون ب 3557 نسمة (2) الى حين اسبغت عليهم المواطنة الفرنسية بفعل قانون 7 ماي 1946 الخاص بأقاليم ما وراء البحار (3).

ان قانون كريميو يكون بذلك سببا في فتح باب التقدم لليهود في مجال الإقتصاد و الثراء و التحكم في رقاب الجزائريين و مزاحمة الفرنسيين أنفسهم و المستوطنين من غيرهم مما دعا بعد ذلك الى ايقاد نار الفتنة و الحقد في صدور الرعية الفرنسية و المتفرنسة من الجاليات الأجنبية. (4)

ومما يلاحظ ان قرار كريميو قد دخل حيز التنفيذ و التطبيق الفعلي اثر مرسوم 7 أكتوبر 1871 الذي حمل امضاء رئيس وزراء فرنسا و نشر في الجريدة الرسمية يوم 10 أكتوبر 1871 (5) و بذلك تم إدماج يهود الجزائر نهائيا في المجموعة الفرنسية بهدف تعزيز الإستعمار الفرنسي و إحكام قبضته على الشعب الجزائري الذي جرد من جميع حقوقه و تعرض لا بشع اساليب القمع و الإرهاب.

(1) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954 لسنة 2002 تاريخ الجزائر من 1830/1962.

(2) Chouraqui op. cit. . p 321.

(3) Doris Ben Simon Donat Immigrants d'Afrique du nord en Israël

(4) المرجع نفسه ذكر في الأول رقم (1)

(5) Ibid

تعزز قانون كريميو بقانون آخر صدر بتاريخ 1881 يشمل بذلك مواليد ابناء الأجانب فهم كذلك يعتبرون فرنسيين بهذه البلاد الا إذا كان هناك رفض او إمتناع ممن يشملهم هذا القانون في سن الرشد (1) و على كل فإن قرار كريميو سوف تنتج عنه آثار بعيدة المدى على مستقبل يهود الجزائر فهو قد قطعهم من جذورهم التاريخية و ابعدهم عن بقية افراد الشعب الجزائري المسلم بدون مبررو عمق الشعور المعادي لهم بين الأهالي المضطهدين الذين رأوا في قرار التجنيس الجماعي لليهود اهانة و اجراء مجحفا في حقهم. (2) و قد تزايد عدد افراد الطائفة اليهودية بالمدن الرئيسية الثلاث (3)

السنوات المدن	1881	1901	1921	1931	1941
الجزائر	5372	10822	17053	23550	25591
وهران	3549	10651	15943	20493	26671
قسنطينة	5213	7196	9889	13110	13071

نستنتج من هذا الجدول ان الجماعة اليهودية عرفت طيلة الفترة الإستعمارية تطورا ديموغرافيا ملحوظا تمثل في تزايد عدد افرادها انتشاروا في المدن الكبرى اين تتوفر الخدمات الإجتماعية. (4)

(1) الحركة الوطنية الجزائرية د/ ابو القاسم سعد الله الجزء 2- ص 328

(2) Journal AKHBAR 15 novembre 1872.

(3) Choraqui op. .Cit. . 322

(4) دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر د/ ناصر الدين سعيدني المؤسسة الوطنية للكتاب الجزء 2- ص 290

الأصول الإسرائيلية الجزائرية - يصبحون فرنسيين

المراسيم المؤرخة في 24 أكتوبر 1870 و المؤرخة في 07 أكتوبر 1871 توافق على المواطنة الفرنسية لذوي الأصول الإسرائيلية الجزائرية المولودين قبل الاحتلال الفرنسي أو المولودين من أبناء المقيمين بالجزائر خلال فترة الاحتلال. يجب توضيح المقصود بالجزائر ثلاث مقاطعات جغرافية (الجزائر، قسنطينة و وهران).

إذا كانت عليه خلال 1870. إن الأقاليم الصحراوية لم تحتل بعد عسكريا غير معينة بهذا الإجراء الإسرائيلي. غرداية ميزاب كان عليهم انتظار القانون المؤرخ في 29 أبريل 1961 للتمتع بالصفة المدنية للقانون المشترك.

المادة الخاصة: ذوي الأصول الإسرائيلية لمقاطعات الجزائر يعتبرون مواطنين فرنسيين و تحفظ جميع الحقوق الشخصية و تسوية وضعيتهم حين دخول هذه المادة حيز التنفيذ.

المادة الأولى: بصفة مؤقتة و إلى حين مصادقت من طرف التجمع الوطني لإنهاء أو رفض المرسوم المؤرخ في 24 أكتوبر 1870 يعتبرون مواطني من الدرجة الثانية يبقون مسجلين على القوائم الانتخابية إذا استوفوا باقي الشروط ذات القدرات المدنية، ذوي الأصول الإسرائيلية المولودين بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي أو خلاله من أبوين مقيمين بالجزائر.

المادة رقم 02: و عليه كل إسرائيلي يريد أن يسجل نفسه أو يبقى مسجلا ضمن القائمة

الانتخابية يجب عليه خلال العشريون يوما الآتية من يوم صدور هذا المرسوم أن يبرر بأنه في إحدى الشروط المذكورة في المادة الأولى .

- المادة رقم 03: هذا التبرير يقدم أمام قاضي السلام لمكان إقامة ذوي الأصل الإسرائيلي، تتم من خلال استخراج عقد ميلاد، أو من خلال تعاهد كتابي، أو شهادة شفوية لسبع أفراد مقيمين بالجزائر منذ عشرة سنوات

على الأقل أو عن طريق أي دليل يقتنع به قاضي السلام.

قرار قاضي السلام يعتبر اعتراف لذوي الأصل الإسرائيلي و تسلم له فور نسخة بدون

مصاريف مسبقة و كشرط تسليم هذا الاعتراف لإسرائيلية إذالم

يكن له نسخة بدون مصاريف. و إذا هذا الأخير ليس لديه اسم عائلي و لقب يتبنى و يصرح بذلك أمام قاضي السلام. لأي قرار يسلم هكذا يكون على شاكلة شهادة السوابق العدلية ، كشف

يسلم لبلدية مقر هذا الأخير كي يسجل في القوائم الانتخابية أو في دفاتر التوثيق. (1)

(1) المصدر نفسه ذكر سابقا ص 41 .

سياسة التهجير والإستيطان عن طريق قانون المصادرة

عبر ضباط الإحتلال عن يأسهم من الإحتفاظ بالمناطق التي احتلواها فصرح احدهم قائلا: >> لا أرى من مستقبل لنا في هذه المستعمرة التي لا بد من إعادة احتلالها بعد كل ثلاث سنوات << وأصبحوا يعتقدون ان الإجراء الوحيد الذي يمكنهم من تثبيت أقدامهم في الجزائر هو اسكان هذه البلاد بمعمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة . قال الماريشال كلوزيل : >> لكم أن تتشئوا من المزارع ما تشاءون , ولكم ان تستولوا عليها في المناغطق التي نحتلها , و كونوا على يقين بأن سنحميكم بكل ما نملك من قوة ... و بالصبر و المثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد و سوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبرو زاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي و استقر في أمريكا مند بضعة قرون... << (1)

الى جانب سياسة التوسع والغزو و الإحتلال اتبعت فرنسا سياسة التهجير و الإستيطان للعنصر الأوروبي من فرنسا الى الجزائر و هذا بهدف ترسيخ دعائم الوجود الفرنسي وتمكينه. تدعيم التواجد العسكري ضد أي حركة مقاومة الجزائر

احلال الأوروبيين محل الجزائريين على غرار ما حدث في أمريكا بالنسبة للهنود الحمر اخضاع الأغلبية الجزائرية للأقلية الأوروبية على غرار ما حدث في جنوب إفريقيا فباشرت الإدارة الإستعمارية مند الوهلة الأولى سياسة استيطانية واسعة جندت لها كل الوسائل المادية و البشرية والعسكرية و المدنية و راح القادة الفرنسيون يتسابقون لخدمة الإستيطان الذي بدونه لا تستقر أحوالهم في الجزائر .

يقول لاموريسيير LA MORICIERE << >> من أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من الإستعانة بالمعمرين الأوروبيين و ذلك اننا لانستطيع على اية حال أن نثق ثقة تامة بالأهالي . فهو لاء سيغتمون أول فرصة ليثوروا ضدنا فأخضع العرب لسلطتنا ان هو الا مرحلة انتقالية ضرورية بين حرب الإحتلال و الفتح الحقيقي و الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل أن نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو اسكان هذه البلاد بمعمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة . ولهذا ينبغي ان نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين في المجيء فورا الى الجزائر وتشجيعهم على البقاء فيه باقتطاعهم الأراضي فور وصولهم << (2)

(1) الجزائر: الأمة والمجتمع/ مصطفى الأشرف ص80

(2) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 لسنة 2002 تاريخ

الجزائر 1962/1830

الى جانب الدعم المادي و المعنوي الذي لقيه المستوطنون الأوروبيون من طرف سلطات الإحتلال الفرنسي راحت هذه الأخيرة الى سن القوانين لصالح الحركة الإستطانية أصدر << كلوزيل >> و هو من دعاة الإستيطان الأوائل قرار 21 سبتمبر 1830 الذي يبيح مصادرة أملاك الوقف و أملاك البايك قصد توزيعها على الوافدين الأوروبيين .

وبدأ الإستيطان بتوسع بعد صدور قرار 12 جويلية الذي اعلن المناطق التي سيطرت عليها القوات الفرنسية أملاكاً فرنسية وقرار 8 سبتمبر 1830 في عهد كلوزيل دائماً و الذي نص على : << أن كل الدور و الدكاكين و المخازن و الحدائق و الأراضي و المحلات و المؤسسات مهما كانت التي كان يشغلها الداي و البايات و الإتراك الذين خرجوا من إيالة الجزائر بالإضافة الى المؤسسات التابعة الى مكة و المدينة كل ذلك يدخل في أملاك الدولة "الدومين" و يجب أن تستمر لحسابها >> صف ذلك قرار 7 ديسمبر 1830 الذي نص على مطالبة الموقفين و القضاة الوكلاء تقديم حساباتهم عن الأوقاف و السجلات التي يملكونها الى مدير أملاك الدولة .

شهد الإستيطان أوجه ازدهاره مع قانون بيجو الذي نص على مصادرة أراضي و أملاك الثور , اجبارية عقد الأسواق للتبادل التجاري بين الجزائريين و الأوروبيين - تجريد القبائل من محاصيلها الزراعية و أملاكها وتوسيع صلاحيات المؤسسة المعروفة بإسم المكاتب العربية. إصدار أوامر بإباحت الرائق و اتلاف الأرزاق الى جانب فالي* و راندون* و من أبرز و أخطر القوانين التي فتحت المجال و اسعا للمعمرين و الذي يدخل في اطار سياسة الإستيطان التي ميزت مرحلة الحكم المدني ما بين 1871 و 1899 هو قانون فارنيه الذي صدر عام 1873 و قد سمي بقانون الكولون . يضاف الى ذلك مرسوم التبعية 1881 و هي قوانين تصب في الإستلاء على كل الأراضي مهما كانت وضعيتها و بالتالي فإن الحكم في ظل النظام الجمهوري الفرنسي هو الذي قدم أكبر مساعدة للمستوطنين و فرض ارادتهم في الجزائر من خلال قوانين و برامج مهيمنة لتوسيع نطاق الإستيطان الرسمي الى جانب انشاء المشاريع التجارية و العمرانية الخاصة بالمعمرين الجدد و الهدف من ذلك هو ترجيح لغة العنصر الأجنبي على العنصر العربي في الجزائر لإلحاقها بفرنسا (1)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

* الماريشال فالي من مواليد 17 ديسمبر 1773 ترقى في الجيش وتولى وظائف هامة . ترقى الى رتبة ماريشال بعد معركة قسنطينة الثانية في أكتوبر 1837 عين حاكماً عاماً بعد مقتل الجنرال دا مريمون . * راندون من مواليد 1795 ، ماريشال فرنسا سنة 1856 قاد عملية الغزو على الجزائر عاش كثير من أحداث المقاومة الشعبية خاصة في الجنوب الجزائري التي قادها ناصر بن شهرة و الشريف بوشوشة . مات سنة 1871 .

جدول نتائج الإستيطان الرسمي &
1929—1830

السكان الفرنسيون نسمة	المساحة بالهكتارات	قرى مجموعات فلاحية	المدة
63.497	427.604	150	1850-1830
103.322	184.255	91	1861-1860-1851
129.898	73.211	23	1870-
195.418	233.369	207	1880-1871
267.672	161.661	89	1890-1881
364.257	99.353	80	1900-1891
633.149	248.289	217	1920-1901
657.641	70.418	71	1929-1921
	1.498.323	928	المجموع

السكان سنة 1928:

- الفرنسيون: 657641 نسمة
- السكان الأجانب: 175718 - 833.359 اوروبيا
- الأهالي الرعايا الفرنسيون : 5.115.980
- الأهالي الرعايا الأجانب : 34.776 - 5.150.756 (1)

(1) عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 - 1900) ص 146 .

و لم يقف الأمر عند هذا الحد . بل ان السلطات الفرنسية كانت تتـزـع الأراضى من الجزائريين و تهبها للجمعيات والهيئات الدينية المسيحية التي تتبعها بدورها الى المعمرين الأوروبيين (1) و هذه السياسة الإستعمارية الإستطانية نتج عنها فقدان الجزائريين للأراضيهم و حيواناتهم وعزلهم عن مناطق الإنتاج الفلاحي و الإقتصادي فتحولوا الى طبقة محرومة وزادهم الحيف السياسي تدمرا (2) أصبح الأهالي في ضيق شديد اذ استنفدوا ما عندهم من المواد الغذائية , و باعوا ما بقي من حيواناتهم بأبخص الأثمان , و أخذ سكان الهضاب العليا يهاجرون أفواجا الى إقليم التل بحثا عن الطعام , و أكل الكثير منهم جنود الحشائش و أوراق الأشجار و الحيات و الكلاب . و عندها كثر إزدحامهم بمدن الشمال بحثا عن ما يسد الرمق في اكوام القمامة . تصايح الأوروبيون و طلبوا من السلطات الحاكمة ان تطردهم بدعوى انهم كانوا يهددون الأمن و الصحة العامة و اورد المؤرخون أمثلة كثيرة لمظاهر المجاعة في عدة أماكن من البلاد . تثبت أن الضحايا كانوا لا يقلون عن ثلاث مائة ألف شخص بينما أوصلهم البعض الى ضعف هذا العدد .

(1) Claude Martin : Histoire de L Algerie Francaise
1830-1962 (Paris 1963) PP . 176.181.

(2) د/ يحيى بوعزيز ثورة 1871 - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ص 20

الإدارة الاستعمارية المحلية

اعتمدت الإدارة الاستعمارية المحلية بالدرجة الأولى على نظام المكاتب العربية >> BUREAU ARABE << للتغلب على الصعوبات التي واجهت الحكم العسكري الفرنسي، الذي مر هذا النظام بعدة مراحل عرف في الأول : بالديوان العربي سنة 1883 وكانت وظيفته جمع المعلومات حول الجزائريين و في سنة 1837 تحولت هذه الهيئة الى ادارة الشؤون العربية. عرف هذا النظام تطورا ملحوظا في عهد الجنرال بيجو حين أسس بصفة رسمية نظام المكاتب العربية. كما تأسست ادارات فرعية على مستوى العملات الثلاثة كان في كل مكتب عربي عدد من الموظفين برئاسة ضابط فرنسي برتبة عقيد و مترجم وحارس وكاتب وقاضي ومحصل الضرائب وطبيب .

عرف >> دوماس << المكتب العربي (بأنه المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة- تهدئة القبائل بصفة دائمة - و ذلك بإدارة عادلة و منتظمة , و كذلك تهيئة السبل لإستطانتنا و لتجارتنا عن طريق إستتباب الأمن العام , و حماية كل المصالح الشرعية , و زيادة الرخاء لدى الأهالي . و على عمال هذه المؤسسة ان يميلوا أكثر فأكثر الى البحث عن الحل السلمي لكل المشاكل التي كانت تتطلب في أحيان كثيرة استعمال القوة , و العمل للتغلب على جميع العراقيل التي يواجهنا بها المجتمع في غاية الإختلاف عن مجتمعنا بعاداته و دينه . و عن طريق دراسة البلاد و تقييم جميع المصالح التي تحرك السكان العرب سيتوصلون الى تعيين الإستعمال الأكثر فائدة , و الأكثر مناسبة للقوة العسكرية في حالة الإنتفاضة . و سيعدون لقمع اية انتفاضة بالوسائل الأكثر سرعة , و بأقل كلفة . و عليهم أخيرا اجهاد أنفسهم لحمل الأهالي على قبول كل من سيطرتنا و العناصر الحكومية التي يتوجب عليها بأقل ما يمكن من الكراهية .) و عليه فالمكتب العربي هو همزة الوصل بين الجنس الأوروبي الذي استقر في الجزائر منذ 1830 و بين الأهالي الذي سكن و لا يزال يسكن في هذا البلد . (1)

(1) هذا النص مأخوذ من كتاب :

Xxavier YACONG Les Bureaux Arabes et L' évolution des genres de vie indigenes dans le tell Algerien {Dahra. Chlif Ouarsenis Sersou } Paris 1953 .

مهام المكاتب العربية :

- مراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها (القياد) مع تعيين وخلع هؤلاء
 - جمع الضرائب من الأهالي و تسليط العقوبات على المخالفين
 - جمع المعلومات ذات الطابع السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي التي تخدم الإدارة الإستعمارية و على هذا الأساس اعتبر الفرنسيون نظام المكاتب العربية و رؤساء الأهالي كما يعبرون عنهم شيئا مهما لهم يؤدي مهمة جلية و مفيدة (1)
- وقد توسعت سلطات المكاتب العربية و قوي نفودها حتى أصبح ديوان رئيس المكتب العربي السياسي هو المركز الحقيقي لحكومة المستعمر و صارت هي <<المصنع>> الذي ينتج الإعلانات و الأحاديث التي تصنعها السلطة في أفواه الحكام و الموظفين العاملين و أدت بهذا الشكل خدمة كبيرة لصالح السيطرة الفرنسية (2)

نظام المقاطعات

تطورت الإدارة المدنية الفرنسية بصدور المرسوم الملكي في 18 أبريل 1845 و الذي بمقتضاه أنشئ الحكم المدني في المناطق التي توجد بها الجاليات الأوروبية و تقرر إنشاء ثلاث مقاطعات بالجزائر هي : الجزائر وهران قسنطينة و عليه تم إلغاء نظام المقاطعات في 9 ديسمبر و استبداله بنظام العمالات و انشاء منصب عامل العمالة الذي كان يخضع لوزير الحربية وكانت العمالة تضم مجلسا يتكون من : عامل العمالة ثلاثة أعضاء زائد مجلسا منتخبا و هو المجلس العام و هو بمثابة برلمان مصغر للمعمرين من مهامه النظر في الميزانية. (3)

- (1) De L Algerie au point de vue de la crise actuelle
(Lyon. Avril 1868) P.P 25.27 et 32.37
- (2) F Robiou . de la Trehounais : L Algerie en 1871
(Paris 1871) P.81

(3) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954
تاريخ الجزائر 1962/1830 . سنة 2002 .

البلديات

ظهرت في بداية الوجود الفرنسي ما يسمى باللجان البلدية في المدن الكبرى لكن في سنة 1834 أنشئت البلديات الكبرى. وارتفع عددها من 47 في سنة 1856 ليصل 71 بلدية سنة 1863. وتقرر سنة 1866 أن يقوم الإمبراطور بتعيين رئيس البلدية ونوابه في حين يقوم رئيس العمالة بتعيين بقية أعضاء المجلس البلدي لمدة خمسة سنوات. كان الفرنسيون ينتخبون ممثلهم في هذه المجالس، وقد عينت السلطات الإستعمارية بعض الجزائريين في هذه المجالس كمستشارين بلديين. وكانت مهمة هذه المجالس البلدية دراسة الميزانية و السهر على المرافق العامة و تنشيط الأسواق و المحافظة على الطرق و رعاية التعليم. في سنة 1868 ظهرت البلديات المختلطة في المناطق التي يسيطر عليها العسكريون، وكانت لها لجان تسييرها و هي تتألف من ضباط و مستشارين أوروبيين و مسلمين و يهود. (1)

نظام المكاتب البلدية

هي وحدات لإدارة القبائل، إذ كان المسؤولون الفرنسيون يقومون بزيارات أسبوعية لهذه القبائل فيديرون القضاء ويفرضون الضرائب و العقوبات والغرامات وفي نفس الوقت يقومون بجمع المعلومات. ولعبت شخصية القائد أو ما يسمى المساعد البلدي دور كبير في هذا النظام. و كانت مهمته مساعدة المبعوثين الفرنسيين في جمع الضرائب و احصاء السكان و تقديم المعلومات على الغائبين. و كان على رأس كل دوار قائد. ولما عمم النظام المدني، أصبح الجزائريون يخضعون إداريا لسلطة البلديات بواسطة القياد و رؤساء القبائل وأعاونهم. (2)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

(2) المرجع نفه نكر سابقا .

معالم الإدارة في عهد النظام المدني 1900/1870

لجأ الحكم المدني الى وضع آليات و التي من خلالها يتمكن من السيطرة إداريا على دواليب السلطة في الجزائر و تسييرها و تنظيمها وفقا لمصالحه و عليه ظهرت الأجهزة التالية :

1- المجلس الأعلى للحكومة : يتكون من المسؤولين الرئيسيين للمصالح الحكومية و مندوبي المجالس العامة، للإشارة لم يكن في تركيبته أي مسلم جزائري و هذا الى غاية صدور مرسوم 23 أوت 1898 الذي سمح بتعيين مستشارين من الجزائريين و خول للمسلمين الجزائريين الأعضاء الحصول على كل الحقوق التي يتمتع بها أعضاء المجلس من الفرنسيين مثل :

* حق المداولة

* حق الانتخاب

* تقديم الإقتراحات حول الميزانية .

دور المجلس الأعلى للحكومة : يتمثل دوره فيما يلي :

- التصويت و المداولة في المسائل المتعلقة بمشروع الميزانية المقترح من طرف الحاكم العام

- التصويت على المشاريع المختلفة ذات الأهمية مثل الأشغال العمومية

2- النيابات المالية

تأسست بموجب مرسوم 23 أوت 1898 و قد حددها في ثلاثة لجان وهي :

- اللجنة المالية للمستوطنين

- اللجنة المالية لغير المستوطنين من الفرنسيين

- اللجنة المالية الخاصة بالأهالي .

و قد خول قانون 19 ديسمبر 1900 اللجان المالية حق اتخاذ القرار فيما يخص الميزانية و التداول حول مشروع الميزانية المقدم من طرف الحاكم العام قبل تحويله على المجلس الأعلى .

و هكذا اعتبرت النيابات المالية عبارة عن برلمان خاص يهدف بالدرجة الأولى

الى تمثيل دافع الضرائب و الإستشارة بأراء ممثليهم (1)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

3- المجالس العامة

كان في كل عمالة مجلسا عاما يحدد تشكلاته مرسوم 23 سبتمبر 1875 و مرسوم 24 سبتمبر 1908 :

إن المجالس العام لا يضم في تركيبته الا الفرنسيين فقط إنما الأهالي المسلمين الذين يمثلون عامة الأهالي الجزائريين في كل المجالس العامة و مرسوم 17 أكتوبر 1858 على أن أعضاء المجالس العامة يمكن اختيارهم من بين الأهالي على غرار الفرنسيين بنفس المبدأ أكدته مراسيم 11 جوان 1870 و 28 ديسمبر 1870 و مرسوم 23 سبتمبر 1875 الذي قبل نهائيا تمثيل الأهالي المسلمين في المجالس العامة حددت هذه المراسيم عدد أعضاء الأهالي (ستة أعضاء لكل عمالة) و الذين تبثهم مرسوم 24 سبتمبر 1908 بناء على تعيينهم من طرف الحاكم العام في المجالس العامة الثلاثة للجزائر والمستشارين العامين في المجالس العامة من المسلمين الأهالي نفس الحقوق التي يتمتع بها المستشارون العامون الفرنسيون

4- المجالس البلدية

في كل البلديات ذات الصلاحيات الكاملة و الخاضعة للحكم المدني يوجد مجلس بلدي تركيبته يحددها قانون 5 أبريل 1884 الخاص بالتنظيم الإداري للبلديات وكذلك مرسوم 7 أبريل 1884 المتعلق بتمثيل الأهالي الجزائريين في المجالس البلدية .
يترأس المجلس البلدي شيخ البلدية أو نائبه يمثل هذا المجلس من الفرنسيين و الأهالي المسلمين الجزائريين كذلك .

5 - اللجان البلدية الخاصة بالبلديات المختلطة

يوجد في كل بلدية مختلطة في الإقليمين العسكري و المدني بما في ذلك أقاليم الجنوب , لجنة بلدية تعود تركيبتها الى مرسوم 7 أبريل 1884 و على هذا الأساس فإن اللجنة البلدية الخاصة بالبلديات المختلطة داخل الإقليم المدني تتكون مما يلي :

- متصرف البلدية المختلطة رئيسا ينوب عنه المتصرف الإداري أثناء غيابه
- النواب والأعضاء الفرنسيون المنتخبون من طرف الفرنسيين لمدة اربعة سنوات
- النواب الأهالي من رؤساء القبائل أو الدواوير الموجودة داخل نطاق البلدية المختلطة)

(1)

- (1) المرجع نفيه ذكر سابقا .

أما داخل الأقاليم العسكرية و اقاليم الجنوب فإن اللجنة البلدية لكل بلدية مختلطة تتشكل من :

القائد العسكري الأعلى رئيسا وفي حالة غيابه ينوب عنه رئيس مكتب الشؤون الأهلية - النواب و الأعضاء الفرنسيون المنتخبون من طرف المواطنين الفرنسيين لمدة أربع سنوات

- القيادة وهم رؤساء القبائل ضمن نفوذ البلدية المختلطة .

وبموجب مرسوم 20ماي 1868 المتضمن التنظيم البلدي للإقليم العسكري و مرسوم 24 نوفمبر 1871 حول التنظيم البلدي في التل فإن الأعضاء في اللجنة البلدية من الأهالي المسلمين الجزائريين لهم نفس الحقوق الممنوحة للأعضاء الفرنسيين.(1)

و هكذا نستنتج ان فرنسا تكون قد وضعت خطوطاً عريضة لسلوك الإدارة بعدما نص دستور عام 1848 على ان بلاد الجزائر جزء لا يتجزأ من البلاد الفرنسية ثم لجأت الى تطبيق الحكم الإستبدادي فخالفت بين نظام الحكم في بلاد فرنسا و بين الجزائريين على أن ذلك سببه إختلاف الدين و الحالة الإجتماعية وثقافة المجتمع الجزائري . وفي الحقيقة إنها سياسة عنصرية حيث سنت فرنسا في أواخر شهر ماي 1869 قانون تقسيم أرض الوطن الى قسمين مدني و عسكري و جعلت المدني منه الإقليم الشمالي بسهولة الخصبة و اعتدال مناخه ووفرة مياهه مستوطنة أوروبية منقسما الى ثلاثة منقطعات الجزائر , وهران , قسنطينة .

و جعلت الإقليم الجنوبي مجزء الى اربعة مناطق والكل تحت تصرف الإدارة العسكرية التي يشرف عليها الحاكم العام المدني

(1) الحركة الوطنية الجزائرية د/ أبو القاسم سعد الله الجزء الثاني ص323

التعليم في الجزائر من 1830 إلى 1900

لم تعرف الجزائر في العهد العثماني سياسة تربوية . فالسلطات العثمانية لم يكن يعنىها التعليم سواء انتشر أو نقص . لكن رغم هذا الإجحاف السياسي في حق الجزائريين من قبل السلطات العثمانية إن أهالي الجزائر اهتموا بتعليم أطفالهم حيث بعثوا بهم الى الكتاتيب ليتعلموا القراءة و الكتابة و حفظ القرآن الكريم لأسباب منها :

إن نظرة الأهالي الى العلم ظلت تتسم بالتعظيم و الإحترام كون التعليم يرتبط بالدين الإسلامي و ما يوصي به هذا الدين من الإهتمام بالعلم و القراءة الأمر الذي يفسد، و لنا كثرة انتشار الكتاتيب و الزوايا عبر كافة أرجاء البلاد (1).

لقد كان لهذا التعليم رغم بساطته و قلة امكانياته ، تنظيمًا محكمًا سواء تعلق الأمر بالجانب التربوي أو النثير القانوني أو المالي .

فأما الجانب القانوني فقد كان لهذا التعليم عرف و تقاليد تحكمه ، حيث يبدي المتعلم فيه الطاعة لمعلمه و شيخه ، و يحترم نظام التعليم من حيث التوقيت و الإنتقال من مستوى الى آخر أو عند التحويل . لقد كانت مثل هذه الأمور التنظيمية تحترم تلقائيا حتى و ان لم يحددها نص قانوني مكتوب أو مقيد . (2)

كانت المدارس و المؤسسات الثقافية منتشرة في كافة أنحاء الوطن و أن مستوى التعليم العام في بلادنا لم يختلف عما كان عليه في المدارس الفرنسية فنجد:

مدينة عنابة: المدارس 39 - المساجد 37- الى جانب الزوايا. لم يبق منها بعد الإحتلال الا 3 مدارس و -15 مسجدا

مدينة قسنطينة : المدارس 80 —المساجد 35 - المعاهد 7 - لم يبق منها بعد الإحتلال الا 3 مدارس.

مدينة تلمسان: المدارس 50- المعاهد 3 - الزويا 30 - (3)

-
- (1) صبحي حسان - النظام التربوي الإستعماري - رياض العلوم للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2005 ص 19.
- (2) المرجع نفسه ص 20
- (3) مجلة الأصالة العدد 6 - جانفي 72 وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية ص 117

سياسة المستعمر الفرنسي التربوية

لم تعرف الجزائر سياسة تربوية مميزة الملامح و الإتجاهات , الا في عهد الإستعمار الفرنسي لكنها تبقى سياسة مجحفة , قاهرة , متسلطة على التعليم , قام على اثرها المستعمر بتسجيل هجوم همجي استهدف الإنسان الجزائري و ثقافته الوطنية و القومية من خلال عمله المتواصل لإلغاء المؤسسات التربوية و التعليمية في الجزائر التي كانت قائمة قبل الإحتلال . (1)

كما وضعت الإدارة الفرنسية لسياستها التعليمية في الجزائر أهدافا تمكنها من القضاء على الشخصية الجزائرية و مقوماتها الإنسانية ثم إزالتها في المجتمع الفرنسي و سلبها نهائيا عن الإنتماء العربي الإسلامي .

و للوصول الى هذه الأهداف لجأت فرنسا الى سن قرارات و مراسيم تشريعية نذكر منها * القرار الذي صدر يوم 6 أوت 1850 و الذي يقضي بتغريب اللغة العربية و إحلال الدرجة محلها (2).

* القرار الذي صدر في 30 سبتمبر 1850 الذي يقضي بإنشاء مدارس تستقبل أبناء الأهالي في كل من المدينة و تلمسان و الجزائر (3).

فقد كان التعليم في هذه المدارس مقتصر على أبناء طبقة خاصة من السكان من تتوفر فيهم مواصفات الولاء له , حيث كان المستعمر في حاجة الى متقنين من أبناء هذا البلد ليسوس بهم و يتسلط بواسطتهم على المساجد و الزوايا و الكتاتيب و هي تجربة أولية ستعم مستقبلا على كافة أرجاء الوطن لتحقيق الأهداف الإستعمارية

* الدوريات : تصدر في صيغة قرارات من محاكم الجزائر (17 ماي 1851) نصت على التنظيم التشريعي و الإداري و البيداغوجي للمؤسسات التربوية و الدينية (4) و يمكن تلخيص السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر في هذه الفترة (عهد النظام العسكري) اتجاه المؤسسات التعليمية الى :

إبقاء بعض المؤسسات و تعيين موظفين لها

تأسيس مدارس أوروبية و مدارس عربية فرنسية لتحل محل هذه المؤسسات الشروع في تأسيس سياسة تعليمية متميزة

هدم الباقي من المؤسسات التعليمية الجزائرية و إقامة المشاريع العمرانية و مصادرة الأملاك الموقوفة لها .

بيع البعض منها (المؤسسات الثقافية) بعد نقل الأضرحة منها.

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا ص 28

(2) المرجع نفسه ص 41

(3) المرجع نفسه ص 41

(4) المرجع نفسه ص 41

السياسة التعليمية على عهد النظام المدني

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو صدور مرسوم 13 فبراير 1883 الخاص بتنظيم أمور التعليم في الجزائر و الذي كان من وراء إنشائه نوعين من المدارس .
الأولى خاصة بأبناء المعمرين و الثانية بأبناء الجزائريين و كلتا المدرستين يتلقيان تعليما باللغة الفرنسية و الهدف لامن ذلك هو ابعاد اللغة العربية من برامج المدارس الإبتدائية و جعلها اختيارية في التعليم الثانوي .

هذا ما جعل الثقافة العربية محصورة في بعض الكتابيب القرآنية و الزوايا (1). عملت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على نهج سياسة مدرسية خاصة في الجزائر وهي السياسة التي بدأت باستقصاء النظام التعليمي في الجزائر و الوقوف عند الطرق و المناهج السائدة . و قد اوكلت مهمة تحقيق ذلك الى لجان عديدة أشهرها اللجنة التي ترأسها "دوتوكفيل" سنة 1847 و كانت نتيجة ذلك اعداد تقارير تعالج هذه المسألة من خلال ايجاد الطرق الملائمة للتعليم و التي تتناسب و طبيعة المجتمع و فكره و ثقافته

(1) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954 لسنة 2002

تاريخ الجزائر 1830 / 1962.

(2) عن سياسة فرنسا التعليمية و اللجان و التقارير التي أعدت بهذا الشأن , ينظم للفصل الثاني عشر من

أطروحة "أجرون" "Les Algeriens Musulmans et La France"

"دوتوكفيل" يذكر في تقرير له سنة 1847 ما يلي

(... لقد استولينا في كل مكان على أموال المؤسسات الخيرية التي كان غرضها سد حاجيات الإحسان و التعليم العام , و ذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة , و أنقـصنا المؤسسات الخيرية و تركنا المدارس تتداعى , و بعثنا الحلقات الدراسية. لقد انطفأت الأنوار من حولنا , و توقف انتقاء رجال الدين و رجال القانون . هذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا و أكثر جهلا و أشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا .) عن صحيبي حسان - النظام التربوي الإستعماري في الجزائر ص 29

التعليم التبشيري

دائما و من أجل القضاء على الثقافة الوطنية و نشر التعليم الفرنسي و محاربة الدين الإسلامي ارتأت السلطات الفرنسية الإعتماد على التعليم التبشيري وسط المجتمع الجزائري.

الإنا هنا لا بد ان نشير ان السلطات الإحتلال قد انقسمت في موقفها اتجاه التعليم التبشيري الموجه للجزائريين الى فريقين.

أ- فريق مؤيد : يرى في استخدام التعليم وسيلة لتتصير الشعب للجزائري و الوصول في نهاية المطاف الى الإندماج في الثقافة الفرنسية و الديانة المسيحية وكان على رأس هؤلاء و من أشد المتحمسين الاميرال ديقيدون "Degueydon" حاكم الجزائر و يكفي أن نذكر مرة اخرى انه نتيجة لما عرف من خدمة التبشير ثم تلقيه "بالاميرال كاردينال"

ب - الفريق الثاني : معارض للفريق الأول و اساس المعارضة ليس حبا في بقاء الشعب الجزائري مسلما و مطبقا لتعاليم دينه و انما يرى في استخدام الخدمات التعليمية وسيلة للتبشير الى جانب وسائل اخرى و على رأسهم المريشال ماك ماهون "Mac Mahon"* تتعلق بالجوانب الأمنية للبلاد.

أما الفاتيكان فيرى أنه لا بد من تدعيم التعليم التبشيري في الجزائر ماديا و معنويا من أجل نشر المسيحية في الجزائر ثم نشرها في افريقيا من جديد و انها احياء للحروب الصليبية و هو موقف مؤيد للفريق الأول(1).

موقف الشعب الجزائري من التعليم التبشيري : ان ما يمكن قوله عن موقف الشعب الجزائري من التعليم التبشيري ما يلي :

- رفض المسيحية
- رفض المدارس التبشيرية
- بينوا للمبشرين أنهم أهل شرف و مروءة من خلال رفضهم لعملية التبشير
- كون الرجل الجزائري رجل علم و معرفة (2).

(1) محمد الطاهر وعلي - التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 الى 1904 دراسة تحليلية تاريخية

منشورات دحلب ص 205

(2) المرجع نفسه ص 206

(*) ماك ماهون : هو ماري باتريس موريس ماك ماهون يوم 13 جويلية 1808 من عائلة كاثوليكية إيرلندية

الأصل ، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية وشارك في الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر سنة 1830

شارك في معركة قسنطينة الثانية و قاد حملة ضد سكان ميلة في جوان 1857 . احتل منطقة جرجرة عام 1857 .

عين حاكما عاما يوم 01 سبتمبر 1864 . (المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 01

نوفمبر 1954 لسنة 2002 - تاخ الجزائر 1962/1830) .

الحركة التنصيرية

وقف الدين الإسلامي حجرة عثرة في وجه الفرنسيين إذ كان المنبع الذي استمد منه الجزائريون أسباب رفضهم لكل محاولات الإدماج و التنصير (1).

و الدليل على ذلك إعلانهم الجهاد ضد المحتلين إبان ثورة المقراني سنة 1871 (2) و لقد لعب رجال الدين المسلمون و الطرق الدينية دورا كبيرا في شن الحملات المضادة للتنصير بعد هذه الثورة فكان الدين الإسلامي الذرع الذي حمى الجزائريين من المبشرين و مؤيديهم. (3)

فكيف تمكن هؤلاء اذن الى الوصول الى تنصير بعض الجزائريين ؟
في نظر الباحث يعود الأمر الى الأسباب التالية :

- اهتمام المبشرين بالفقراء و اليتامى حيث وجدوا عند المبشرين الغذاء و المأوى الذي فقدوهوا جراء السياسة الإستعمارية الفرنسية
 - تمتع المبشرين بالصبر و اتساعهم بالتربيت الى حين وصول الأوقات المتأوية لبث دعوتهم الى النصرانية.
 - تعاون سلطات الإحتلال مع المبشرين و مساعدتهم .
- بحيث أنها العملية التي رافقت الإحتلال الفرنسي لتأخذ بعدا رسميا خطيرا خاصة عندما تبناها القادة الدينيين و السياسيون و العسكريون على حد سواء خاصة بعد مجيء الحكم المدني في الجزائر سنة 1871 لتحقيق الإدماج الغالي على الجمهوريين (4).
- و هكذا كان الإستعمار الفرنسي في الجزائر يهدف الى تحقيق هدفين أساسيين:
- غزو الأرض (الغزو العسكري)
 - غزو الأفكار (الغزو الفكري)
- فقام الإستعمار بتنفيذ الغزو الأول (العسكري) بينما أسند الغرض الثاني لرجال الدين بل في الجزائر لم تقتصر عملية التبشير على رجال الدين وحدهم و انما كان عدد من السياسيين و العسكريين من المؤمنين و المتحمسين لها. فأتثناء الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830 اصطحب الغزاة معهم رجال الدين حتى يكتمل غزوهم العسكري حيث جلب "دوبورمون" قائد الحملة العسكرية على الجزائر 16 قسيسا كانوا قد رافقوا الجيش الفرنسي (5).

(1) Elie George La Kabylie Du Djurdjura Et Peres Blancs Paris 1 De Soye 1923 P 25.

(2) Poitie Rene Le Cardinal Lavigerie Apotre Et Civilisateur Paris Publication Techniques Et Artistique 1947 PP 180 -181

(3) Elie George Op...42

(4) الأستاذ عبد القادر حلوش - جامعة وهران نشرية الرؤية العدد الأول ص 118

(5) نشرية الرؤية العدد الأول ص 118

دوبورمون هذا الذي صرح قائلاً عند سقوط مدينة الجزائر العاصمة سنة 1830 للقساوسة و رجال الدين : " إنكم اعدتم معنا فتح بابا للمسيحية في افريقيا و لنأمل ان تتيح قريبا الحضارة التي إنطفأت في هذه الربوع ". (1)

كان العسكريون الفرنسيون يشعرون أن لهم رسالة تمدنية و حضارية يقومون بنشرها تحت راية المسيحيين و عليه أمر حكامهم فور سقوط الجزائر العاصمة جيشهم المتعطش للنهب و التدمير بتحويل المساجد الى كنائس و إلغاء الأعياد الدينية و الإستيلاء على الأوقاف الإسلامية و إفساح المجال للمبشرين لتبشير و تنصير الشعب الجزائري. (2)

لقد أهان الفرنسيون بيوت الله كالسير في المساجد و تحويلها الى كنائس و مستشفيات و ملاجئ و إلحاق الأوقاف بإدارة أملاك الدولة الفرنسية لضرب التعليم العربي الإسلامي و توقيف مساره .

لقد ترك " لوبس فيلو " في كتاباته ما يلي " إن الإنسان يكون أعمى إذا لم يدرك أن العناية الإلهية تعمل للقضاء على الإسلام.... و وقتها تصبح الجزائر ائلا مملكة مسيحية و لن تكون مسلمة... " (4)

و هكذا فإن التبشير في الجزائر لم يقف عند الحد الذي عرضناه بل تطور تطوراً كبيراً عندما لقي أضعاف الدعم و العناية و الإهتمام من طرف الحكام العامين الفرنسيين الحاقدين على الإسلام و العروبة أمثال "دوقيدون". (5)

- (1) د/ عبد الجليل التميمي - التفكير الديني و التبشيري - الحملة المغاربية التاريخية ص 14
- (2) هذا العمل يخالف روح الإتفاقية التي عقدها دوبورمون مع الداوي حسين التي تقتضي احترام الدين الإسلامي و حرية ممارسته.
- (3) نشرية الرؤية العدد الأول ص 120
- (4) د/ حسين رايس المرجع السابق ص 91 من نشرية الرؤية العدد الأول
- (5) نشرية الرؤية ص 110.

رغم أن فرنسا دولة لائكية كما ينص دستورها إلا أنها رفضت تطبيق مرسوم فصل الدين عن الدولة على الدين الإسلامي وحده فقط. بحيث بقيت شؤونها من اختصاص الحاكم الفرنسي العام في الجزائر بالرغم من إلحاح الجزائريين على تطبيق مرسوم 1907 على الإسلام مثل المسيحية و اليهودية. (1)

و أنشأ لهذا الغرض الحركة التبشيرية والتنصيرية : ما يلي

- المدارس الدينية

- تقييد حرية التنقل زعماء الطرق الدينية

- منع إعطاء رخص السفر إلى البقاع المقدسة للجزائريين للقيام بفريضة الحج حيث أثبتت التجارب أنهم يرجعون أكثر تعصبا و أقل قابلية للخضوع لسيطرتنا. (2)

- إعادة تنظيم المدارس الإسلامية لإعطائها الطابع الفرنسي المحض

- عدم التسامح مع تعليم القرآن.

- مراقبة المدارس و إعطاء المدرسين رخص التنقل.

- عدم السماح بفتح مدرسة قرآنية دون أخذ موافقة حاكم المقاطعة أو رئيس البلدية. (3)

ومن المبشرين المتحمسين للحركة التنصيرية في الجزائر الأسقف "لافيجري" "Lavigerie" *

الذي لم يترك مناسبة إلا وأعلن فيها خدماته التبشيرية تسيير في مجرى المصالح الفرنسية سواء في الجزائر أو في غيرها من البلدان الإفرقية.

و بعد إخماد ثورة المقراني لعام 1871 باشر لافيجري مهمته الإستعمارية و التخريبية لغسل الأدمغة مدعما في ذلك من طرف الحاكم العام دوقيدون و لم يخف لافيجري سياسته الهادفة إلى محاربة القرآن الكريم و الإسلام عامة حيث قال:

" لقد وجب إعادة بناء الشعب وفصم وقف حياته عن القرآن الذي ارتبط به منذ زمن بعيد مستعملين كل الوسائل الممكنة , و من جهة أخرى يجب تلقين أبنائه على الأقل مشاعر و مبادئ جديدة. كما يجب على فرنسا ان تقدم ان لم أخطيء أو بالأحرى تسمح بتقديم الإنجيل أو تعمل على طرد هذا الشعب إلى الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر و بغير هذا كل شيء يصبح وسيلة لا تف بالغرض". (4)

- (1) د / تركي رايح : التعليم القومي و الشخصية الجزائرية ص 109
- (2) CH . R . Ageron : Les Algeriens Musulmans Et La France TI P 301
- (3) Ageron : op . cit . p . 308

- (4) د / التميمي المرجع السابق ص 21
- (* لافيجري : هو شارل أنطوان مارسيل لافيجري ولد سنة 1825 ، التحق بمعهد الدعاية التبشيرية ثم المدرسة الإكلركية الصغرى للدراسات الأسقفية . التقى بالأمير عبدالقادر في الشام سنة 1860 عين سنة 1876 مطرانا على أسقفية الجزائر ، ترقى إلى رتبة كلردينال سنة 1882 ، مات في 26 نوفمبر 1892 بالجزائر . (المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية ثورة 01 نوفمبر 1954 لسنة 2002 تاريخ الجزائر 1962/1830 .

ومن جنرالات فرنسا الأكثر حقداً على الدين الإسلامي الجنرال بيجو الذي لم يكن عهده في الجزائر عهد السيف والمحراث أو الحرب والإستعمار ، فقد كان أيضاً عهد الغزو الديني والفكري . ذلك أنه كان يخطط لدمج الجزائر في فرنسا حضارياً ، ومن أجل هذا جند كل الطاقات لفرنسة الجزائر لغوياً ودينياً واجتماعياً ، بالإضافة إلى فرنستها اقتصادياً وجغرافياً وسياسياً .
لقد ازدهرت في عهده الكنيسة الكاثوليكية وأصبحت تشكل الطابور الخامس للجيش والإدارة الاستعمارية .

إن النصوص العديدة التي كتبها الفرنسيون تعكس بحق الروح الصليبية والهدف الديني الذي كانوا يهدفون إليه بعد إحتلال الجزائر . حيث منذ أن احتلوا مدينة الجزائر كل تصرفاتهم كانت تعبر عن تعصبهم الديني . (1)
ولقد صدق " جان بوجولا " حين قال صراحة : « إن إحتلال الجزائر كان استمراراً للحروب الصليبية ، إن حربنا الإفريقية إذن ما هي إلا استمراراً للحروب الصليبية » . (2)

استمر النشاط الديني الصليبي طيلة السبع سنوات الأولى للإحتلال بدون هوادة ولم تأت سنة 1838 حتى تأسست أسقفية الجزائر معناه أصبحت الجزائر أسقفية كاثوليكية ذلك هو الغزو الفرنسي ، وذلك هو النصر للفكر المسيحي .

(1) الدكتور ابو القاسم سعد الله / الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الأول ص 242 .

(2) المرجع نفسه ص 243 .

دستور التنصير

الحركة التنصيرية

تضمن قواعد لتنصير الأهالي بناء على القوانين التي وضعتها الأسقفية الرئيسية وقد طرأت عليه عدة تعديلات الى أن أصبح في صيغته النهائية . فكان في ستة فصول و قد صادق عليه البابا عام 1885 .

المادة الأولى :

يجب أن يحتل التبشير بين الأهالي مكانة مرموقة ويحظى برعاية فائقة من طرف القساوسة و ان لا يتوانوا أبدا في التعجيل بتنصيره , و في اللحظة المأمول فيها بشدة يجب ان يعطوا الأهمية لكل الوسائل المسخرة لهذا الهدف من الصلوات و التضحيات و الأعمال الخيرية و يجب ان يشغل كل شيء لتحقيق هذا الغرض.

المادة الثانية :

تسجيل الفقراء و المعوزين من الأهالي في قوائم المحتاجين و التي هي من صلب العمل التبشيري الذي بواسطته تعرف يد الإحسان , كيف تكبت فيه مآسي العقل و القلب قصد الوصول الى مواساتها كلها.

أما الخطوات العملية المعتمدة في منهجية التسيير و المسندة الى المبشرين تتضمن مايلي :

- 1 - عدم البحث عن إقامة دعاية تبشيرية عن افراد .
 - 2 - خلق علاقات ثقة مع الأهالي لاستمالتهم و التأثير عليهم.
 - 3- التجذر في المناطق المراد تنصير أهلها بعد كسب مودتهم من خلال المعاشرة
 - 4 - الأخذ بعين الإعتبار فترة تنصير الأهالي لتقبل التنصير و التي تتطلب وقتا طويلا و من المبادئ العامة الأخرى التي قام عليها دستور التنصير نذكر مايلي :
- أ - منع التنصير المباشر حيث يسمح بالحديث في أمور الدين المسيحي من الجانب التاريخي في المراحل الأولى من بداية الإحتكاك مع الأهالي و اقناعهم بمسيحية البربر الأوائل أثناء الفترة الرومانية و البيزنطية .
- ب - تجنب تعمد أبناء الأهالي الا بإذن من الكاردينال نفسه نظرا لصعوبة التبشير وسط الأهالي أنفسهم .
- ج - ضرورة الإهتمام بالأطفال بالدرجة الأولى لأنهم أقرب الى التنصير من الكبار و هم الثمرة التي يمكن للإستعمار المسيحي جنيها مستقبلا . (1)

(1) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954 للسنة 2002 تاريخ الجزائر 1830 / 1962

الفصل الثالث :

- آثار التشريع على الشعب الجزائري

المبحث الأول : في الميدان الثقافي و الديني
و الاجتماعي

المبحث الثاني : الشخصية الجزائرية بين الثبات و الإدماج
المبحث الثالث : المجابهات و المقاومة الوطنية

أثار التشريع الفرنسي في الميدان الثقافي و الاجتماعي والديني

إن أثار السياسة الفرنسية في الجزائر بواسطة إصدار قوانين و مراسيم ومرورا بالنظام العسكري ثم النظام المدني معناه أن ملامح الحكم الفرنسي منذ الوهلة الأولى لم يكن حكما تعاونيا ولا متقبلا للوضع الجزائري بل كان قاسيا و اضطهاديا حيث انعدمت الحرية ما دام القانون كان يعتبر الجزائريين رعايا ليس لهم الحق في التمتع بكامل الحريات المدنية و السياسية كمواطنين , فإن الملامح الإضطهادية للحكم الفرنسي (قانون الأهالي) مع فقدان وسائل التعبير قد جعلت الجزائريين يكتشفون أنهم لا يمكنهم البقاء في وطنهم .

تدهور الأحوال الاقتصادية بسبب الضرائب القانونية و الضرائب الثقيلة التي أثقلت كاهلهم فقد كانوا يدفعون الضرائب القانونية و الضرائب الدينية مثل (الزكاة - العشور) و ضريبة السخرة كالحراسة الليلية من دون أجر (1) كما فقد الجزائريون أراضيهم بسبب السياسة الإستيطانية التجنيد الإجباري الذي لإودى بحياة الآلاف الجزائريين على إثر مشاركتهم مع فرنسا في حروب لا علاقة لهم بها و سياسة التجنيس التي حاول الاستعمار بواسطتها إدماج و إلحاق المجتمع المدني بفرنسا عرقلة المجالس المحاية للتعليم و التمثيل النقابي الغير الكافي و ثقل الضرائب و القوانين الإستثنائية و منع السفر إلا برخصة و فقدان الحقوق السياسية.

- كل هذه العوامل أدت الى هجرة الجزائريين من وطنهم نحو البلدان الاسلامية (بلاد الشام خاصة). ويقول الكاتب الفرنسي وليام :
(ان الحياة الإستعمارية الجديدة كانت من بين الاسباب التي قادت الى الهجرة الجزائرية. فقد كان ذلك يعني أنه لم يعد في إستطاعة الجزائريين أن يتمتعوا بحياتهم القديمة كما كانوا سابقا. (2)

(1) الحركة الوطنية الجزائرية ابو القاسم سعد الله الجزء الثاني ص 119-120-122
(2) المرجع نفسه ذكر سابقا .

و تعرضت المؤسسات الدينية بالجزائر لمحاربة شديدة طويلة
الفترة الإستعمارية بمختلف الوسائل و الاساليب و الاشكال
لانها وقفت في وجه الاحتلال وكانت تمثل عائقا صلبا و شديدا
ضد السيطرة الاستعمارية و سياسة الفرنسة و التنصير و التجهيل
فالمساجد هدمت الكثير منها و حول الباقي منها الى كنائس
و ثكنات و اصطبلات و مستوصفات و مراكز ادارية و اغلق البعض
الآخر لانها اي المساجد كانت من بين الاهداف الاولى للسياسة
الاستعمارية . فخلال ثلاث سنوات فقط من الاحتلال حولت
اربع مساجد مدينة الجزائر الى أغراض غير الغرض الديني
فمثلا كان بها 166 مسجدا و زاوية غداة الاحتلال حيث لم
يبق منها الا بضعة مساجد لا تصل الى عشرة (1).

كما حارب الاستعمار الأئمة و شيوخ الزوايا و الطرق الصوفية
حيث توجهت أنظار أولئك الخبراء من (علماء النفس -
والانثروبولوجيا - والاديان و اللغات الخ) الى تحييد الطرق
الصوفية بوسائل عديدة منها الوعد و الوعيد كسواء الدمم
و تولية الوظائف الدنيوية و التجزئة الخ. وهكذا تراجعت
الطرق الصوفية و أصبحت خاضعة إراديا احيانا و غير ارادي
احيانا اخرى في ركاب الاستعمار و لعل ابرز ظاهرة هي
إختفاء روح الجهاد عند هذه الطرق التي أصبحت في الواقع
ادوات لتنفيذ اوامر رغبات الاستعمار مثل تخدير الشعب و تأييد
السياسة الاستعمارية (2).

ومما لا شك فيه ان الأمة التي تضرب في فكرها و تصورها يصبح
محكوما عليها بالفناء و الزوال . و الاستعمار الفرنسي لن يستغني عن
خطئه من هذا الطرح القاتل للذاتية الجزائرية و ذلك بعد إفساد عقلها
و منابع التطور عندها , و من ذلك فقد شجع الاستعمار الطرق الضالة
لإفساد عقيدة الجزائريين و تفسير البنية الدينية و غرس الذهنيات
كالدروشة و تشجيع الاعتقاد دون الانتقاد حتى أصبح لكل شيخ مورده
المفضل و زاويته المزاراة .

(1) د/ يحي بو عزيز مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية - ديوان المطبوعات الجامعية ص 140

(2) د/ ابو القاسم سعد الله - ابحاث و آراء في تاريخ الجزائر ش. و ن. ت. ص 18 .

وقد التفت طائفة من المرتزقة حول الاضرحة يدعونها ويرجعون
الأباطيل حول أصحابها و تفشي داء النزعة الطرقية القبورية(1)
و حورب الأئمة و شيوخ الزوايا ووضع حد لنشاطها الديني و الثقافي
و فرضت عليهم و على اتباعهم مراقبة شديدة .
ونفي الكثير منهم و طردوا إلى مناطق نائية داخل البلاد و خارجه
و أرغم البعض على العمل مع الشرطة الفرنسية للتجسس على
الجزائريين وتم اغلاق الكثير من الزوايا التي كانت تنشط وتقوم
بتوعية المجتمع الجزائري بأن فرنسا دولة استعمارية وجب علينا
محاربتها.

كما كانت تحارب الامية عن طريق تعليم القرآن وتعليم البعض منها
خاصة التي شاركت في مقاومة الاحتلال الفرنسي.
كما أغلقت الكتاتيب القرآنية و المعمرات بحجة عدم وجود رخصة من ادارة
الشرطة و استهدفت رجالها للملاحقات القضائية و المتابعات القمعية من
طرف الشرطة و الضباط العسكريين ومصالح المخابرات السرية و شردوا
و ابعدوا(2).

و تحولت المباني الخاصة بالمؤسسات التعليمية و بالأعمال الخيرية الى
اغراض اخرى غير التي كانت تقدم بها بعد ما سلبت منها أراضيها
و استولي على الأموال التي كانت بين ايدي الأشخاص القائمين على
شؤونها.

- (1) د/ محمد فتحي عثمان / دعوة الاصلاح الاسلامي بين الشيخ عبد الحميد بن باديس في الجزائر
و الدعاة المعاصرين في المشرق العربي مجلة كلية العلوم الاجتماعية عدد4-
المملكة العربية السعودية 1980 ص438
(2) المرجع نفسه ذكر سابقا

وصادرت الإدارة الاستعمارية كل الأملاك والأوقاف والحبس الإسلامي التي تمون الزوايا والكتاتيب والمعمرات والمؤسسات التعليمية وخاصة الأراضي الزراعية والمتاجر وحرمت تدريس أبواب الجهاد من الفقه الإسلامي ومنعت تدريس تاريخ الجزائر الوطني وجغرافيتها وراقبت الكتب التي تقتنيها وتستهملها ومنعت استعمال السبورة والطباشير حتى يبقى التعليم تقليديا متخلفا كما ألزمت الكثير من رجال هذه المؤسسات على التقدم إلى إدارات الشرطة بصفة دورية للتعرف على نشاطهم وحرم الكثير منهم من أداء واجبهم الثقافي والاجتماعي فمنهم من سجن ومنهم من نفي داخل أو خارج الوطن (1).

ومما يدعو إلى التأمل لاستخلاص النتائج من حضارة تعتمد الكذب كواحد من أدوات عملها الرئيسية أي أن الدولة التي ادعت أنها جاءت لتحضير مجتمع متخلف أنه من أعمالها الأولى هدم سوق الكتب الذي كلن يجمع في رحابه ساحتين وبيعة للكتب (2). وهكذا لم تمض 20 سنة من الاحتلال حتى تناقص عدد المدارس الابتدائية وانخفض عدد الطلاب ونتج عن اختفاء المؤسسات التعليمية اضطهاد اللغة العربية التي اعتبرها الاستعمار لغة أجنبية ميتة.

خط الاستعمار خطته في الإبادة الجزرية لكل جماعة أو مؤسسة لها أدنى دور ثقافي ولم يبق أي مسجد أو مدرسة أو زاوية إلا وخضع لأوامر السلطات الفرنسية. كما ركزت السياسة الفرنسية على خلق صراع بين الطرفين والعلماء واعتبرته صراعا دينيا بين مذهبين لم يكن في الواقع إلا تعبيراً عن منظور تاريخي. إبعاد الشعب الجزائري عن تسيير بلاده حيث أنهم لم يتمتعوا بتمثيل فعال ومفيد في المجالس المحلية فإنهم أقلية صغيرة لا تأثير لها بحيث لم يسمح لهم القانون بانتخاب رؤساء البلديات ولا مساعدتهم ولا يستطيعون أن يقوموا بأي عمل في توجيه إدارة بلديتهم.

(1) المرجع السابق ص 100 .

(2) المرجع نفسه ص 100 .

إن الجزائر لم تعرف من حضارة أوربا إلا القتل والتشريد والمصادرة الجماعية لأموال الأشخاص والتخريب للقرى والمداشر وطرد الناس من أراضيهم الخصبة إلى الجبال والصحراء القاحلة . (1)

عملت الإدارة الفرنسية كذلك على تقليص صلاحيات القضاء الإسلامي إلى الحد الأدنى حيث القضاة الفرنسيون هم الذين يتولون الفصل في المنازعات المالية والعقارية التي تنشأ بين الجزائريين وأغت المجلس الأعلى للقضاء الإسلامي والمجلس الاستشارية ونتج عن ذلك إنخفاض في محاكم القضاء الإسلامي حيث أصبح الجزائري يحتكم إلى المحاكم الفرنسية أو الردعية التي أنشأها الاستعمار .

ظهور الأوبئة والمجاعة (مجاعة 1869) :

تدهورت الأوضاع الاقتصادية للسكان الجزائريين وذلك بتأثير مصادرة الأراضي الزراعية على نطاق واسع .

ظهور فئة دخيلة على المجتمع الجزائري وهي فئة المتوطنين التي سيطرت على ثروات البلاد وتحكمت في إدارتها .

ربط الاقتصاد الجزائري بفرنسا وجعله مكملا للاقتصاد الفرنسي الدليل على ذلك تشجيع زراعة الكروم في السهول الجزائرية واستخدام بعض المعادن التي تدعم الصناعة الفرنسية وفتح أواق الجزائر أمام البضاعة الفرنسية .

تفشي البطالة وتفتت الأسرة الجزائرية بسبب لجوء الفلاحين الذين صودرت أراضيهم إما إلى الجبال حيث الأراضي الفقيرة أو إلى المدن حيث البطالة والبؤس الاجتماعي ، ولدفع هذين الخطرين كانوا يختارون بين العمل في مزارع المستوطنين أوفي بيوتهم بأجر بخس زهيد وبين الهجرة الخارجية .

(1) يحيى بوعزيز / كفاح الجزائر ص 184 .

المبحث الثاني:

الشخصية الجزائرية بين الثبات والاندماج:

يقول Muchielli أن : «الهوية جملة معايير تمكن من تعريف فرد ما، وهي شعور داخلي، هذا الشعور بالهوية يتعدد الى الشعور بالوحدة وبالانسجام وبالإنتماء وبالقيمة وبالاستقلالية وبالثقة، إنها مجموعة هذه المميزات منظمة حول الإدارة في التواجد.» (1)

فتعزز الأمة لوحدها و انسجامها مع ذاتها في الماضي و الحاضر و شعورها بقيمتها الإنسانية و إسهاماتها الحضريّة و العمل على استقلاليتها في أنماط التصور و التفكير و الحياة و بتجديد الثقة في نفسها و تطلعها للمستقبل هي مصدر القوة التي تضمن لها البقاء و الاستمرارية و تجنبها الذوبان النمط الأحادي. (2)

و تتعدد سبل الحديث عن الهوية أو الشخصية لا سيما إذا كان المقصد يتعلق بإبراز أحوال روحية و فكرية و سيكولوجية جماعية تميز بها قبيل من البشر تركز له الوجود على رقعة من الأرض. (3)

إن كون الدين الإسلامي مكونا أساسيا من مكونات الشخصية الوطنية يطرح قضية التثقيف الديني و الثقافة الإسلامية جزء من عملية البناء الثقافي، فلقد لعب الدين دورا إيجابيا في تثبيت الشخصية الجزائرية و الصمود أمام الإستعمار و كان ذلك جليا في الحركة الوطنية عبر تيار الإصلاح من محاربة الإنحراف لهؤلاء الذين اندمجوا مع مقاومة البدع و مواجهة الطواغيت مما ساعد على التهيئة الفكرية و النفسية لتقبل دعوة الكفاح من أجل الإستقلال .

(1) Muchielli, A.L'identité, P.U.F page 05

(2) محمد مسلم الهوية و العولمة، دار الغرب للنشر 2 والتوزيع ص 07.

(3) الشخصية الجزائرية د/ عشراتي سليمان الجزء الأول ص 07.

فلقد أصبحت الثورة الجزائرية بمفهومها الواسع بعدا أساسيا للشخصية الجزائرية.
فاستقرار التاريخ يؤكد بأن الفلسفة السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية للشخصية الجزائرية المسلمة هي فلسفة انعتاق من الاستعباد و تحرير من الإستغلال و تعبئة ضد الإقطاع و الإستعمار الى ما جسدهته الحركة الوطنية من المقاومات المسلحة الى الحركة السياسية ذات الأنماط المتعددة.

و هكذا لقد أدت النصوص القانونية الى حدوث الكثير من الإختلافات في المنظومة الأخلاقية للجزائريين و انعكست سلبا على نمطهم الإجتماعي و الاقتصادي و كان من مظاهرها ان القرارات القضائية كانت تؤدي الى خصومات و سوء تفاهم بين الأطر التي حدها الاستعمار و الحياة التقليدية للمسلمين... إضافة الى ذلك ظهرت الكثير من الخلافات بين البلديات الاوروبية و المسلمين و ذلك حتى في البلديات التي تعتبر متجانسة في الحفاظ على عاداتهم و تقاليدهم و حياتهم الخاصة. (1)

و دائما و من خلال السياسة الإستعمارية عن طريق حركة التصير و رغم فشلها لعدم تحقيقها للأهداف التي كانت تريد الوصول اليها إلا انه بدأت تظهر بعض الآثار الاجتماعية على السكان الجزائريين من خلال اعتناق عدد من الجزائريين إن طوعا أو كرها المسيحية غير ان قوة الوازع الديني و تأثير المؤسسات الدينية و فعاليتها قد وضعت حدا لهذه الظاهرة و ذلك بفعل جهود الجمعيات الدينية. كما أنه و رغم ما أصيب المؤسسات الدينية و الثقافية من هدم و تحطيم من طرف الادارة الفرنسية إلا انها قاومت و صمدت و واصلت رسالتها بجد و نشاط بل و بعناد في كثير من الاحيان بفضل تأييد الشعب لها و ثباته.

(1) الحركة الوطنية الجزائرية د/سعد الله الجزء -2- ص 328.

كما انه لم يتوقف عن الإنفاق عليها و ذلك من أجل تدعيم نشاطها ورجالها وطلبتها وتلاميذها حيث كثر بناء المساجد و المدارس و الكنائس و ظهور الزوايا الجديدة ذات الاتجاه الصحيح. و تم الاتفاق على رجالها و مشاريعهم الدينية و الثقافية و الاجتماعية كأسلوب من أساليب مقاومة السيطرة الاستعمارية و التمسك بشخصيته و مقوماتها من (دين- لغة- تقاليد.....)

- قانون الجنسية الذي كان يهدف إلى إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي و من ذلك الحين انقسم إلى نوعين:

- 1- جزائريون تخلوا عن شخصيتهم الوطنية و طلبوا الجنسية الفرنسية فأصبحوا مواطنين فرنسيين.
- 2- جزائريون فضلوا التمسك بشخصيتهم الوطنية و رفضوا الجنسية الفرنسية و كان هؤلاء أغلبية ساحقة اعتبرهم القانون الفرنسي مجرد «أهال».

و بعد محاولة فرنسا إرجاع الجزائر فرنسية عن طريق أبواب التجنيس العام للأجانب أخذ كثير من الناس طريق الهجرة و التنقل في البلاد الإسلامية شرقا و غربا فمنهم من هاجر إلى الشام و منهم من هاجر إلى الأستانة و البلاد العثمانية و منهم إلى تونس و المغرب..... فمن تلمسان فقط عزم 800 نسمة على مغادرة البلاد إلى سوريا و كلهم من أجل الحفاظ على دينه و لغته و عاداته و تقاليد و رفضه للإندماج. (1)

إن الدين هو أساس التنسيق الاجتماعي و الثقافي للمسلمين و جوهره يتجلى في النشاط الثقافي و عليه و منذ الوهلة الأولى اهتم الإستعمار الفرنسي بهذا الجانب حيث حاول القضاء عليه و مما لا شك فيه حتى الحملة العسكرية كانت حملة مسيحية صليبية تحمل في طياتها البعد العقائدي و هو تمسيح و تنصير الشعب الجزائري.

(1) الحركة الوطنية الجزائرية د/ ابو القاسم سعد الله الجزء 2- ص 70

حرص الشعب الجزائري على دينه و لغته طيلة الاستعمار رغم الحركة التصيرية الواسعة التي شجعها الاستعمار و الى السياسة التي اتبعها في خلق صراع داخل المجتمع الجزائري بين الطرفين وعلماء الاصلاح و اعتبرته صراعا دينيا بين مذهبين لم يكن في الواقع تعبيراً عن تطور تاريخي اذن رغم هذه الإجراءات و القوانين القمعية و الزجرية من أجل سلخ الانسان الجزائري عن دينه إلا أنه لم يتخلى عن مبادئ دينه بل تبت و صمد في وجه الاحتلال الفرنسي و قاومه بشئ أنواع المجابهة التي كان الدين دائماً من ورائها.

فقد لعب الادب الشعبي دوراً حاسماً في المحافظة على روح وثقة الكيان الجزائري. ففي الأسواق العامة و المناسبات الاجتماعية و المقاهي الشعبية كان المداح يقص قصصه و أساطيره مثيراً للعواطف و مذكراً بالغزوات و محولاً الهزيمة الى نصر مؤكداً الى ان ارادة الله شبت لهم ذات يوم منفذاً (1).

بالإضافة الى الادب الشعبي كان هناك الطرق الدينية و هي تراث غني بالمعتقدات و العادات و الأساطير التي كانت تنتقل الى المرء خلال نظم سرية و قنوات غامضة. ورغم ان هذا التراث كان غامضاً و خرافياً إلا أنه حافظ على روح المقاومة و روح البقاء الوطني و ثبات و تماسك الشعب الجزائري و التفاته حول مقدساته من دين و لغة و تاريخ... (2)

و مما يؤكد تلاحم الشعب الجزائري و تمكسه بدينه و عروبوته و التفاهة حول قاداته ان المؤرخين و المتقنين الفرنسيين أنفسهم قد اعترفوا بهذا الثبات و رفض الجزائريين لفكرة الادمج و اللاحاق فالمؤرخ <<بول غافريل>> قد قال أن فرنسا تحارب <<أمة>> مدفوعين بالدين و الوطنية. فهو يقول: <<إن الحرب قد أعلنت ضد أمة كاملة مدفوعة بعصبية ثنائية: الوطنية و الدين>> (3)

(1) الحركة الوطنية الجزائرية د/ ابو القاسم سعد الله الجزء 2- ص 70

(2) المرجع السابق نفسه ص 70 .

(3) المرجع السابق نفسه ص 71 .

أما الاستاذ <<م. إيميري>> <<ان التلاحم الجماعي للشعب الجزائري لم تكن فرنسا قادرة على فهمه وتجريده من وحدته>>. (1) والاستاذ <<جوليان>> يعترف بأنه كان للجزائري مشاعر وطنية والتصاق بالأرض وحضارة، فانه يرى انها تحول هذه الحضارة الى ضمير وطني إلا بعد الاحتلال. ويعترف الدوق: <<دوليان>> إن الشعب بقي صامدا بفضل وحدته ومعنوياته ومهارته.

وباختصار فإن المثقفين والعسكريين الاوروبيين قد اعترفوا بأن الجزائر كانت قد وجدت واستمرت وقاومت من أجل الحفاظ على مبادئها وثقافتها وأرضها وكيانها كأمة عربية مسلمة وأنها قد قاومت الحكم الأجنبي طيلة وجودها.

و بالمقابل لجأت فرنسا الى سياسة أخرى وهي: لعبة توازن القوى وتشكيل تحالفات الجمعيات الدينية وعقد مع طبقة إجتماعية جزائرية وهي العائلات الكبيرة و يسميها المؤرخون <<ارستقراطية العصور الوسطى>> والخيام الكبيرة او النخبة التقليدية، وقد نجح الفرنسيون في كسب هذه العائلات الكبيرة والمتكونة من الارستقراطية القديمة، وقدماء المحاربين واغنياء الملاكين. وضمنت لهم سلطتهم على رعاياهم المحليين وعلى خصومهم على ان يعترف هؤلاء بحق وجود فرنسا حمايتها لهم. وهكذا أصبح التعاون بين فرنسا وهذه الطبقة من الجزائريين مربحا للطرف الفرنسي فقط. (2)

كما منحت فرنسا بعد ذلك الأرض وبعض الأسلاك الأخرى إلى رؤساء العائلات الكبيرة الذين أصبحوا نوعا من الكولون الأهلين ومنحتهم القابا مثل <<القياد>> <<الاعوات>> <<الباشغات>> واستعملتهم كمرشدين ومساعدين للإداريين الفرنسيين فخدموا فرنسا بإخلاص في الجيش و الإدارة ومتعاونين ضد شعبهم نفسه. (3)

إن هذه الطبقة الجزائرية نظرا لعلاقتها بفرنسا كانت متفقة ومنتورة ولكن لم تكن كذلك بل كانت الطبقة الجاهلة تماما بالمذاهب الفرنسية.

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا ص 72

(2) المرجع نفسه ذكر سابقا ص 78

(3) المرجع نفسه ذكر سابقا ص 78.

المجاهدات و المقاومة الوطنية

قد ادعى المستعمر بأنه جاء ليمدن البلاد وزعم انه صاحب رسالة حضارية ولكن الشعب الجزائري لم يغتر بهذا الستار المزيف و الادعاءات الكاذبة وفهم وأدرك أهداف و أغراض المحتل الذي كان يريد السلطة و الاحتلال من اجل تصيره و القضاء على سيادته و مقوماته من دين و لغة و تحقيق مصالحه.

فكانت المجاهدات و المقاومات حتمية و طبيعية وفي رأي الاستعمار لم يكن الشعب الجزائري الأشعبا همجيا لا يستحق السيادة و الاحترام يجب تمدينه و بطبيعة الحال لم يرض شعبنا بفلسفة الاستبداد و رفضها و قاومها بكل ما لديه من قوة و عزم. ولقد اكتسبت المقاومة الوطنية اشكالا متنوعة حيث المقاومة المسلحة المنظمة ما بين 1833--1847 و تمثلت في مقاومة

الامير عبد القادر في الغرب الجزائري و مقاومة احمد باي في الشرق.

- المقاومة الشعبية الغير المنظمة والتي دامت قرابة 70 سنة.

قضت فرنسا على دولة الامير عبد القادر و لكنها لم تقض على مقاومة الشعب الجزائري التي بقيت مستمرة ولو بصفة غير منتظمة الى ان ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية و بعبارة اخرى الشعب لو يتوقف عن الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي في منطقة الا ليبدأها في منطقة اخرى وهكذا وبعد المقاومة التي قادها كل من الامير عبد القادر و احمد باي في الفترة ما بين 1830—1847. والتي تعتبر الحرب التحريرية الاولى في العصر الحديث توصلت المقاومة المسلحة طيلة القرن 19م و بداية القرن 20م برز خلالها عدد كبير من الزعماء و الابطال قادوا جماهير السكان الى الكفاح المسلح و تزعموا ثورات و انتفاضات ضد الاحتلال الفرنسي و تصاعد عنفها مع تصاعد القمع الاستعماري.(1)

(1) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 54 .. تاريخ الجزائر 1830/1962 سنة 2002 .

اختلفت هذه المقاومات و الانتفاضات في الظروف و الوسائل و المدة و الضحايا و النتائج ولكن أهدافها و احدة تطهير البلاد من غزاة الاستعمار كما أنها شملت أرجاء الوطن ومنها:

- مقاومة لالا فاطمة نسومر
- مقاومة أولاد سيد الشيخ 1880/1864 .
- مقاومة بني مناصر جانفي 1871
- مقاومة الصبايحية و محمد الكبلوتي فبراير 1871
- ثورة المقراني و الشيخ الحداد 1871
- مقاومة عين التركي و مليانة 1901
- مقاومة الشيخ بوعمامة 1881-1904
- مقاومة الأوراس (1)

مقاومة لالا فاطمة نسومر

شاركت لالا فاطمة نسومر هي كذلك في مقاومة الاحتلال الفرنسي بمنطقة القبائل الكبرى حيث أظهرت شجاعة كبيرة انقذت بوبغلة المتواجد في قرية سومر ووقفت الى جانبه وبقيا في بني يني يحرضان على الجهاد و شاركته في أغلب المعارك التي خاضها، منها معركة وادي سبار بتاريخ 17 أفريل 1854 ضد القوات الفرنسية. كما حققت انتصارات اخرى ضد العدو .

ونظرا لما أظهرته من قوة و شجاعة في وجه العدو و تعاضم شأنها نتيجة الهجمات المتواصلة التي شنتها على المراكز الفرنسية تخوفت السلطات الفرنسية من ازدياد خطرها فجهزت لها جيشا بقيادة (الماريشال راندون)* اتجه صوب مناطق تمركزها رفقة 7000 رجل و النقي الفريقيان في 11 جويلية 1817 ونظرا لعدم تكافؤ الفرص بين الطرفين انتهت المعركة بمقتل 44 جنديا فرنسيا من بينهم ضابطان و 327 جريحا الى حن توقف القتال .(2)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

(2) المرجع نفسه ذكر سابقا .

* الماريشال راندون : ولد في يوم 27 مارس سنة 1795 التحق إلى رتبة ملازم أول ثم قائد ثم ماريشال فرنسا عام 1856 عين حاكما عاما ، استطاع أن يقود عملية الغزو للجزائر عاصر الكثير من الأحداث منها : المقاومة في الأغواط في الجنوب الجزائري والتي قادها ناصر بن شهرة و الشريف بوشوشة و الشريف محمد بن عبد الله . مات سنة 1871 . (للمركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 54 - تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1962) .

مقاومة أولاد سيد الشيخ

-الإطار الزمني و الجغرافي :
ظهرت بالجنوب الغربي البيض- النعامة- عين الصفراء . وضمت قبائل كقبيلة أولاد سيد
الشيخ - و الزوايا و اتباع الطريقة البوشيخية . وامتدت من سنة 1864 ال 1881 .
أسباب قيامها:

- توسع الإستعمار الفرنسي نحو الجنوب وبسط نفوذه و استغلال نفوذ قبيلة
أولاد سيد الشيخ .

- رفض القبائل الإحتلال الفرنسي
- فرض الضرائب على السكان لتحطيمهم ماديا و تفتيرهم .
- سياسة فرنسا العنصرية القائمة على فكرة - فرق تسد و هذا بهدف
ضرب وحدة الشعب الجزائري . (1)
- المس بمقدسات القبائل (الدين - اللغة - العادات و التقاليد)
- محاولة الحد من نفوذ زعيم القبيلة سي سليمان بعد قتل أبيه حمزة
و أخيه بوبكر.

- إهانة أفراد عائلة أولاد سيد الشيخ يوم 29 جانفي 1864 في
ساحة البيض على يد ضباط المكاتب العربية.

مراحلها :

المرحلة الأولى : 1864-1867 : تميزت هذه المرحلة بإعلان الجهاد ضد فرنسا
و استجابة عدد معتبر من الأتباع و أنصار الطريقة البوشيخية المنتشرة عبر الصحراء .
واندلعت المقاومة يوم 08 أبريل 1864 حيث هاجموا مخيم للجيش الفرنسي و قتل
العقيد الفرنسي بوبريط على يد سي سليمان غير انه تعرض بالمثل على يد الجند
الفرنسيين . وكان من نتائج هذا الهجوم انضمام القبائل الى المقاومة خاصة بعد ان
علمت بسقوط العديد من الضباط الفرنسيين .

كما تدعمت المقاومة يوم 17 أبريل بإنضمام قبيلة أولاد شايب من دائرة بوغار بخمسائة
فارس قاموا بهجمات على معسكر فرنسي قضوا على ضباط فرنسيين و من ولاهم من
الجزائريين . كالملازم احمد بن رويلة . ومن أشهر المعارك معركة ابن حطب يوم 26 افريل
1864 ضد فيلق الجنرال مارتينو (MARTINEAU)
المتجه الى البيض . الى جانب معركة << سيتن >> (2)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

(2) المرجع نفسه ذكر سابقا

مقاومة بني مناصر 1871-

شملت كل من مليانة و شرشال ما بين 14 جويلية و 21 أوت 1871

أسبابها :

- سياسة الإستعمار الفرنسي القائمة على الإستبداد و القهر
- مصادرة واغتصاب الممتلكات العامة و الخاصة للجزائريين
- سياسة فرق تسد
- فرض ضرائب و غرامات مالية بالقوة على السكان الشبي الذي انتقل كاهلهم
- مس المقدسات السكان الدينية
- خلق صراع بين قبائل منطقتي شرشال و مليانة

مراحلها :

- المرحلة الأولى : تميزت المرحلة الأولى بمحاولة السكان قتل القياد الموالين لفرنسا و لم يحدث ذلك . كما عين الحاكم العام دي قيدون بن المولود و هذا الأخير الذي اراد السكان قتله - قايد على المنطقة هذا ما زاد سخط و غضب الأهالي.
- المرحلة الثانية : بعد ياس سكان بني مناصر من سياسة الحاكم العام دي قيدون أعلنوا الجهاد في 13 جويلية 1871 و كانت الإنطلاقة من سوق الحد و بدأ الزحف على القرى و المداشر مع التعبئة الشعبية و سرعان ما وصل الخبر الى السلطات الفرنسية التي سارعت الى إتخاذ التدابير و الإجراءات لمواجهتها.
- المرحلة الثالثة : تعيين الشيخ مالك البركاني قائدا عليهم الذي قام بتوزيع قوته الى ثلاث فرق:

الفرقة الرئيسية : كلفت بالتوجه الى شرال مقر السلطة الحاكمة ومهاجمتها
الفرقة الثانية : كلفت هذه الفرقة بالتوجه الى منطقة زوربخ.
الفرقة الثالثة : كلفت هذه الفرقة بالتوجه الى منطقة نوفي :في هذه

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

المرحلة حققت الثورة عدّة انتصارات على الفرنسيين و اعوانهم حيث قتل عدد من المعمرين و تم حرق مزارعهم و مصانعهم و بساتهم التي اقاموها على كاهل السكان و امام صلابة هذه الثورة سارعت سلطات الإحتلال الى تعزيز قوتها العسكرية حيث امرت قادة جيوشها بمهاجمة مناطق الثورة .
نتائجها :

نتج عن هذه الثورة الغير متكافئة ما يلي :

- تهديم سلطات الإحتلال زاوية البركاني في مليانة.
- سقوط القائد بركاني شهيدا في 2 أوت 1871.
- مصادرة أراضي و تدمير منازل و حرق املاك العائلات الثورية.
- محاكمة العائلات الثورية امام مجالس عسكرية و الحكم عليهم بأحكام تتراوح بين المؤبد و الأشغال الشاقة و النفي .(1)

مقاومة الصبايحية و محمد الكبلوتي سنة 1871

ظهرت بمنطقة سوق أهراس قادها الصبايحية و انضم اليهم محمد الكبلوتي من الحنانشة سنة 1871.

أسبابها :

- رفض سكان منطقة سوق أهراس بالإنضمام الى الجيش الفرنسي للمشاركة في حرب فرنسا ضد بروسيا مع بداية عام 1871 و هو القرار الذي لم يقبل به الصبايحية .
- الأوضاع المزرية و السيئة التي كان يعيشها سكان المنطقة بسبب السياسة الإستعمارية .
- هروب عدد هائل من المجندين بعنادهم من مركز بوغار الى المدينة و قصر البخاري .
- انضمام محمد الكبلوتي الى الإنتفاضة و هو من قبائل الحنانشة .(1)

مميزاتها :

تميزت بأول عمل عسكري و هو قتل احد الضباط الفرنسيين و اخماد النيران في مزارع المستوطنين بمنطقة سوق أهراس و ما جاورها . و إعدام تسعة من الكولون كما تميزت بتلاحم قبائل الصبايحية و الحنانشة و من أشهر المعارك معركة عين ستور في 30 جانفي 1871 .
رد فعل الفرنسيين على المقاومة :

- إحالة الموقفين من القبيلتين (الصبايحية و الحنانشة) على المحاكم العسكرية .
- تنفيذ حكم الإعدام بالساحة العمومية بمدينة سوق أهراس في حق الجزائريين من الجنود الفرنسيين .

- الحكم على البعض الاخر بالأشغال الشاقة و النفي الى السجون الفرنسية النائية .
- مصادرة املاك و أراضي الحنانشة .
- حرق المنازل و تخريب الممتلكات .

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

مقاومة المقراني*

- إرتقى فيها كل الناس خاصة الإخوان الرحمايين في عمالتي الجزائر وقسنطينة من حجوط و مليانة و شرشال الى جيجل و القل شرقا و بانتة وبوسعادة وسور الغزلان جنوبا و شملت جبال البابور و الواد الكبير و حوض الصومام و جبال جرجرة و البيبان و حوض الحضنة و جبالها و امتدت الى سهل متيجة و سطيف (1).

أسبابها:

- ظهور قوة المستوطنين في التأثير على حكومة باريس و إستتكارها بالسلطة في الجزائر وهذا ما لم يرض به حاكم مجانة الباشا محمد المقراني
- إهانة سلطات الإحتلال للمقراني و عائلته و سكان منطقته.
- المساس بكرامة الشيخ محمد المقراني
- المجاعة الكبيرة التي تعرضت لها المنطقة ما بين 1867 و 1868 و راح ضحيتها آلاف الجزائريين أمام مرأى و مسمع من الإدارة الإستعمارية.
- الحركة التصيرية التي إستغلت الأوضاع الإجتماعية المزرية في تمسيح السكان و تصيرهم .
- النظام المدني الذي خلف النظام العسكري و الذي جاء لتكريس هيمنة المعمرين الأوروبيين على الجزائريين و إذلالهم و هذا ما نص عليه مرسوم 24 أكتوبر 1870.
- قانون كريميو الذي أعطى الحق لليهود لأخذ الجنسية الفرنسية و عليه قال قائد ثورة 1871 الشيخ محمد المقراني قولته الشهيرة التي جاء فيها ما يلي : >> أريد أن أكون تحت السيف ليقطع رأسي و لا تحت رحمة يهودي أبدا.<< (2)

(*) المقراني : هو محمد بن الحاج المقراني ينتسب إلى عائلة عريقة من قلعة بني عباس كانت عائلته غنية تملك العديد من الأراضي الزراعية ، حفظ القرآن في صغره ، أصبح خليفة على سكان منطقته، اعتبر المقراني تصرف الإدارة الفرنسية إهانة له ولعائلته ، أعلن الجهاد معتمدا على قوته المحلية الذي استمر فيه إلى أن استشهد في معركة وادي سوفلات يوم 05 ماي 1871 (المرجع نفسه ذكر سابقا)

(1) : الدكتور يحي بو عزيز ثورة 1871 ص 236

(2) : المركز الوطني للبحث و الدراسة في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954

سنة 2002 - تاريخ الجزائر 1830-1962

- الأزمة المالية الخانقة التي وقع فيها المقراني من أجل مساعدة المحتاجين من سكان منطقته .
 - السياسة العنصرية التي طبقتها الإدارة الجديدة مع الجزائريين العاملين عندها.
- ## مراجعتها:

1 - مرحلة الإنطلاق:

إن قيام الثورة في كل من سوق الاهراس بزعامة محمد الكبلوتي و الصبايحية ومقاومة بن ناصر شهرة بالأغواط و الشريف بوشوشة كلها مهدت لبداية المرحلة الأولى لقيام ثورة المقراني في 16 مارس 1871 , بعد أن قدم إستقالته من منصبه في 27 فبراير 1871 وفي 16 مارس 1871 بدأ زحفه على مدينة برج بوعرييج قدره ب 7 آلاف فارس قصد محاصرتها والضغط على الإدارة الإستعمارية الجديدة.

1- مرحلة شمولية الثورة وظهور الشيخ الحداد*:

بعد محاصرة مدينة البرج إنتشرت الثورة حيث وصلت الى مليانة وشرشال و الى جيجل و القل وكذلك الحضنة و المسيلة وبوسعادة وباتنة وعين صالح وبسكرة ضف الى ذلك إستمالة الشيخ الحداد والأخوان الرحمانيين حيث بدأت تعبئة السكان للجهاد وإنظم أتباع الأخوان الرحمانيين الى صفوف الثورة التي أثبتت لقادة الإستعمار مدى صلابة و تلاحم السكان حول الحاج مقراني والشيخ الحداد الزعيم الروحي للثورة التي حققت إنتصارات كبرى أخافت الإدارة الإستعمارية و أصبحت تشكل خطرا على مصالحها ومستوطنيها للمنطقة.

2- مرحلة التراجع :

بعد استشهاد بطل المقاومة الباشا محمد المقراني في معركة وداي سوفلات قرب عين بسام في 5 ماي 1871 على يد احد الخونة التابعين الإدارة الفرنسية و تدخل الادارة الاستعمارية بطرقها الخاصة من أجل زرع الخلاف بين المجاهدين وقاداتهم بدأت الثورة تتراجع. ضف الى ذلك الخلاف الذي كان قائما بين الزوايا الرحمانية نفسها أثر سلبا على مسار الثورة .(1)

(*) الشيخ الحداد : هو محمد امزيان بن علي الحداد ،انتقلت أسرته من بني منصور واستقرت في إيغيل قرب وادي الصومام . سمي بالحداد لأن جده امتهن حرفة الحدادة حفظ القرآن وتعلم قواعد اللغة العربية انتقل إلى زاوية اعراب في جبال جرجرة اختاره أهله إماما ومعلما للأطفال . ساهمت الطريقة الرحمانية من خلاله مساهمة كبيرة وفعالة في دعم مقاومة الشيخ المقراني . شارك في عدة معارك ضد الاستعمار الفرنسي، سجن في قلعة بارل في بجاية حيث توفي في شهر أفريل 1873 . (المرجع نفسه ذكر سابقا) .

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا

نتائج المقاومة:

- نتج عن هذه الثورة تعرض الشعب الجزائري الى انتقام شديد من طرف الإستعمار تمثل في :
- فرض الضرائب على القبائل المشاركة في الثورة و كانت على ثلاثة أنواع طبقا لدرجة مساهمتها ضد القوات الفرنسية.
 - مصادرة أراضي القبائل و حجز أملاك أفرادها و توزيعها على المستوطنين الجدد .
 - حبس المشاركين في الثورة من دون محاكمتهم.
 - النفي خارج الوطن مثل كاليديونيا الجديدة ومن الذين طبقت في حقهم هذه السياسة بومرزاق المقراني و ابني الشيخ الحداد عزيز و محمد.
 - إصدار أحكام الإعدام و بالسجن مدى الحياة في حق الجزائريين مع الأشغال الشاقة الى مدينة نوميا بكاليديونيا الجديدة.
 - وفاة الشيخ الحداد في السجن بعد الحكم عليه ب 5 سنوات في 19 افريل 1873.
 - صدور قانون تحديد الأراضي المشاعة في 26 جويلية 1873 و الذي بموجبه تم توزيع 200 هكتار للفرد الواحد من المعمرين.
 - إجبار عدد كبير من القبائل على الهجرة نحو المناطق الجبلية.
 - صدور 6 آلاف حكم بالإعدام.
 - صدور مرسوم 24 أكتوبر 1870 . لقد نص هذا المرسوم الذي كان وراءه المستوطنون على ما يلي :
- 1- إلغاء النظام العسكري و تعويضه بالنظام المدني .
 - 2- إلغاء المكاتب العربية التي كانت يرأسها الضباط الفرنسيون.
 - 3- منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بصورة جماعية (قانون كريميو)

مقاومة عين التركي 1901

الإطار الجغرافي :

تقع قرية التركي بالقرب من مدينة مليانة .

الإطار الزمني- 26 أبريل 1901

- أسبابها :

- مصادرة فرنسا الأملاك و الأراضي العامة و الخاصة.
- تعسف و تجاوز الإدارة الإستعمارية و تطبيقها لقانون الأهالي وقانون الغابات.
- هجوم الفلاحين الجزائريين مستوطنة اوروية بقرية التركي قامت السلطات الفرنسية بمصادرتها.
- قمع القوات العسكرية الفرنسية سكان المنطقة.

- نتائجها :

- و فاة خمس اوروبيين
- و فاة 16 من سكان المنطقة و مقتل جندي فرنسي اثر حملة التقتيل التي شنها الجيش الفرنسي.
- اعتقال الرجال البالغين 15 سنة من العمر فما فوق
- اجراء عملية التحقيق مع 150 جزائريا لمعرفة اسباب الإنتفاضة
- تسليح الكولون حتى يدافعوا عن أنفسهم و تكثيف الحراسة لتدعيم الأمن في الجزائر.
- تشويه الإنتفاضة بالتركيز على التعصب الديني و الشعوذة
- وصف الجزائريين و العرب عامة بالوحوش في صورة بشر
- وصف الصحف الكولونية التي تصدر بالجزائر أن الجزائريين مجرمون و اعداء كما قامت بتزخيص المعمرين على استعمال القوة ضد الأهالي.
- إلا أن الصحافة الفرنسية الصادرة في باريس فلقد اسهبت في ذكر تعسف الإدارة الاستعمارية بالجزائر وتصرفات الكولون التي دفعت الأهالي الى ارتكاب هذه الأعمال (صحيفة << الفجر >> الحرية >>)

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

- 1- تقد يـم 125 من الثوار الى العدالة و نقلهم الى محكمة مـونـبـلية بفرنسا
 - 2- وفاة 17 سـجـينا و أصـيب 81 بأمراض مختلفة من سكان الجزائر.
 - 3- صدى هذه الإنتفاضة خارجيا و اطلاع الرأي العام الفرنسي على حقيقة الوضع في الجزائر . ومعاناة الشعب الجزائري .
 - 4 - إستياء المعمرين لنتائج المحاكمة و طالبوا بالسلاح لتحقيق عدالتهم بأنفسهم
- مقاومة الشيخ بوعمامة : 22 أفريل / 1881 / ماي 1883

وهي امتداد لمقاومة أولاد سيد الشيخ بقيادة بوعمامة بن العربي بن التاج وشملت كل من عين الصفراء ، تيارت ، سعيدة حتى عين صالح . وهي أطول مقاومة . رغم محاولة فرنسا تفكيك هذه القبيلة بسياستها المعروفة (فرق تسد) .

مقاومة الأوراس أو الزعاطشة 1848/نوفمبر 1849

بقيادة بوزيان والشريف بوعمار ، شملت كل من بسكرة والأوراس رافضين السياسة التوسعية الفرنسية .

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا

مميزات و خصائص هذه المقاومة

- كانت محلية قبايلة حيث ارتبطت بأسماء زعماء عائلات كبيرة ولكن الذين لعبوا الأدوار البارزة فيها هي الطبقات الشعبية الكادحة (شيوخا و شبابا رجالا ونساءا) هؤلاء لم تكن لهم مصالح او امتيازات يدافعون عنها و إنما ثاروا من تطهير البلاد من الغزو الفرنسي و المحافظة و الدفاع عن دينهم.
- نقص التجربة و التخطيط لدى زعماء هذه المقاومات و نقص في الأسلحة على عكس عدوهم . ولم يكونوا يملكون سوى الحماس الديني و الوطني كسلاح معنوي و الفؤوس و الخناجير و بنادق الصيد.
- ذات طابع ديني حيث قادها الشيوخ الدينيون اصحاب الطرق الصوفية حيث لعب الرحمانيون دورا هاما في هذه المقاومة ومن ضمنهم : الشيخ بوزيان و الحاج موسى لغواطي بالزعامة و بن عزوز في واحة البرج و محمد بن عبد الله في توقرت و ورقلة و الاغواط و الجعدي و الحاج عمر في جرجرة و الحداد و عزيز في صدوق و غيرهم إلى الأمير عبد القادر في القيطنة و معسكر و بوعمامة في المقرار الفوقاني و التحتاني و أولاد سيد الشيخ في الابيض سيد الشيخ و غيرهم . وهكذا لعب الدين دورا هاما في المقاومة الجزائرية و ارتبطت كل الثورات و الانتفاضات بشيوخ الدين لأن الوازع الوطني كان ممزوجا بالعامل الديني كذلك لأن الدين و الوطنية شيء واحد كما هو كذلك في العقيدة الإسلامية.
- للإشارة فان الجزائريين لم يكونوا يفرقوا بين الدين و الوطنية اتجاه الإستعمار الفرنسي المسيحي(1)

(1) د/ يحيى بوعزيز - تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية ص 315

- اخذت تتقلص وتقل بسبب الضغط الاستعماري المتزايد والمكثف خاصة بتطبيقه سياسة التفتيل و الطرد الجماعيين و اسلوب التجويع والتفجير والتجريد من الاملاك العقارية و المنقولة.
- عدم التنسيق بين الثوار نظرا لصعوبة المواصلات ووسائل الاتصال آنذاك. وهكذا يمكننا القول بأن هذه المقاومات و الانتفاضات و الصمود في وجه الاستعمار ظلت تعتمد الى حد كبير على الدين طيلة العهد الاستعماري ولعله من المفيد التذكير ببعض العناصر المتعلقة مباشرة بالموضوع:

ان الحملة الفرنسية تكون قد أيدتها الكنيسة حيث بعد نجاح الحملة تهاطل على الجزائر المبشرون و اخذت السلطات العسكرية تهتم المساجد و تحول بعضها إلى كنائس و تستولي على الأوقاف الدينية و هذا يعطي لهذا الغزو طابعا صليبيا. ثم إن القوانين الاستثنائية التي اصدرتها السلطات الفرنسية بشأن الجزائر كانت كلها تقوم على الروح الصليبية و الدليل على ذلك قانون إلغاء القضاء الإسلامي وقانون الجنسية واهمال التعليم الإسلامي وتشجيع الحركة التصيرية كل هذا يجعل من الوجود الفرنسي قوة صليبية تحمل معها احتلال سياسي واستغلال إقتصادي ورد عليها الجزائريون بالمثل حيث ان المقاومات التي اعلنوها في المدن و الارياف كانت على أساس ديني. فالغزو الصليبي قابله به بإعلان الجهاد. (1)

(1) د/ أبو القاسم سعد الله أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ش.و.ن.ت ص 16

مقاومة رجال التعليم والعلم

بدأت المقاومة بمحاربة المدارس الرسمية و خطة الاستعمار الثقافية ولعب رجال التعليم والعلم و الثقافة دورا كبيرا في ذلك . واعترف العدو بنفوذهم فحرصوا الشعب على رفض سياسة «الإدماج» و بينوا للمواطنين أهدافها و خطورتها و جعلوا من كل مدرسة جزائرية وكل مسجد وكل زاوية مركز لمحاربة العدو وعملوا على توحيد الصفوف ونسقوا الجهود و الاراء حتى أصبح المستعمر يتساءل في سر الوحدة الشعبية القوية بدون أن يلتمس أسبابها الحقيقية ومما يدل على تلك الروح الوطنية- ذكر الضابط « دونوفو» في كتابه «الاخوان» فعالية الحركة القومية فقال « وبسبب سذاجة المواطنين قد أثر فيهم رجال جاعوهم باسم دينهم وباسم الله وباسم محمد يحرضونهم على الثورة و التخلي عن المحرثات في حين أصبحنا مضطرين الى استعمال القوة لحمل الأهالي على الامتثال لآرائنا ولإقناعهم بأننا نريد « مصالحتهم .» وهكذا شبت حرب المدارس بين العدو و السكان و تنافست الثقافتان.(1)

الدين و المقاومة:

-إن ازدواجية النزعة لدى الرجل الجزائري والمتمثلة في الدين و السياسة افرزت لديه قوة و حماس تدفعه على رفض الاستعمار الفرنسي و تحت على رفع لواء المقاومة.

لقد كان أول الثائرين هو الامير عبدالقادر يمثل الطريقة القادرية و الشيخ الحداد الزعيم الروحي لثورة المقراني من زعماء الطريقة الرحمانية وكان بوغبل و بومعزة أيضا يمثلان طرقا دينية و بالتالي اصبحت الجمعيات الدينية تمثل احزابا من الواجهة السياسية ومنظمات اقتصادية و اجتماعية من ناحية اخرى وتعليمية وعقائدية و عقلية من ناحية اخرى.(2)

(1) الاصلالة - العدد 06 جانفي 72. مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الاصلي و الشؤون الدينية

(2) د- ابو القاسم سعد الله تاريخ الحركة الوطنية ج1 ص50

الطرقية والإصلاحية في مواجهة الإستعمار

دور الجمعيات الدينية او الطرقية:

لعبت هذه الجمعيات او الطرقية دورا هاما في التنظيم القبلي و الترابط الاجتماعي و تأسيس وحدة سياسية و دورا آخر و هو دور المعارضة السوسيو سياسية.

و إذا كان بعض الكتاب الجزائريين اكتفوا بإبراز دور الطرقية كعامل لنشر الخرافات و البدع متجاهلين دورها الرائد و هو ملاً الفراغ في الريف الجزائري و الذي كان معزولا عن أي اهتمام من قبل الاحتلال الفرنسي خاصة في ما يتعلق بالتعليم ضف الى ذلك ادوار أخرى كتجسيد الرابطة بين مختلف القبائل كذلك إقرار السلم و نشر مكارم الاخلاق و فرض الإحترام.

ان المقومات الشعبية المسلحة المنظمة و غير المنظمة كان قادتها من خريجي و صنع الطرق الصوفية كالرحمانية و القادرية... و إذا كان هذا كل ما قامت به الطرقية فتكفيها شهادة «جولي» للتعبير عن القيم الأخلاقية و التعليمية التي عملت هذه الطرق على الحفاظ عليها و من خلال ذلك الحفاظ على هوية الأمة بأكملها (1)

لقد مثلت بداية القرن العشرين وما تزامن معها من تنامي للوعي الوطني مرحلة حاسمة في التطور التاريخي للممارسة الدينية انها بداية الانتقال من مقاومة «الزاوية الريفية» الى المسجد الحضري كما عبر ذلك الباحث الجزائري - «عدي لهواري» (2)

(1) مذكرة نيل شهادة ماجيستر - الجزائر في الفكر الانثروبولوجي ص 93

(2) المرجع نفسه ذكر سابقا ص 93

و امام تنامي الحركة الاصلاحية نتيجة التطور التاريخي الذي كان بمثابة تجسيد الوقائع الاجتماعية و الثقافية حيث مست عقلية الانسان الجزائري و اثرث فيه تراجع تدريجيا نشاط الطريقة صف الى ذلك تدجين نشاطها بحكم الدور الذي كانت تلعبه.

الحركة الإصلاحية:

لقد ادت السياسة الاستعمارية الى تغريب المجتمع الجزائري حيث عملت على طمس شخصيته و القضاء على مقوماته من دين ولغة... وهذا بواسطة قوانين و مراسيم , ولمواجهة هذه السياسة ظهرت معالم حركة إصلاحية رفعت شعارها ولواءها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي استطاعت ان تثبت الشخصية الدينية للإنسان الجزائري بعيدا عن كل تحريف او تزيف للحقائق كما ساهمت في تحرير ديناميكية حفزت تنامي إستقلالية المجتمع وتحكمت في سلوك افراده في وقت شكل فيه الدين اهم مقومات الشخصية الوطنية.

لقد ادرك رائد الحركة الإصلاحية الشيخ << عبد الحميد بن باديس >> ان التعليم و التربية هما أساس الاصلاح و النهضة . فعمدت الحركة على تربية النشء تربية صحيحة , لهذا الغرض قامت الحركة بتأسيس المدارس و المعاهد الإسلامية . و التي كان بعضها يتخذ من المساجد مركزا كالجامع الأخضر و البعض الآخر اعتمد على التدريس في معاهد خاصة مثل مدرسة التربية و التعليم في قسنطينة- دار الحديث في تلمسان معهد بن باديس في قسنطينة.

- الوعظ و الارشاد بقصد الاتصال مباشرة مع الجماهير لإيقاضها و توعيتها وتحذيرها من سياسة الاستعمار, و حثها على التمسك بانتمائها الوطني ورفض الاندماج و الحفاظ على الشخصية الجزائرية واعتمدت هذه الحركة على الصحافة باعتبارها وسيلة للتوعية ضد المخططات الاستعمارية التي استهدفت تصفية الوجود الجزائري ومن أشهر صحفها: الشهاب و البصائر .

(1) L. ADDI ,Impase du populis Enal Alger 1990 . p.91

الخاتمة :

لقد كان إحقاق الجزائر بفرنسا سنة 1834, و إصدار قانون مجلس الشيوخ (سان توس كونسيلت) Senatus Consulte سنة 1865 و قانون الأهالي سنة 1881 و إنشاء المحاكم الإضطهادية الردعية 1902 و التجنيد الإجباري سنة 1912 و قانون كريميو العنصري و المس بالقضاء الإسلامي و مقومات الشخصية الجزائرية من دين و لغة و عادات و تقاليد و تراجع التعليم و تدهور الإقتصاد و تفشي البطالة و المجاعة و الهجرة و الطرد الجماعي و النقتيل و التشريد و العمل من أجل إيادة كل المؤسسات الثقافية (المدارس ، المساجد ، المعاهد ، الزوايا والكتاتيب ...) والتي كان لها دور فعال في حفاظ الشعب الجزائري على مقوماته و شخصيته كما أنه لم يبق أي رجل دين أو معلما إلا إذا خضع لأوامر السلطات الفرنسية في الإقتصار على تعليم الطقوس .

هذا كله كان خرقا للإتفاق المبرم سنة 1830 بين الجزائر و فرنسا كما كان خرقا لجميع المبادئ الديمقراطية التي تتغنى بها فرنسا .

بالرغم من هذه الظروف الصعبة التي عاشها مجتمعنا خلال هذه الفترة و رغم الإجراءات المضادة التي إتخذها الإحتلال، لم يستسلم شعبنا حيث إنبرى للدفاع عن شخصيته و مقوماته بكل ما أوتي من جهد و طاقة . لقد تركز النضال الوطني خلال هذه الفترة في السعي لرفع المظالم عن الشعب و الدفاع عن مقوماته الروحية و المعنوية بالإمكانيات المحدودة التي كانت بين يديه .

أُتخذ النضال الوطني في هذه الفترة 1870 - 1920 عدة إشكال فإلى جانب الإنتفاضات الشعبية الكبرى, عام 1871 كان الشعب يمارس أيضا نضالا و لكنه صامد و الذي يتمثل في مقاطعة المؤسسات التي تسعى إلى تشويه شخصيته و التصدي لإفشال كل مخططات الإحتلال الفرنسي .

قاوم الشعب الجزائري الإندماج بمحافظتهم على قوانينهم الشخصية و على دينهم الذي كان الوازع المشترك بين كل الجزائريين وكان الحصن المانع في إفشال كل محاولات الإستعمار الرامية إلى القضاء على كيان الشعب الجزائري . إن الإحتلال الفرنسي لم يخلق الوطنية الجزائرية و لكنه أيقضها و قواها فقط .

هذه الحركة التي تصدت إلى كل أشكال أساليب السياسة الفرنسية و حكمها الذي كان فذا متناقضا إضطهاديا .

إننا نقول بأن أصول حركة الجامعة الإسلامية و القومية العربية تعود إلى الحركة الوطنية الجزائرية .

كما أنه لم يكن وجود الثقافة الفرنسية في الجزائر مصدر إنعاش و ترقية لثقافة المجتمع الجزائري بالعكس لقد تسبب في إضطهادها

إن هذا الموضوع مايزال في حاجة أكيدة إلى عمل و بحث أكثر خاصة من جانبه القانوني لأن ترسانة القوانين التي سنتها فرنسا كلها كانت قمعية , تعسفية , زجرية .
يستحيل تطبيقه على أي مجتمع كان كما حاولنا من خلال هذا البحث إظهار و إبراز أن سيادة و كيان الشعب الجزائري كان موجودا قبل الغزو الفرنسي و ظل موجودا طيلة وجوده لأن في نظر بعض المؤرخين و الأساتذة نفوا بوجود كيان جزائري قائم من قبل و لم تكن هناك وطنية و لاقومية أي عدم وجود فكرة القطر الواحد في الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي و مع ذلك فقد كان للجزائر كل شروط و مقومات الكيان المستقل قبل الإحتلال الفرنسي، فقد كان لها جنسيتها و شخصيتها المتمثلة في الجيش و العلم و البرلمان و الحدود بناء على المفاهيم الدولية المعمول بها , كما كان لها تقاليدها الشعبية من معتقدات عادات و آداب و أنظمة .

وختاما نقول لفرنسا أنك رغم تفننك في القانون لتطبيقه على الشعب الجزائري بهدف القضاء عليه إلا أن هذا الشعب قاوم وناضل وحافظ على شخصيته وسيادته الوطنية و ثقافية

قامت فرنسا باتخاذ مجموعة من الإجراءات وإصدار قرارات بهدف احتلال الجزائر ، بدءا من المدن الساحلية ثم التوغل نحو الداخل هذا من جهة .

ومن جهة أخرى التصدي لردود الفعل المباشرة والمقاومات الشعبية الأولية لزرع الرعب والفرع في أوساط الشعب الجزائري وإجباره على تقبل الأمر الواقع هذا في ظل فترة الحكم العسكري ، ظنا منها أنها ستتمكن من ذلك في مدة محدودة .

الملاحق

	1830
الملك شارل العاشر يقرر احتلال الجزائر	31 جانفي
تعيين لويس دي بورمون قائدا للحملة ضد الجزائر	07 فيفري
الجنرال كلوزيل يخلف دو بورمون في الجزائر	03 سبتمبر
كلوزيل يقرر قرار المصادرة لكل الأملاك العثمانية	08 سبتمبر
إنشاء ميليشيا محلية بالعاصمة من طرف كلوزيل	24 ديسمبر
إصدار أمر بمصادرة أملاك أحمد باي	31 ديسمبر
	1831
تعيين دي روفيجو قائدا عاما للجزائر	06 ديسمبر
	1832
مذبحة قبيلة العوفية قرب الحراش	06 أبريل
	1833
افيزار يعين قائدا عاما بالنيابة للجزائر بعد وفاة دي روفيجو	مارس
فرنسا ترسل لجنة تحقيق ردا على عريضة حمدان خوجة	28 أوت
	1835
تعيين كلوزيل حاكما عاما للجزائر	جويلية
احتلال مدينة معسكر من طرف الجنرال كلوزيل	06 ديسمبر
	1836
احتلال مدينة المدية من طرف الجنرال كلوزيل	04 أبريل
نفي حمدان خوجة وأحمد بوضربة	30 سبتمبر
	1837
الجنرال فالي يعين حاكما عاما للجزائر بعد موت دامرمون	أكتوبر
	1840
الجنرال بيجو يعين حاكما عاما للجزائر	29 ديسمبر
	1841
تخريب مدينة تاقدمت عاصمة الأمير عبد القادر (1)	ماي

(1) المركز الوطني للبحث والدراسة في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .
سنة 2002 - تاريخ الجزائر 1830 - 1962 .

	1842
إياداة قبائل عريب من طرف الجنرال بيجو	17 أكتوبر
	1843
حرق وتخريب زمالة الأمير عبد القادر	16 ماي
	1844
صدور قرار وزارى ينص على إنشاء المكاتب العربية	فيفري
	1845
إياداة قبيلة أولاد رياح من طرف الجنرال بيليسى	19-5 جوان
إياداة جماعية لـ 500 شخص حرقا من طرف سانتارنو في مغارة قرب بني مناصر (نواحي شرشال)	08 أوت
السماح بممارسة الشعائر اليهودية في الجزائر وتقنينها	نوفمبر
	1849
قطع رأس بوزيان وابنه ورفيقه موى الدرقاوي وحملهما إلى فرنسا	نوفمبر
	1851
الجنرال بيليسى حاكما عاما بالنيابة	ماي
الجنرال راندو يعين حاكما عاما	11 ديسمبر
	1852
مصادرة كل أملاك المشركين في مقاومة واحة الزعاطشة	26 فيفري
سلطات الاحتلال توافق على تحويل الأمير عبد القادر إلى باريس	30 أكتوبر
السماح للأمير عبد القادر بمغادرة فرنسا نحو تركيا	21 ديسمبر
	1860
زيارة الإمبراطور نابليون III إلى الجزائر	19-17 سبتمبر
الجنرال بيليسى حاكما عاما للجزائر	ديسمبر
	1861
مصادرة أملاك سكان بوسعادة الذين شاركوا في مقاومة الزعاطشة	13 نوفمبر
	1864
الماريشال ماكماهون يعين حاكما عاما للجزائر	سبتمبر
	1865
الإدارة الفرنسية تطبق قرار المصادرة على المشاركين في مقاومة أولاد سيد الشيخ	13 مارس
زيارة الإمبراطور الثالث ثانيا للجزائر	03 ماي
أصدار قانون سانتوس كونسولت	14 جويلية
تقنين الإستيطان ببيع 100 ألف هكتار من الأراضي المصادرة (1)	01 سبتمبر

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا

رغم سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية الفرنسية الثانية ،
إلا أن تعامل الإدارة الاستعمارية بقي في جوهره واحد.
حيث بدأت في إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات
بهدف تجسيد سياسة الاستيطان ومواصلة التصدي لكل مقاومة
بالنقتيل والتتكيل والنفي ومصادرة الأراضي ومحو الشخصية الوطنية .

كرونولوجيا السياسة الإستعمارية الفرنسية 1870 - 1900

	1870
صدر مرسوم إعادة تنظيم القضاء الإسلامي	08 جانفي
صدر مرسوم كريميو Cremieux	24 أكتوبر
صدر قرار مصادرة كل أملاك الحاج محمد المقراني	25 مارس
	1872
الإدارة الفرنسية تعمم قرار المصادرة على القبائل المشاركة في المقاومة	ماي - جويلية
	1873
صدر قانون فارني Warnier	26 أبريل
	1874
صدر قانون لمحاربة الحرائق	17 جويلية
صدر قانون الأهالي في الجزائر	11 سبتمبر
	1875
السلطات الفرنسية تعدم الشريف بوشوشة في قسنطينة	29 جوان
	1879
قمع مقاومة الأوراس ومصادرة أملاك الثوار	جوان
	1881
نشر قانون الأهالي والشروع في تطبيقه	28 جوان
الإدارة الفرنسية تفرنس التعليم بإصدار قانون يتضمن شروط المدارس الابتدائية	30 أكتوبر
	1889
إصدار مرسوم حول القضاء الإسلامي يتضمن تعيين القضاة المسلمين	17 أبريل
	1892
مرسوم يتضمن التعليم (1)	18 أكتوبر

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

مواصلة الإدارة الاستعمارية قراراتها الرديئة والتعسفية والجزرية
بغية التسلط على الشعب الجزائري والقضاء على مقومات شخصيته
العربية الإسلامية من جهة ، ومن جهة أخرى محاولة القيام ببعض
الإصلاحات الشكلية بهدف سياسة ذر الرماد في العيون .

	1902
قرار استحداث المحاكم الرادعة	29 مارس/28 ماي
	1904
تمديد وتجديد قانون الأهالي	21 ديسمبر 1904
	1907
تمديد وتجديد قانون الأهالي	24 ديسمبر 1907
	1912
موافقة المجلس الوطني الفرنسي على قانون التجنيد الإجباري	فيفري 1912
	1915
عمليات انتقامية من المشاركين في مقاومة بني شقران	جويلية 1915
	1917
إجلاءات لوتو ضد مقاومة الأوراس	1917
	1918
مرسوم إلغاء الضرائب	1918/11/1
	1920
تجديد وتمديد قانون الأهالي وتدعيمه	أوت 1920
	1931
قانون إلغاء المحاكم الردعية	جويلية 1931
مشروع بلوم فيوليت	8 جويلية 1931
	1937
قرار حل حزب النجم	26 جانفي
	1938
مرسوم حول التعليم العربي	8 مارس 1938
	1940
قانون إلغاء مرسوم كريميو	7 أكتوبر 1940
	1941
إعدام محمد بوراس	8 ماي 1941
	1950
إلقاء القبض على أحمد بن بلة	10 ماي 1950
	1951
135 من قيادة المنظمة الخاصة قدموا للمحكمة	4 مارس 1951
	1952
نفي مصالي الحاج من التراب الجزائري	ماي 1952

ردود الفعل المباشرة للشعب الجزائري بالتصدي للإحتلال الفرنسي
وقيام المقاومات الشعبية لمواجهة الاستعمار رغم التفاوت في القوة
المادية والترسانة العسكرية وهذا ما يدل على رفض الشعب الجزائري
لهذا الإحتلال وظل يقاوم وعدم الاستسلام للواقع .

كرونولوجيا المقاومة والحركة الوطنية 1830 - 1870

	1830
إنزال الحملة الفرنسية	14 جوان
معركة اسطوالي الفرنسيين قوات الداى	18 جوان
بداية المقاومة في متيجة	23 جويلية
	1832
اندلاع مقاومة الأمير عبد القادر	27 نوفمبر
	1833
حمدان خوجة يقدم تقريرا عن أحوال الجزائر بين	3 جوان
	1834
توقيع معاهدة دي ميشال	26 فيفري
	1835
معارك الأمير عبد القادر : معركة المقطع	27 جوان
الأمير عبد القادر يرأسل بریطانيا	23 سبتمبر
	1836
معركة قسنطينة الأولى	21 نوفمبر
	1837
توقيع معاهدة تافنة بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو	30 ماي
معركة قسنطينة الثانية	13-6 أكتوبر
	1839
معارك جيش الأمير : معركة واد العلايق	23 ديسمبر
	1843
زماله الأمير عبد القادر تسقط على يد الدوق دومال	16 ماي
	1845
معارك جيش الأمير : معركة سيدي ابراهيم	26 سبتمبر
	1847
انتقال الأمير عبد القادر إلى المغرب	جويلية
الأمير عبد القادر يستسلم للقائد الفرنسي لاموريسير	23 سبتمبر
(1) الأمير عبد القادر يحول إلى فرنسا	25 ديسمبر

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا

	1848
أحمد باي يستسلم للقوات الفرنسية	5 جوان
الأمير عبد القادر ينقل إلى سجن لامبواز	نوفمبر
	1849
بداية مقاومة الزعاطشة	ماي
الشيخ بوزيان يستشهد في معركة سيدي المزارى	26 نوفمبر
	1851
اندلاع مقاومة الشريف بوبغلة	فيفري
مقاومة ابن ناصر بن شهرة	5 سبتمبر
	1852
اندلاع مقاومة الأغواط	2 - 4 ديسمبر
	1855
اندلاع مقاومة جرجرة بقيادة الشؤيف بوحمارة	30 اون
	1857
اندلاع مقاومة لالة فاطمة انسومر	ماي
	1864
اندلاع مقاومة أولاد سيد الشيخ	8 أفريل
	1869
معارك أولاد سيد الشيخ معركة أم الدبداب بقيادة السي يعلا (1)	1 فيفري

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا

رغم الانهزام العسكري للمقاومات الشعبية في الفترة الأولى :
1830 / 1870 إلا أن روح المقاومة والمعنويات كانت أعلى من
أن تنال منها فرنسا الاستدمارية ، فتواصلت واستمرت المقاومة دون
كلال أو ملل حتى تصل إلى هدفها المنشود وهو طرد المحتل رغم
التضحيات الجسام .

كرونولوجيا المقاومة والحركة الوطنية 1871 - 1919

	1871
اندلاع مقاومة مناصر	جانفي
اندلاع مقاومة الصبايحية ومحمد الكبلوتي	فيفري
تعيين هنري دي قيدون حاكما عاما للجزائر	مارس
الشريف بوشوشة يدخل منطقة واد سوف ويعين بن ناصر بن شهرة خليفة عليها	5 مارس
اندلاع مقاومة الحاج المقراني	15 مارس
مصادرة أملاك محمد المقراني بقرار من الحاكم العام الفرنسي	25 مارس
الشيخ الحداد ينضم إلى المقراني	أفريل
استشهاد محمد المقراني	5 ماي
اندلاع مقاومة مولاي الشققة	جوان
الشيخ الحداد يقع أسيرا لدى الجيش الفرنسي	جويلية
معركة نقرين بين الشريف محمد بن عبد الله والجيش الفرنسي	20 سبتمبر
الشريف محمد بن عبد الله ينتقل إلى الجنوب التونسي	12 أكتوبر
	1873
تعيين الجنرال أنطوان شانزي حاكما عاما للجزائر	جوان
بوشوشة يقوم بعدة هجومات على المواقع الفرنسية في الجنوب	جويلية
	1874
الشريف بوشوشة يقع أسيرا	مارس
	1875
بن ناصر بن شهرة يغادر تونس اتجاه بيروت ودمشق	02 جوان
السلطات الفرنسية تنفذ حكم الإعدام في حق الشريف بوشوشة في قسنطينة	29 جوان
	1876
اندلاع مقاومة واحة العامري (بسكرة) (1)	11 أفريل

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا.

	1879
تعيين ألبير قريفي حاكما عاما للجزائر	مارس
	1881
اندلاع مقاومة التوارق	16 أفريل
اندلاع مقاومة الشيخ بوعمامة	أفريل
معارك مقاومة أولاد سيدي الشيخ معركة الشلالة	19 ماي
الجيش الفرنسي يدمر ضريح سيد الشيخ	14 أوت
تعيين لويس تريممان حاكما عاما للجزائر	26 نوفمبر
	1883
وفاة الأمير عبد القادر بن محي الدين في دمشق	26 ماي
	1888
الجيش الفرنسي يشن حملة عسكرية في جبال عمور ضد القبائل التي انضمت إلى مقاومة الشيخ بوعمامة	أوت

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا

وقد ارتأيت أن أذيل هذا البحث بصور حبة ملتقطة إبّان الاحتلال الفرنسي وهي تعكس في مضمونها مظاهر التعسف والقهر والحرمان ، وتجسد معاناة الشعب الجزائري خلال هذه الفترة القاتمة من حياة الأمة ، وحاوت أن أصنف هذه الصور حسب المحاور التالية ، أخذاً بعين الاعتبار تسلسل الأحداث التاريخية حتى يتسنى للقارئ متابعة المشاهد المؤلمة والممارسات الفضيعة التي مني بها هذا الشعب إبّان الإستعمار الفرنسي .

فبدأت :

- . بالتعليم إبّان الاحتلال الفرنسي .
- . ثم صور خاصة بالاستيطان .
- . فالإبادة والتدمير .
- . ثم الفقر والحرمان .

ولعلّ هذه الصور (1) أبليغ من كلّ تعبير .

(1) إن هذه الصور باختلافها مأخوذة من (قرص) المنجز من طرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 - سنة 2002 - تاريخ الجزائر 1962/1830 .

L'enseignement



Une école coranique

التعليم ابان الأحتلال الفرنسي



المدارس المؤقتة في إقليم هوالا - كوت ديفوار

التعليم ايان التمدد في كوت ديفوار

L'enseignement



التعليم ابان الاحتلال



الإسكندرية

Images du colon



(130)

Images du monde





Tomber au combat c'est aussi faire du nombre les morts.

الإبادة و التدمير



Exécution d'Algériens en 1900.

الإبادة و التدمير



الفقر و الحرمان



الفقر و الحرمان

La tribu



الفقر و الحرمان

Lamicère



الفقر و الحرمان

قانون 05 أفريل 1884 - البلديات:

الفصل الأول
تكوين المجالس المحلية

المادة 10:

المجلس المحلي يتكون من 10 أعضاء في البلديات التي يفوق عدد سكانها 500 نسمة فما فوق:

عدد السكان	عدد الأعضاء
من 501 إلى 1500	12
من 1501 إلى 2500	16
من 2501 إلى 3500	21
من 3501 إلى 10000	23
من 10001 إلى 30000	27
من 30001 إلى 40000	30
من 40001 إلى 50000	32
من 50001 إلى 60000	34
ما فوق 60001	36

في المدن التي يوجد بها أكثر من بلدية عدد المستشارين يرتفع إلى 03 في كل بلدية.

المادة 11:

انتخاب أعضاء المجلس البلدي للإقتراع بالقائمة لكل بلدية . (1)

(1) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 - تاريخ الجزائر
1962/1830 - سنة الإنجاز 2002 .

CHAPITRE PREMIER

Formation des conseils municipaux.

Art. 10. — Le conseil municipal se compose de 10 membres dans les communes de 500 habitants et au-dessous.

	Habitants.
De 12 dans celles de	501 à 1.500
De 16 —	1.501 2.500
De 21 —	2.501 3.500
De 23 —	3.501 10.000
De 27 —	10.001 30.000
De 30 —	30.001 40.000
De 32 —	40.001 50.000
De 34 —	50.001 60.000
De 36 —	60.001 et au-dessus.

Dans les villes divisées en plusieurs mairies, le nombre des conseillers sera augmenté de trois par mairie.

Art. 11. — L'élection des membres du conseil municipal a lieu au scrutin de liste pour toute la commune.

Néanmoins, la commune peut être divisée en sections électorales, dont chacune élit un nombre de conseillers proportionné au chiffre

وزير الداخلية WALDECK ROUSEAU

رقم 84 المجالس المحلية: المرسوم المتعلق بتمثيل الأهالي المسلمين في المجالس المحلية
مرسوم 07 أفريل 1884

رئيس الجمهورية الفرنسية

نظرا للمادة 164 من قانون 05 أفريل 1884 المتعلق بالتنظيم المحلي الذي
يجعل هذا القانون مطبقا في البلديات الفعلية بالجزائر .
بالتحفظ عن الترتيبات الخاصة بالأهالي المسلمين .
اعتبارا بهذا القانون إن المجالس المحلية بالجزائر تتمثل بممثلين فرنسيين
وممثلين مسلمين . (1)

استنتاج : أصبحت المجالس المحلية ممثلة في الفرنسيين والأقلية الجزائرية المسلمة
المتجنسة بالجنسية الفرنسية ، ويطبق هذا القانون إلا في البلديات الفعلية بالجزائر أي
التي يسكنها المستوطنون أما الأهالي المسلمين من غير المتجنسين فيخضعون لقوانين
خاصة .

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

Decrét relatif à la représentation des indigènes
musulmans dans les conseils municipaux 07
Avril 1884

Le Ministre de l'Intérieur,

WALDECK-ROUSSEAU.

N^o 81. — **CONSEILS MUNICIPAUX.** — Décret relatif à la représentation des indigènes musulmans dans les Conseils municipaux.

DECRET DU 7 AVRIL 1884

Le Président de la République française,

Vu l'article 161, § 1^{er} de la loi du 5 avril 1884 sur l'organisation municipale, qui rend la dite loi applicable aux communes de plein exercice de l'Algérie, sous réserve des dispositions concernant la représentation des indigènes musulmans ;

Considérant qu'aux termes de la dite loi, les Conseils municipaux de l'Algérie ne comprendront plus que des représentants au titre français et des représentants au titre musulman ;

Qu'il convient de maintenir en conséquence les dispositions du décret du 27 décembre 1866 ; qu'il importe, d'autre part, de déterminer le nouveau chiffre des conseillers musulmans, en tenant

النشرة الرسمية لإعادة تنظيم الترتيبات الأولية في الجزائر 1883

من الحاكم العام للجزائر واللجنة الدائمة للمجلس الأعلى للتحقيق العمومي المسموع .

- نظرا لقوانين 10 أفريل 1867 و 19 جويلية 187 و 16 جوان 1881 و 28 مارس 1882

- نظرا للمادة 21 من قانون المالية ل 20 ديسمبر 1882 .

- نظرا للفصلين 37 و 38 من ميزانية التحقيقات العمومية للسنة المالية 1883 - التي تفتح للوزير قروضا ضرورية لمساهمة البلدية الجزائرية في تدعيم الدولة لصالح التحقيق الابتدائي.

- نظرا للمراسيم 16 لوت 1848 - 15 لوت 1875 - 1 جويلية 1876 - 27 ماي 1878 المتعلقة بتنظيم التحقيق العمومي بالجزائر :
تحدد :

- إلزامية البلديات - المداخل والمصاريف المتعلقة بصيانة المؤسسات والمدار .
- المادة 01 : كل بلدية جزائرية نشيطة أو مختلطة ملزمة بصيانة مدرسة أو عدة مدارس عمومية ابتدائية مفتوحة مجانا لأبناء الأوروبيين والأهالي . (1)

استنتاج: إلحاق فرنسا الجزائر إدارياً حيث أصبحت البلديات باختلافها تسير وفق القانون الفرنسي مع إعطاء البلديات التي يسكنها المستوطنون الأولوية في جميع الميادين ، أما البلديات العسكرية التي يسكنها إلا الأهالي تبقى محرومة من كل ضروريات الحياة .

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا

le Gouverneur général de l'Algérie, et la section permanente du
Conseil supérieur de l'instruction publique entendus;

Par les lois du 10 avril 1867, du 19 juillet 1875, du 16 juin 1881 et
du 21 mars 1882;

Par l'article 21 de la loi de finances du 29 décembre 1882 (1);

Par les chapitres 34 et 37 du budget de l'instruction publique
(exercice 1883) ouvrant au Ministre les crédits nécessaires pour
faire participer les communes algériennes aux subventions de
l'Etat en faveur de l'instruction primaire;

Par les décrets des 16 août 1868, 15 août 1875, 1^{er} juillet 1876
et 27 mai 1878, relatifs à l'organisation de l'instruction publique
en Algérie;

Décreté :

TITRE I^{er}

OBLIGATIONS DES COMMUNES. — RESSOURCES ET DÉPENSES RELA-
TIVES A L'ÉTABLISSEMENT ET A L'ENTRETIEN DES ÉCOLES.

Art. 1^{er}. — Toute commune algérienne de plein exercice ou
mixte est tenue d'entretenir une ou plusieurs écoles primaires pu-
bliques, ouvertes gratuitement aux enfants européens et indigè-
nes.

(1) Cet article est ainsi conçu :

Art. 21. — La subvention inscrite au chapitre 34 du Ministère
de l'instruction publique sera exclusivement employée à parfaire,
au profit des communes qui seront admises à y participer: 1^o après
satisfaction des autres obligations spéciales les traitements abili-

تأسيس الملكية: القانون التأسيسي للمحافظة على الملكية بالجزائر
26 جويلية 1873

المجلس الوطني صادق على القانون المتضمن ما يلي :

العنوان 01: الترتيبات العامة

المادة الأولى: تأسيس الملكية العقارية في الجزائر محافظتها وانتقالها المؤقت للعقار والحقوق العقارية مهما كان ملاكها فهي مسيرة من طرف القانون الفرنسي .
وبالتالي تلغى كل الحقوق الحقيقية مهما كانت أسباب الحل القائمة على القانون الإسلامي أو منطقة القبائل الذي يكون مخالفا للقانون الفرنسي .
- إن حق الشفاعة الذي لا يمكنه أن يطبق على الملاك إلا بحب من طرف العائلة الموالية وهذا حسب الشريعة الإسلامية وتحت الشروط المسجلة في المادة 881 للقانون المدني .

المادة الثانية: القوانين الفرنسية وخاصة قانون 23 مارس 1855 فيما يخص إعادة التسجيل ، تطبق على المبادلات العقارية ابتداء من ظهور هذا القانون الإتفاقات التي تتم بين الأفراد والمقننة بالقوانين المختلفة . (1)

استنتاج:

تطبيق القانون الفرنسي في ما يخص الملكية العقارية في الجزائر أي عدم الأخذ بالشرع الإسلامي وهكذا تكون فرنسا بدأت في قضائها على القضاء الإسلامي.

(1) المرجع نفسه ذكر سابقا .

L'Assemblée nationale a adopté la loi dont la teneur

TITRE I^{er}. — DISPOSITIONS GÉNÉRALES

ART. 1^{er}. — L'établissement de la propriété immobilière en Algérie, sa conservation et sa transmission contractuelle des immeubles et droits immobiliers, quels que soient les propriétaires, sont réglés par la loi française.

En conséquence, sont abolis tous droits réels, servitudes ou causes de résolution quelconques, fondés sur le droit musulman ou kabyle, qui seraient contraires à la loi française.

Le droit réel de chefta ne pourra être opposé aux acquéreurs qu'à titre de retrait successoral, par les parents successibles, d'après le droit musulman et sous les conditions prescrites par l'article 811 du Code civil.

ART. 2. — Les lois françaises, et notamment celle du 23 mars 1855, sur la transcription, seront appliquées aux transactions immobilières :

1^o A partir de la promulgation de la présente loi, pour les conventions qui interviendront entre individus réglés par des statuts différents ;

2^o A partir de la même époque, pour les conventions entre musulmans, relatives à des immeubles situés dans les territoires qui ont été soumis à l'application de l'ordonnance royale du 21 juillet

المرسوم القيصري المتعلق بخلق وزارة للجزائر والمستوطنات

24 جوان 1858

المادة 02 : تتكون هذه الوزارة من مديرية الشؤون الجزائرية ومديرية المستوطنات واللدان سينفصلان عن وزارة الحربية ووزارة البحرية .
المادة 03 : سعادة الملك نابوليون مكلف بهذه الوزارة .
المادة 04 : وزارتنا الدولة للحرب والبحرية مكلفون كل ما يهمه في تطبيق المرسوم والذي سيدخل حيز التطبيق ابتداء من 01 جويلية القادم .

في قصر سان كلو - 24 جوان 1858
إمضاء نابوليون

من الإمبراطور .
وزير الدولة .

إمضاء : ACRILLE - FORLD

نظر ليطبق في الجزائر
الحاكم العام في الجزائر

رقم 161 : مرسوم قيصري (28 جوان 1857 الذي يعين كاتباً عاماً لوزارتي الجزائر والمستوطنات . السيد : ALFRED BLANCHE . مستشار للدولة للخدمات العادية كاتب عام لوزارة الدولة . (1)

استنتاج :

- إلحاق الجزائر بفرنسا .
- خلق مستوطنات أوروبية عن طريق سن قوانين وتطبيقها على الجزائريين .

(1) المرجع نفسه ذكر سابقاً .

Art. 2. — Ce ministère sera formé de la direction des affaires de l'Algérie et de la direction des colonies, qui seront distraites du ministère de la guerre et du ministère de la marine.

Art. 3. — Notre bien-aimé cousin le Prince Napoléon est chargé de ce ministère.

Art. 4. — Nos ministres d'Etat, de la guerre et de la marine sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera en vigueur à partir du 1^{er} juillet prochain.

Fait au palais de Saint-Cloud, le 24 juin 1858.

Signé : NAPOLEON.

Par l'Empereur

Le Ministre d'Etat,

Signé : ACHILLE FOULD.

Vu pour être promulgué en Algérie.

Le Gouverneur-Général de l'Algérie par intérim,

O^u REAULT.

N^o 161. — Décret impérial (28 juin 1857) qui nomme Secrétaire-Général du Ministère de l'Algérie et des Colonies, M. Alfred Blanche, conseiller d'Etat en service ordinaire hors section, secrétaire-général du Ministère d'Etat.

N^o 162. — Décret impérial (7 juillet 1858) qui nomme Secrétaire des commandements de S. A. I. le Prince Napoléon, M. Reguyer de Chancourtois, Intendant ordinaire au corps impérial des mines.

قائمة المراجع باللغة العربية

- 1 - عبد الله شريط - محمد الميلي " الجزائر في مرآة التاريخ " مكتبة البعث قسنطينة 1965 .
- 2- زوزو عبد الحميد " ثورة بوعمامة 1881-1908 " المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر - 1981 .
- 3- حمدان بن عثمان خوجة " المرآة " الطبعة 2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1982 .
- 4- سعد الله أبو القاسم " أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر " الجزء 2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر 1981 .
- 5- جغلول عبد القادر " تاريخ الجزائر الحديث - دراسة سوسيوولوجية " ترجمة فيصل عباس دار الحدائق للطباعة والنشر - بيروت 1981 .
- 6- سعد الله أبو القاسم " الحركة الوطنية الجزائرية 1900 - 1930 " الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزء 2 الطبعة الثالثة - الجزائر 1983 .
- 7- عدي الهواري " الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي " ترجمة جوزيف عبد الله - دار الحدائق، الطبعة الأولى، بيروت 1983
- 8- زوزو عبد الحميد " نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900 " المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 .
- 9- التميمي عبد الجليل " بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر ، تونس ، ليبيا)"
- 10- أندري بريان - أندري نوشي إيف لاكوت " الجزائر بين الماضي والحاضر " ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1984 .
- 11- بوعزيز يحيى " كفاح الشعب الجزائري من خلال الوثائق " المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 .
- 12- بوعزيز يحيى " ثورة 1871 " (دور عائلي المقراني والحداد) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر 1986 .
- 13- حسنين محمد " الإستعمار الفرنسي " المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر 1986 .
- 14- ناصر الدين سعيدني " دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر " الجزء 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988 .
- 15- قنان جمال " قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر " منشورات المتحف الوطني للمجاهد - الجزائر 1994 .
- 16- وعلي محمد الطاهر " التعليم التبشيري في الجزائر 1830 - 1904 " دارحلب الجزائر 1998 .
- 17- يحيى بوعزيز " مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية " ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1999 .
- 18- صحبي حسان " النظام التربوي الاستعماري في الجزائر " رياض العلوم للنشر والتوزيع ، الطبعة 1 - الجزائر 2005 .

- النشريات :

- 1- نشرية الرؤية : دورية تعنى بالثقافة والمعرفة والتاريخ من إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .
العدد الأول جانفي وفبراير 1996 .
العدد الثاني ماي وجوان 1996 .

2- المذكرات :

- الجزائر في الفكر الأنثروبولوجي كتاب " جزائر الأنثروبولوجيين " نموذجا لنيل شهادة ماجستير قم الثقافة الشعبية تخصص أنثروبولوجيا ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، من إعداد الطالب بن زنين بلقاسم السنة الجامعية 2001/2000 .

3- قرص مضغوط :

- تحت عنوان : تاريخ الجزائر من 1830 إلى 1962، تحت إشراف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، سنة الإنجاز 2002 . ومن الكتاب والباحثين الذين شاركوا في إنجازه :

*فصل السياسة الاستعمارية 1954/1830

- جلال يحيى " السياسة الفرنسية في الجزائر 1919/1830". دار المعرفة 1969 .
- خندي عبد الله " الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919/1830" القاهرة 1969 .
- حلوش عبد القادر " السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر 1914/1874" دار الأمة الجزائر 2000 .
- عباد صالح "المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1900/1870" الجزائر 1984 .
- قنان جمال " العلاقات الفرنسية الجزائرية 1830/1790" منشورات المتحف الوطني للمجاهد . الجزائر 1999 .
- آجرون شارل روبير "تاريخ الجزائر المعاصرة" ترجمة عيسى عصفور ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر - الطبعة 2 ، 1982 .
- الأشرف مصطفى " الجزائر والأمة والمجتمع" ترجمة حنفي بن عيسى - المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر 1983 .

* فصل المقاومة والحركة الوطنية 1954 - 1830

- الإبراهيمي محمد البشير "سجل مؤتمر ج.ع.م.ج. ومبادئها الإصلاحية" المطبعة الجزائرية الإسلامية - قسنطينة 1935 .
- بوعزيز يحيى " وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز " المؤسسة الوطنية للكتاب 1989 .
- بوعزيز يحيى " حروب المقاومة الجزائرية كما صورتها الكتابات الغربية الفرنسية" جامعة وهران 1982 .
- تركي رابح " التعليم القومي والشخصية الوطنية" الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1981 .

قائمة المراجع بالفرنسية

- 1- C-R Ageron, Les Algérien musulmans et la France , Paris, PUF, 1968, 2V
- 2- J-P Charmay, La vie musulmane en Algérie, Paris, PUF, 1965 .
- 3- C-A Julien histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, PUF, 1964.
- 4- M-Lachraf , Algérie , Nation et société, Paris, Maspero, 1965 .
- 5- Y-Turin, Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, Paris, Maspéro 1970 .
- 6- J-C Vatin, l'Algérie, Politique, Histoire et société, Prese de la FNSP, Paris 1974 .
- 7- A. Berque , L'Algérie .
- 8- J-Berque , Le Maghreb entre deux guerres , Paris . Seuil, 1969 .
- 9- G-h. Bousquet, L'Islam magrèbien , maison des livres , Paris, 4ed, 1954.
- 10- C-R, Agéron, L'Algérie algérienne de Napoléon III à DE Gaulle Paris, Sindbad, 1980 .
- 11- B. Etienne, Algérie Culturez et révolution, Paris, Seuil, 1981 .
- 12- Vatin et Lucas, L'Algérie des Anthropologues, Maspero, 1982 .
- 13- R. Aron et autres, Les origines de la guerre de l'Algérie , Fayard, Paris , 1962 .
- 14- El-Baki El hermassi, Etat et Société au Maghreb , ED Anthropos , Paris , 1975 .
- 15- A. Tocqueville , Ecrits politiques , Paris , 1962 .

شكر وتقدير

خطة البحث

- 1..... المقدمة
- 1..... أسباب اختيار الموضوع
- 2..... أهمية الموضوع
- 4..... منهج البحث
- 5..... مصادر ومراجع البحث الأساسية

الفصل الأول :

- 8..... الجزائر بين 1870/1830
- 9..... المبحث الأول : الاحتلال الفرنسي للجزائر والإجراءات الأولية
- 12..... الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية
- 17..... المبحث الثاني : ردود الفعل الأولية للشعب الجزائري
- 17..... رد الفعل السياسي

الفصل الثاني :

- 22..... تطور التشريع الفرنسي في الجزائر 1920/1870
- 23..... المبحث الأول : الدراسة الأنثروبولوجية للمجتمع الجزائري
- المبحث الثاني : الإجراءات القمعية والزجرية من خلال
- 32..... القوانين والمراسيم
- 33..... قانون الصادرة
- 36..... نظام الضرائب
- 38..... نظام الغرامات
- 39..... السناتوس كونسولت
- 46..... القانون الشرعي لتثبيت ملكية الأملاك 1863/04/22
- 47..... قانون فارنيه
- 48..... قانون الغابات
- 50..... المحاكم الردعية
- 51..... القضاء الإسلامي
- 55..... قانون التجنيد الإجباري
- 60..... قانون الأهالي
- 61..... سياسة الإدماج
- 62..... قانون كريميو
- 65..... سياسة التهجير والاستيطان عن طريق قانون المصادرة
- 69..... الإدارة الاستعمارية المحلية

- 72.....1900/1870معالم الإدارة في عهد النظام المدني
75.....1900/1830التعليم في الجزائر
79.....الحركة التصيرية

الفصل الثالث:

- 84.....آثار التشريع الفرنسي على الشعب الجزائري
85.....المبحث الأول: في الميدان الثقافي والاجتماعي والديني
90.....المبحث الثاني: الشخصية الجزائرية بين الثبات والاندماج
95.....المبحث الثالث: المجاهات والمقاومة الوطنية
96.....مقاومة لالة فاطمة انسومر
97.....مقاومة أولاد سيد الشيخ
98.....مقاومة بني مناصر
99.....مقاومة الصبايحية ومحمد الكبلوتي 1871
100.....مقاومة المقراني 1871
103.....مقاومة عين التركي 1901
107.....مقاومة رجال التعليم والعلم
110.....الخاتمة:

الملاحق:

- 113.....كرونولوجيا السياسة الاستعمارية 1870/1830
116.....كرونولوجيا السياسة الاستعمارية الفرنسية 1900/1870
118.....كرونولوجيا السياسة الاستعمارية الفرنسية 1954/1900
120.....كرونولوجيا المقاومة وحركة الوطنية 1870/1830
123.....كرونولوجيا المقاومة والحركة الوطنية 1919/1871
126.....صور عن الاحتلال الفرنسي
138.....نماذج من التشريع الفرنسي (مراسيم وقرارات)
148.....المصادر والمراجع
152.....فهرس المحتويات